العمل

AL AMAL

السنة التاسعة والثلاثون - العدد ٤٥٢

يناير ٢٠٠١ - الثمن جنيه

مطلوب: عقد للنهوض بالتصدير.. وآخر للقضاء على البطالة



أبعاد المحاور الثلاثة التى طرحها الرئيس مبارك فى افتتاح مجلس الشعب

تعاون إيجابى بين مصر ومنظمة الهجرة العالمية لحماية المهاجرين

حبل المقاطعة الشعبية يلتف حول رقبة إسرائيل

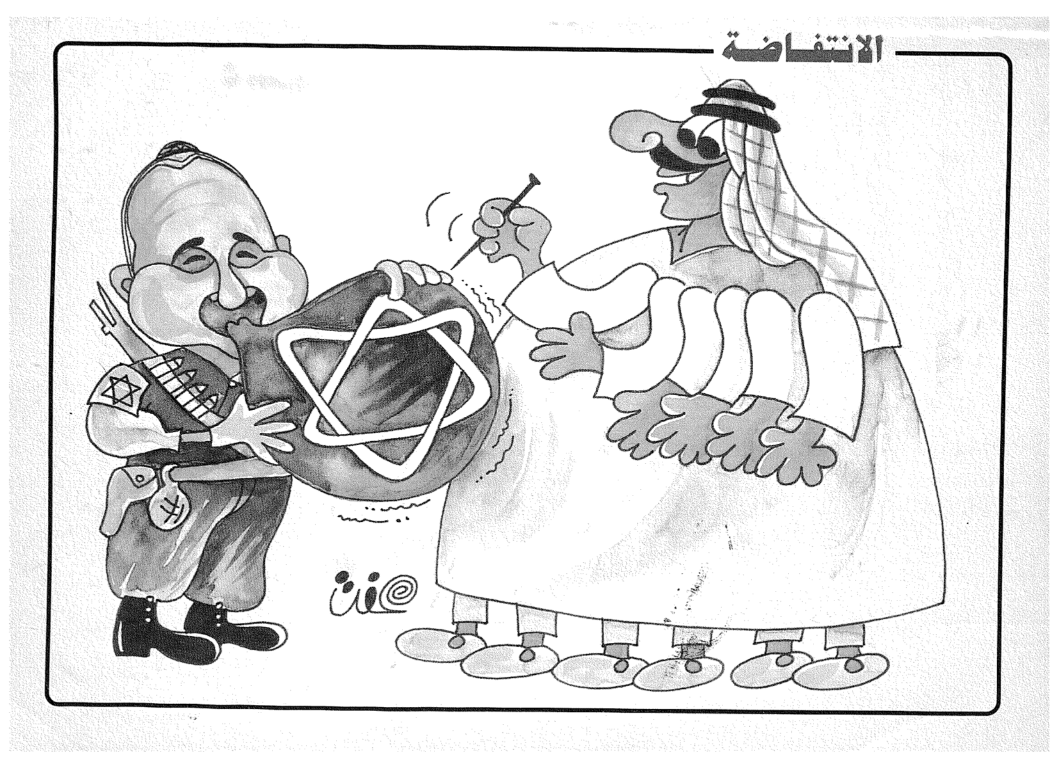
٧٥٪ من النساء العاملات يطلبن التقاعد فى سن الـ ٥٥

٨ آلاف فرصة عمل بالعدد الجديد من النشرة القومية للتوظيف

مع العدد . كتاب العمل

توزيع المعاش عن الأجرين الأساسى والمتغير الجزء الرابع

الانتفاضة



خواطر فى مطلع عام جديد

اليوم ونحن نبدأ الخطوة الأولى فى عام جديد .. عام ٢٠٠١ نبدأ الخطوة الأولى أيضا فى مطلع قرن جديد هو القرن الحادى والعشرين ومطلع ألفية جديدة هى الألفية الثالثة ، وفى تصورى أن الاحتفالات الضخمة التى تمت فى نفس هذه الفترة من العام الماضى كانت فى الواقع ابتهاجا بالسنة الأخيرة فى القرن العشرين ، ولم تكن البداية الحقيقية للقرن الحادى والعشرين أو الألفية الثالثة .. على أية حال فمطلع عام جديد بالنسبة لأسرة العمل يعنى إضاءة شمعة جديدة فى مسيرتها التى بدأت من يناير ١٩٦٣ ، أي أنها تخطو الخطوة الأولي فى عامها التاسع والثلاثين .. فى مسيرة حفلت بالكثير والكثير من النجاحات والتى لم تخلُ أحيانا من قليل من الاحباطات ، فقد بدأت المجلة مسيرتها فى ظل التحول الاشتراكى فى عهد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ، ثم عايشت مرحلة الانفتاح فى عهد الرئيس أنور السادات وهى الآن تواكب مسيرة الإصلاح الاقتصادى فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك ، ولكل مرحلة من المراحل الثلاث سمتها وظروفها التى لا يمكن أن تنفصل عن المناخ العالمى الذى صاحب كل مرحلة من هذه المراحل ، كما أن لكل مرحلة بصماتها الإيجابية ولها بعض السلبيات لكنها فى النهاية حققت الكثير من الانجازات فى ضوء الظروف التى أحاطت بكل منها منذ انطلاقة ثورة يوليو المجيدة وحتى الآن .. ولعل أهم ما جمع بين هذه المراحل الثلاث أنها - بلا استثناء - إستهدفت خير المواطن وتقدم الوطن وتحقيق العدالة الاجتماعية والبعد الاجتماعى وبناء مصر القوية ، ولا يمكن أن ننسى أنه فى عهد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر تم جلاء قوات الاحتلال البريطانى عن مصر بعد استعمار دام أكثر من سبعين عاما ، كما حدثت حربان مع إسرائيل فى عامى ١٩٥٦ ، و١٩٦٧ ، وحشدت مصر معظم إمكانياتها للتخلص من هزيمة ١٩٦٧ ، فكانت حرب الاستنزاف فى عهد جمال عبد الناصر ، ثم كانت حرب أكتوبر الخالدة فى عهد الرئيس السادات ، والتى استعادت بها مصر بل والأمة العربية كرامتها وأثبتت للعالم خرافة جيش إسرائيل الذى لا يقهر ، قد تم قهره على يد أبناء مصر وبدعم من إخوانها العرب ، ثم كانت عملية السلام التى قادها أيضا الرئيس السادات وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد والتى بمقتضاها عادت لمصر أرضها ، والتى تم استكمالها بالجهود السياسية فى عهد الرئيس مبارك بعودة طابا .. وبعدها تفرغت مصر لمعركة البناء والتنمية دون أن تغفل عن دعم وتطوير قواتها المسلحة الباسلة ، لأن السلام لابد وأن تكون هناك قوة عسكرية تحميه وتردع من يفكر فى النيل منه .

بالطبع ما ذكرته هنا فى عجالة ، إنما للتذكير بأبرز المعارك والسياسات والإنجازات التى حققتها مصر منذ الستينيات وحتى الآن ، والتى واكبت المجلة أحداثها منذ يناير ١٩٦٣ وحتى الآن فقد حاولت المجلة ومن منطلق انتمائها الوطنى والقومى الأصيل أن ترصد ما جرى من أحداث ، وما تحقق من إنجازات مهمة هنا وهناك ، وانعكاسات هذه الإنجازات والأحداث على المواطن المصرى عامة ، وعلى العملية الإنتاجية بصفة خاصة ، وذلك فى ضوء المكاسب العديدة التى حققتها ثورة يوليو لعمال مصر ولفلاحى مصر ، وللكادحين بصفة عامة ، والتى التزمت بها الثورة فى مسيرتها وحتى الآن قدر المستطاع ، ومن المهم الإشارة هنا إلى حقيقة أساسية وهى أنه منذ بداية العدد الأول والذى صدر فى عهد الوزير النقابى أنور سلامة فإن المجلة التزمت الموضوعية الكاملة دون تحيز إلا للحقيقة وحدها والتى أحيانا ما تسببت فى الدخول فى معارك جانبية بعيدا عن رؤية القارئ ، لكن إدراك الجميع لحرص المجلة على الحقيقة دون إثارة ،كان دائما ، وأرجو أن يظل موضع تقدير واحترام الجميع ، وبهذه المناسبة ومع صدور هذا العدد وبتوفيق من الله ودعم من الوزير النقابى أحمد العماوى تدخل المجلة مرحلة جديدة فى مقر جديد متسع بشارع محمد فريد بجانب المقر الأساسى بشارع الجمهورية مزود بكل ما يوفر للعمل الصحفى الانطلاقة و التقدم المنشود وسوف تشهد المرحلة القادمة بإذن الله تطويرا فى "العمل" وفى "النشرة القومية للتوظيف" التى تصدر بالتعاون بين وزارة القوى العاملة والهجرة ومجلة العمل

وأخيرا كل عام وشعبنا وأمتنا العربية والإسلامية بخير فى مطلع العام الجديد والقرن الجديد والألفية الجديدة وبمناسبة الاحتفال بعيد الفطر المبارك وبعيد الميلاد المجيد ودعاء إلى الله أن يحفظ مصر لتكون دائما وأبدا كنانة الله فى أرضه،وكل سنة وأنت طيب يا عزيزى القارئ

السيد الطاهرى

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA مكتبة الإسكندرية

العمل

مجلة متخصصة فى قضايا العمل والإنتاج والتنمية

رئيس مجلس الإدارة
أحمد العماوى

نائب رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
السيد الطاهرى

سكرتير التحرير
فيكتور سلامة

رئيس قسم التحقيقات الصحفية
عبد القادر حميدة

مجلس الإدارة

السيد راشد — عبد المغنى سعيد
خالد طاهر — على بدر
محمود دبور — أحمد خلف الله
د.عماد حسن — ليلى الحريرى

قيمة الاشتراك السنوى
اثنا عشر جنيها
شاملة مصاريف البريد
ترسل بشيك او بحوالة
بريدية عادية باسم
السيد رئيس مجلس
إدارة مجلة العمل

تليفون :
٣٩١٩٠٠٣-٣٩١٣٤٣٠
فاكس:٣٩١٩٩٢١

تصدر عن
جمعية نشر الثقافة لوزارة القوي العاملة
٤٢ شارع الجمهورية-القاهرة
ص.ب :١٨٦٢
الرمز البريدى: ١١٥١١

عزيزى القارئ :

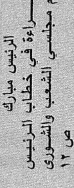
انتهى شهر رمضان المبارك . . أحب الشهور إلى الله وإلى المؤمنين ، وأعقبه شهر شوال ، والذى بدأت أيامه الأولى بالاحتفال بعيد الفطر المبارك أعاده الله علينا وعلى المسلمين فى جميع أنحاء العالم بالخير واليمن والبركات ، ولعل الدروس المستفادة التى خرجنا جميعا بها من شهر رمضان تكون نبراسا لنا فى حياتنا الخاصة والعامة ، كما أن القيم العظيمة التى حرصنا على التمسك بها فى شهر رمضان ينبغى أن تستمر معنا فى باقى الشهور . فرب رمضان هو رب شوال وهو رب كل شهور السنة، فكل عام وأنتم بخير.

وإذا كان الصيام رمزا للصبر والإرادة ، فإن الجهاد فى سبيل الله رمز للتضحية والإيمان بالقيم النبيلة ، ولا يمكن لجاحد أن ينكر حجم التضحية والفداء التى يقدمها شعب فلسطين من خلال انتفاضته الباسلة للتحرر من كابوس السيطرة الصهيونية والعربدة الإسرائيلية ، فقد فاض به الكيل ، وتحمل الكثير فى سبيل وعود وهمية تضمنتها العديد من الاتفاقيات التى لا تحترمها إسرائيل ، وعلى مدى أكثر من سبع سنوات ، وإسرائيل توقع الاتفاقية تلو الأخرى وهى واثقة من أنها لن ترى النور ، ولكنها عملية تخدير للفلسطينيين حتى تواصل التوسع فى إقامة المستوطنات وتنفيذ مخططاتها التوسعية على حساب الأرض والشعب الفلسطينى .. إلى أن كانت مؤامرة دخول المجرم شارون حرم المسجد الأقصى ، كتحد سافر لإرادة مليار مسلم وربما أكثر ، فى محاولة منه ومن المجرم الأخر باراك لإثبات أن الأقصى هو الآخر ملك لإسرائيل ، وكانت هذه الجريمة البشعة القشة التى فجرت الانتفاضة ، وحاولت وتحاول أمريكا بالطبع بضغط من إسرائيل إجهاض الانتفاضة حرصا علي إسرائيل وعلى مصالحها التى تأكد لها أنها ليست فى منأى عن غضب رجل الشارع فى الوطن العربى من المحيط إلى الخليج ، وكانت دعوتها لمباحثات جديدة تجرى الآن فى واشنطن تحت إشراف الإدارة الأمريكية والتى قاربت على تسليم السلطة فى العشرين من هذا الشهر لإدارة جديدة تعنى أن الرئيس كلينتون مصمم على أن يضع أو يترك بصمة له على عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، قبل مغادرته البيت الأبيض ، لكن التحيز الأمريكى الأعمى لإسرائيل وعدم الموضوعية ، بجانب تنحية قرارات الشرعية الدولية جانبا ، والاعتماد على حل أمريكى الشكل إسرائيلى الموضوع ، لن يحقق هدف كلينتون مالم يكن الحل عادلا ومتفقا على قرارات الشرعية الدولية ، وبالتالى لن تتوقف الانتفاضة الباسلة مالم يحصل الشعب الفلسطينى على حقوقه المشروعة كاملة فى إقامة دولته المستقلة على الأرض المحتلة فى ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف ، وحل مشكلة اللاجئين والمياه والحدود وغيرها من المشاكل الحيوية والأساسية المرتبطة بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة .

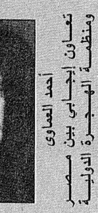
وأى محاولة من الجانب العربى او الفلسطينى فى التفريط فى هذه الحقوق ، تحت أى ضغوط أمريكية فإن الخاسر ستكون كل الأطراف عربية وفلسطينية وإسرائيلية وأمريكية ، فصوت الشعوب أقوى بكثير من نيران المدافع ودوي قنابل الطائرات ، وهذا الصوت سيظل عاليا مادام يطالب بحقوقه العادلة والمشروعة .. والله معنا .

(س . ط)

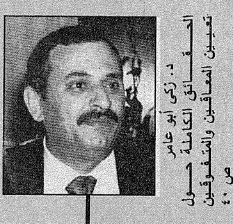
في هذا العـــــدد :

الرئيس مبارك
قـراءة في خطاب الرئيس
أمام مجلسي الشعب والشورى
ص ١٢

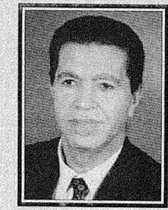


أحمد العماوى
تعاون إيجابي بين مصر
ومنظمة الهجرة الدولية
ص ١٨



د. زكى أبو عامر
الحقائق الكاملة حول
تعيين المعاقين والمتفوقين
ص ٤٠

كلمة التحرير



بقلم : السيد الطاهرى

عقد للنهوض بالتصدير .. وعقد للقضاء على البطالة

لاشك أن هناك عددا من القضايا الأساسية التى تكون لها الأولوية لدى المسئولين، وكذلك لدى المواطنين . . ومن هذه القضايا على سبيل المثال لا الحصر . . قضية إعادة بناء البنية الأساسية بمفهومها الشامل ، وصيانتها أولا بأول، باعتبارها عنصر أساسى فى الدخول إلى الهدف الأكبر وهو تحقيق التنمية الشاملة التى تتحقق بنا جميعا وتعود علينا جميعا كذلك فإن تحقيق التنمية، بجانب أنه يرفع مستوى المواطن فإنه فى الوقت نفسه يحل الكثير من مشاكله ومعاناته، والحقيقة أيضا التى لا تقبل الجدل ، هى أن الرئيس مبارك يضع نصب عينيه تحقيق هذه الأهداف من أجل إسعاد المواطنين جميعا ، بأقل قدر من التضحية مع الوضع فى الحسبان البعد الاجتماعي، وحماية الطبقات الفقيرة والمتوسطة . . وذلك كله دون أن نهمل البعد الدولى بالنسبة لكثير من القضايا كالتصدير وحرية التجارة العالمية فى ضوء قيام منظمة التجارة العالمية أو ما يعرف بالجات ، وكذلك المنافسة الشديدة فى الأسواق العالمية والتى لن يكون البقاء فيها إلا للأقوى . . والقوة هنا ليست القوة العسكرية وإنما القوة الاقتصادية بمعنى من يملك أن يقدم منتجا متميزا وبسعر أقل فهو الذى سوف تفتح أمامه الأسواق دون أية عوائق . . ولذلك حرص الرئيس مبارك فى خطابه الذى ألقاه منذ أيام فى افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة أن يركز على أهمية قضية التصدير . . أى تصدير المنتجات المصرية للأسواق الخارجية ، وبالطبع يتوفر لهذه المنتجات الجودة والتميز والسعر المناسب والمنافس كذلك ركز الرئيس على أهمية توفير فرص العمل أمام الشباب وذلك فى إطار سياسة قومية للقضاء على ظاهرة البطالة ، وضرورة أن تتعاون كافة الجهات المعنية لتحقيق هذا الهدف .

وما يعنينى هنا التركيز على أمرين . . قضية التصدير وقضية البطالة . . وأتمنى بداية أن ندرس تجربة الصين .. الدولة التى يبلغ عدد سكانها مليارا وثلاثمائة مليون نسمة . . كيف أولا حلت مشكلة البطالة لهذا الكم الهائل من البشر حيث يصل عدد سكانها إلى خمس أو سدس سكان العالم ، ثم هذه الانطلاقة المفاجئة فى عمليات التصدير على المستوى العالمى ، والتى بدأت بالصناعات الصغيرة ، ثم وصلت إلى إطلاق صواريخ صينية الصنع تحمل أقماراصناعية صينية الصنع ، كذلك دراسة انعكاسات هذه الصناعات الصينية على صناعتنا المحلية نظرا لرخص أسعار المنتجات الصينية ، والتى تتطلب منا

جهودا مضنية لمنافسة أسعارها ، ولقد أثار انتباهى أثناء فترة الصيف وفى زيارة لمدينة الحمام فى الساحل الشمالى ، حجم البضائع الصينية فى أسواق المدينة ورخص أسعارها بشكل ملفت للغاية ، ومنذ أيام جاء للمجلة أحد الباعة الجائلين يعرض بعض المنتجات الصينية الصغيرة، وكان من بينهامنبه على شكل مصحف صغير ، مزخرف بنفس الزخرفة الموجودة فى بداية المصحف الشريف . . وبدلا من أن يعطيك جرسا ، فإنه يذيع الأذان . . وبثمن غاية فى التواضع . . وعلى الفور تذكرت المنتجات الصينية التى شاهدتها فى مدينة الحمام ثم هذا المنبه الجديد ، والذى يأخذ الطابع الإسلامى ، وتساءلت ألم نكن أولى بصناعة مثل هذا المنبه الإسلامي؟! .. وهل لو قمنا بصناعته هل كان سيكون سعره بنفس هذا السعر الصينى أو حتى قريبا منه !! لذلك أدركت أهمية تركيز الرئيس مبارك على حتمية العناية بالتصدير ، مع مراعاة عنصر المنافسة ليس من الصين وحدها ولا من دول جنوب غرب آسيا ، وانما هناك دول كثيرة تستعد للدخول فى مثل هذه المنافسة التجارية عالميا ، وحتى نكون واحدة من هذه الدول ، فإننى أتصور أنه بجانب الدراسات التى كلف بها الرئيس مبارك حكومة د.عاطف عبيد ، والتى حدد لها مهلة معينة ، فإننى أرجو أن يدعو الرئيس كل المهتمين بقضايا التصدير وما أكثرها ، لمؤتمر قومى مصرى للتصدير تحت إشرافه ورعايته تشارك فيه كل الأحزاب والمهتمين والمعنيين بالتصدير ، والخروج بخطة عمل واضحة ومحددة ، تماما كما فعل الرئيس فى بداية تحمله المسئولية عندما دعا لعقد المؤتمر الاقتصادى الأول .

. ذلك أن قضية التصدير ترتبط مباشرة بقضية الإنتاج وجودته ، وترتبط بجانب آخر بالتكلفة الخاصة بكل منتج محمل عليها الضرائب والخامات والأجور والتأمينات .. إلخ ويرتبط بذلك أيضا أهمية العمل لتدعيم علاقات العمل بين طرفى العملية الإنتاجية العمال وأصحاب الأعمال ، خاصة بعد الأخذ بسياسة الخصخصة ، وعدم وجود قانون يرعى ويحمى هذه العلاقة، نظرا لأن قانون العمل الحالى ١٣٧ لسنة ١٩٨١ صدر قبل الأخذ بهذه السياسة، وبالتالى لم يعد يصلح فى أحكامه الخاصة بعلاقات العمل لمسايرة التطور الاقتصادى الجديد ، وليس أمامنا سوى العمل لسرعة إصدار مشروع قانون العمل الجديد ، باعتباره يتماشى مع الظروف الجديدة ويضع من الأحكام التى تحقق التوازن والتنسيق والتعاون بين طرفى العملية الإنتاجية ، وبالتالى أدعو مجلس الشعب بإعطاء أولوية لمناقشة هذا القانون وإصداره خاصة وأن الحكومة تضعه ضمن مشروعات القوانين الستة عشر العاجلة التى ستتقدم بها إلى مجلس الشعب فى دورته الجديدة .

وهذا يعنى أن يشارك أطراف عديدة فى الإعداد وفى مناقشات مثل هذا المؤتمر ، وأرجو أن لا نتأخر كثيرا فى الإعداد الجيد لعقد هذا المؤتمر، خاصة أننا دخلنا العام الأول للقرن الحادى والعشرين وأمامنا ثلاث أو أربع سنوات للتطبيق النهائى لاتفاقية التجارة العالمية (الجات).

أما الموضوع الثانى والمهم وهو البحث عن وسائل عملية لاستيعاب جانب كبير من العاطلين عن العمل ، فى إطار وضع حلول عملية لحل مشكلة . . البطالة ، وأحب أن أوضح هنا نقطة هامة، وهى ليست دفاعا عن وزارة القوى العاملة أو غيرها، ذلك أن قضية البطالة .. قضية قومية .. بمعنى أنها ترتبط بكافة الأجهزة خاصة الإنتاجية والخدمية منها ، فكلما توسعنا فى اقامة المصانع وزيادة الرقعة الزراعية المستصلحة ، وزادت الخدمات ، ترتب على ذلك حاجة هذه المشروعات الجديدة لعمالة جديدة مدربة وعادية لتشغيل هذه المشروعات الجديدة، أما فى حالة عدم القدرة على تحقيق ذلك فمن الصعب دخول عمالة جديدة ، ويزداد بالتالى حجم البطالة عاما بعد آخر ، من هنا يحرص الرئيس مبارك على إقامة المشروعات العملاقة وغير العملاقة ، لتحقيق هدفين أساسيين أولهما زيادة القدرة الإنتاجية بما يؤدى لزيادة الدخل القومى ، وثانيهما توفير فرص عمل منتجة للشباب الباحث عن عمل ، وكلا الهدفين مرتبط بالآخر .

وفى تصورى أيضا أننا فى حاجة لمؤتمر قومى آخر لمناقشة كيفية التصدى لظاهرة البطالة، وهى قضية لها أطراف عديدة ، كذلك فإننا فى حاجة لعقد يطلق عليه عقد محاربة البطالة ، كما نجحنا فى العقد الأول للطفولة ، وبدأنا العقد الثانى ، وتحققت بالفعل إنجازات ملموسة للنهوض بالطفولة ورعايتها ، وحبذا لو صاحب عقد محاربة البطالة ، عقد آخر للتصدير ، يكون مرتبطا بما يصدر من قرارات عن المؤتمر القومى للتصدير ، وبحيث يكون لكل من مؤتمر وعقد التصدير ومؤتمر وعقد القضاء على البطالة أمانة فنية تتبع رئيس الجمهورية مباشرة ، لمتابعة التطبيق وليكون سيادته فى الصورة أولا بأول ليتخذ القرار المناسب ، الذى يدفع العمل فى كلا الاتجاهين ، وهما ولاشك يرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا .. ومرة ثانية كل عام وأنتم بخير .

خطة جديدة للتدريب المهنى بوزارة القوى العاملة ومديري

كتب- مجيب رشدى:

تقوم مديريات القوى العاملة والهجرة بتنفيذ البرامج التدريبية المختلفة بهدف تدريب الأعداد المتسربة من مراحل التعليم المختلفة على مهن فنية مطلوبة لسوق العمل المحلى وهذه البرامج هى : تدريب أساسي -تنشئة مهنية-تدريب تحويلى-رفع مهارة-إعداد أصحاب المشروعات الصغيرة.

كما تقوم بتدريب فائض خريجى الجامعات والمؤهلات المتوسطة بنظام التدريب التحويلى السريع بهدف تدريبهم على مهن فنية مطلوبة لسوق العمل علاوة على إعادة تدريب العمالة المستغنى عنها نتيجة برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية للشركات والمؤسسات وذلك لفتح فرص عمل حقيقية لهم .

جاء ذلك فى تصريح د.محمد عبد السلام الحسينى وكيل وزارة القوى العاملة، ورئيس الإدارة المركزية للتدريب بالوزارة: بأن هناك أيضا تدريب الصبية على مهن فنية بنظام التدرج المهنى طبقا لعقود تدرج مهنى بين المديرية وولى أمر الصبى وصاحب العمل لمدة ثلاث سنوات يتدرج خلالها أجره حتى يصل فى نهاية السنوات الثلاث إلى الأجر العادى الذى يتقاضاه مثيله.

ويذكر بأن الأعداد التى سيتم تدريبها فى هذه الخطة تبلغ ١٠١٩٥ متدربا بينما تبلغ تكلفته الإجمالية ٣.٢ مليون جنيه وذلك فى عدد ١٨ مركزاً تدريبيا وعدد ١١ وحدة تدريب متنقلة علاوة على ٦٩ موقعا للتدريب تابعا لجهات أخرى مثل المدارس الثانوية الصناعية ومراكز الشباب ومراكز الشئون الاجتماعية .. إلخ

هذا وتبلغ تكلفة الفرد فى كل نظام تدريب كالآتى:

-بالنسبة للتدريب الأساسى ٦٢٠ جنيها

-التنشئة المهنية ٧٦٤ جنيها

-التدريب السريع ٤٣٣ جنيها

-التدريب التحويلى ٣٧٥ جنيها

-الوحدات التدريبية ٥٥٥ جنيها

وبالنسبة للوحدات المتنقلة فهى لخدمة المناطق النائية وتلك المكتظة بالسكان حيث تم تخصيص مبلغ وقدره ١٣٢٨٩٠ ألف جنيه من مبلغ وقدره ١٥٨٢٨٨ ألف جنيه باب ثان لتشغيل عدد وحدة تدريب مهنى متنقلة بمديريات القوى العاملة والهجرة"الجيزة-الوادى الجديد-المنوفية-مرسى مطروح-الدقهلية-كفر الشيخ- البحيرة-القليوبية-الفيوم-سوهاج" وذلك على مهن برادة ميكانيكية -ميكانيكا سيارات -كهربائى سيارت .

هذا بالإضافة إلى التعاون مع مؤسسات القطاع الخاص حيث اعتمد الوزير أحمد أحمد العماوى توقيع بروتوكول تعاون فنى بين الوزارة ونقابة التطبيقيين لتنمية مهارات الشباب والخريجين فى مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات يتم بمقتضاه تدريب ٣٠٠ ألف شاب خلال الخمس سنوات القادمة، وذلك من خلال الإدارة المركزية للتدريب وبعض مديريات القوى العاملة والهجرة ومراكز النقابة.

علاوة على بروتوكول تعاون فنى مع بعض مراكز الكمبيوتر الخاصة مثل شركات الوادى لتكنولوجيا المعلومات والتى يتم بمقتضاه حاليا إعداد ٢٠٠ دارس فى دبلوم المعلومات واللغة الإنجليزية بمركز تدريب مهنى العريش وبنى سويف الجديدة وتم توقيع نفس البروتوكول مع ثلاث شركات أخرى خاصة فى مجال تكنولوجيا المعلومات .

ولإعداد الكوادر الفنية الماهرة المدربة للعمل فى سوق صناعات الذهب والمجوهرات وافق الوزير على الإشراف الفنى على مركز التدريب المهنى على مهن الذهب والمجوهرات التابع لأصحاب مصانع الذهب.

ويتم التدريب كذلك على مهن مطلوبة لسوق العمل بالتعاون مع مؤسسة الأفبا الفرنسية فى أربعة مراكز تابعة للوزارة تم تطويرها بالخبرة الفرنسية وطبقا لمستوى المهارة الفرنسى الخامس وهى مراكز التدريب بالشرقية والإسكندرية والجيزة والقاهرة .

كما تم تطوير سبعة مراكز تابعة للوزارة لإعداد أصحاب المشروعات الصغيرة بالتعاون مع جمعية الحضانات المصرية وذلك للاشتراك فى إعداد ٧٥٠٠ صاحب مشروع صغير .

شركات وزارة الكهرباء تشترك فى مناقصة عالمية تطرحها نيجيريا

كتب- حسام الدين السيد:

تقرر مشاركة ثلاث شركات مصرية فى أكبر مناقصة عالمية تطرحها نيجيريا لإنشاء شبكات جهد عالى ٣٣٠ كيلو فولت لأول مرة فى إطار شبكة موحدة .وذكر بيان لوزارة الكهرباء أن شركات المقاولات الكهربائية التابعة للوزارة قد شكلت كونسورتيوم للمشاركة فى هذه المناقصة فى إطار استراتيجية الوزارة للدخول فى المناقصات فى الدول الافريقية والدول العربية بعد أن وصلت المعدات والمهمات المصرية والخبرة المصرية فى مجال مد الخطوط واقامة محطات توليد الكهرباء إلى مستويات عالمية .وقال إنه من المقرر أن تنهى الشركات الثلاث أعمالها فى المغرب بعد أن حصلت على مد خطوط بقيمة تصل إلى ١٧ مليون دولار .


د. على فهمى الصعيدى

النقابة العامة للمرافق تو

كتب-محمد محمد على:

قرر مجلس إدارة النقابة العامة للمرافق العامة فى اجتماعه برئاسة النقابى محمد مرسى رئيس النقابة العامة والأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال مصر ووكيل مجلس الشورى عدم إقامة حفلات إفطار هذا العام وتوجيه دعم النقابة فى هذه الحفلات للمشروعات القومية التى ترعى حالات ذوى الاحتياجات

...اتها..


د. محمد عبد السلام الحسينى

- **٣,٢ مليون جنيه اعتمادات الخطة الجديدة لتدريب ١٠١٩٥ متدربا**

- **توقيع بروتوكول تعاون فنى بين الوزارة ونقابة التطبيقيين لتنمية مهارات الشباب والخريجين فى مجال تكنولوجيا الاتصالات**

قيادات جديدة لصندوق التأمين على العاملين بالقطاعين العام والخاص

أصدر على إبراهيم بدر رئيس صندوق التأمين الاجتماعى على العاملين بقطاع الأعمال والخاص قرارا بندب عدد من العاملين بالصندوق لشغل وظائف قيادية بالصندوق بدرجة وكيل وزارة.

وقد شمل القرار ندب كل من الدكتور صبرى عبد المطلب سعيد رئيسا للإدارة المركزية للخدمات التأمينية وأمينة طه البيك رئيسا للإدارة المركزية لمنطقة وسط القاهرة ونادية محمود جوهر رئيسا للإدارة المركزية للشئون الإدارية ومجيدة أغا رئيسا للإدارة المركزية للشئون المالية وعبد المحسن نصير رئيسا للإدارة المركزية لمنطقة الدقهلية ووليم منصور رئيسا للإدارة لمنطقة الغربية وقد بدأ تنفيذ هذا القرار اعتبارا من يوم ١٧ الماضى.

" العمل " إذ تهنئ القيادات الجديدة بهذه الثقة الغالية تتمنى لها كل التوفيق فى أعمالها.

حقول رشيد للبترول تضخ ٢٠٠ مليون قدم مكعب يوميا!!

مع بداية هذا العام .. وبداية قرن جديد تبدأ حقول رشيد للبترول إنتاجها وتضخ يوميا ٢٠٠ مليون قدم كعب من الذهب الأسود!!

وكانت مدينة رشيد قد وضعت على الخريطة البترولية لمصر باكتشاف الغاز تحت مياه البحر المتوسط شمال محافظة البحيرة نتيجة جهود قطاع البترول فى تشجيع عمليات الاستكشاف خاصة فى المناطق التى لم تكتشف بعد لزيادة احتياطى الغاز بما يسمح بتغطية استهلاك السوق المحلى وإتاحة فائض للتصدير.

وصرح المهندس طارق العطار رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة رشيد للبترول إنه تم لأول مرة فى مجال الاستكشافات والحفر بالمياه العميقة استخدام


مهندس طارق العطار

تكنولوجيا الإنتاج المتطورة للبحث عن البترول والغاز حيث يتم استخراجها من المياه العميقة بمعدات تم تركيبها بواسطة الإنسان الآلى وتشغيلها بالريموت وبهذا تعتبر مصر الآن ثالث دولة فى العالم تستخدم التكنولوجيا والتى بها تضاهى الحقول المكتشفة بمياه رشيد وأدكو حقول بحر الشمال وخليج المكسيك.

٨ آلاف فرصة عمل جديدة بالنشرة القومية للتوظيف

• يصدر فى الخامس من هذا الشهر العدد الجديد من النشرة القومية للتوظيف متضمنا ١٧ألاف فرصة عمل جديدة ..المعروف أن النشرة توزع لدى باعة الصحف بجميع المحافظات وتيسيرا على القراء والذين يتعذر عليهم الحصول على النشرة من باعة الصحف يمكنهم الحصول على نسختهم من مقر مجلة العمل -٤٢ ش الجمهورية بالقاهرة - كما يمكن الحصول عليها من مكاتب ومديريات القوى العاملة بمحافظات القاهرة، الإسكندرية، الجيزة، الشرقية، شمال سيناء ،بالإضافة إلى وزارة القوى العاملة والهجرة بمدينة نصر.

...ـه تكاليف حفلات الإفطار للمرضى


محمد مرسى

الخاصة والتبرع بعشرة آلاف جنيه لمعهد الأورام القومى وعشرة آلاف جنيه لمرضى الكلى، كما تبرعت اللجنة النقابية للشركة القابضة لكهرباء مصر بعشرة آلاف جنيه لمعهد القلب، وقد تم إخطار جميع اللجان النقابية التابعة للنقابة لتنفيذ هذا القرار وموافاة النقابة بالجهات التى تم التبرع بها.



افتتاح مقار جديدة لمكاتب التأمينات الاجتماعي

كتب - عبده مصطفى :

● فى إطار خطة وزارة التأمينات لتحديث مكاتب التأمينات الاجتماعية افتتحت الدكتور أمينة الجندى وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية المقار الجديدة لمكاتب التأمينات الاجتماعية التابعة لصندوق التأمين على العاملين بقطاع الأعمال والخاص بمنطقة شمال القاهرة .

حضر الافتتاح كل من السادة على إبراهيم بدر رئيس الصندوق ومحمد طلعت إسماعيل رئيس الإدارة المركزية لمنطقة شمال القاهرة ومجدى عبد الستار مدير مكتب القطاع العام .

● وأكدت الدكتورة أمينة الجندى فى كلمتها بهذه المناسبة أن هدف الوزارة هو الارتقاء بمستوى الخدمة لتحقيق آمال وطموحات المواطنين وأنه مع تنشيط دور القطاع الخاص فإن عدد المتعاملين مع مكاتب الصندوق ستتزايد مع الوقت بصورة كبيرة وبالتالى تتزايد مطالب المواطنين واحتياجاتهم وهذا يتطلب بالطبع التطوير الدائم لمواكبة التغير القائم فى المجتمع ومواجهة احتياجاته .

وقالت الوزيرة أنه رغم أن تطوير المكاتب والمنافذ له أهمية كبيرة فى تحسين الخدمة فإن العامل الأكثر أهمية هو دورا الموظف نفسه والذى يجب أن يحسن معاملة المواطنين واستقبالهم وتلبية احتياجاتهم القانونية والرد على تساؤلاتهم وإنجاز مصالحهم فى سهولة ويسر .

● وعن أسباب البدء باختيار هذه المكاتب لتحديثها قال السيد على بدر رئيس الصندوق إن السبب فى ذلك يرجع إلى معاناة المواطنين من المتعاملين مع هذه المكاتب فى مقارها القديمة والتى كانت ضيقة ومزدحمة بالمواطنين والموظفين .. لهذا تم اختيار هذا الموقع الجديد وإعداده على أحدث النظم وتجهيزه على مستوى راق ومتطور يتناسب مع روح العصر من حيث التنظيم والاتساع ووجود أماكن مخصصة لراحة الجمهور كما تم إمدادها بكل وسائل التكنولوجيا الحديثة المتمثلة فى الحاسبات الآلية وربطها بشبكة المعلومات الرئيسية للصندوق ، وبما يؤدى إلى سهولة العمل وأداء خدمة تأمينية أفضل للمواطنين .

● ويقول محمد طلعت إسماعيل رئيس الإدارة المركزية لمنطقة تأمينات شمال القاهرة أن هذا الإنجاز يعد صورة مشرقة ومفخرة للعمل التأمينى فى مصر وأنه فضلا عن التيسيرات التى سيتفيد بها أصحاب المعاشات فى صرف معاشاتهم من المنافذ الجديدة فإننا على وشك الانتهاء من نقل جميع المعاشات التى كانت مربوطة يدويا إلى النظام الآلى وهذا سيسهل الأمور تماما للجمهور وقد تم تشكيل مجموعات عمل مستمرة تعمل فى الأوقات الرسمية وغير الرسمية لتحقيق هذا الإنجاز بأسرع وقت وسيترتب على ذلك وجود جميع بيانات المؤمن عليه أو صاحب المعاش على الحاسب مما يحقق السرعة المطلوبة فى إنجاز العمل ووقته ولا يسمح بأى أخطاء أو تأخير فى صرف المستحقات التأمينية ، ولن تفقد مستندات أو ملفات بعد الآن فضلا عن وجود نظام الاستعلام لإمداد الجمهور بكل المعلومات التأمينية من خلال شاشات النهايات الطرفية .

وجبات للأطفال .. وفرص عم

كتب - أحمد الطبرانى :

فى كل مدينة وقرية وحى على أرض مصر مازالت هناك فرص متاحة لم تستغل بعد ، نخرج بها من أزمتنا ونحل بها مشاكل البطالة ، الطاقات المحلية هى حل ناجح ، نقدم نموذجا لعمل إيجابى منه ، هنا فى أرض سيناء بالعريش ، حيث مركز الأمومة والطفولة .

التجربة باختصار هى فتح مجال لتوفير فرص عمل للكبار وخصوصا السيدات ، وتوفير وجبات غذائية مجانية للأطفال فى المدارس .

والقصة كلها تأتى فى إطار المشروع القومى لتثقيف وتنمية الأمومة والطفولة بالريف المصرى حيث يتم إعداد وتقديم الوجبات الغذائية لتلاميذ المرحلة الابتدائية بخمس محافظات - المنوفية - الفيوم - البحيرة - بورسعيد - العريش ..هذا المشروع الذى بدأ من عام ٩٢ بتمويل حكومى حيث يقوم بالتدريب التمويلى للمرأة والفتاة وإكسابها مهارات خاصة تعود عليها وعلى أسرتها بالخير وتتركز أنشطة المركز فى التدريب على طرق التصنيع الغذائى المبسطة ونقل التكنولوجيا البسيطة للتصنيع الغذائى كما يقوم بالتدريب على صناعات الحرف البيئية مثل صناعة الجلود والحياكة والتطريز ومنتجات الخرز والنول الأرضى البدوى ، كما يشتمل على عيادة للصحة الإنجابية وصحة المرأة وعيادة للطفل بجانب مكتبة الطفل ومنذ أن بدأ المشروع فى تخريج دفعات مدربة ذو كفاءة عالية فى التصنيع الغذائى استغلت هذه المهارات فى تصنيع الوجبة الغذائية لأطفال المدارس بشمال سيناء من سن ٦-١٢ عاما هذه الوجبات تكفى مكوناتها الغذائية لمعظم احتياجات الطفل اليومية وهى وجبات متنوعة بالإضافة إلى تقديم وجبة إضافية للطفل من الفول السودانى والحلاوة الشعر والحمص لما لها من فائدة عظمى بالنسبة لعنصر البوتاسيوم المهم للطفل فى هذا السن .

وفى عام ١٩٩٩ قام المركز بإنتاج ١٤٠٠٠ وجبة يوميا أرتفعت الآن إلى ٢٦ ألف وجبة لتغطى تلاميذ المرحلة الابتدائية فى مراكز العريش والشيخ زويد ورفح .كما أتاحت فرص عمل لعدد ١٥٠ فتاة تتقاضى الفتاة ٨ جنيهات يومياوكما هو معلوم فإن الوجبة التى يتم توزيعها على المدارس تم فحصها بلجنة ثلاثية من التربية والتعليم - والصحة - والتموين .وتقول المهندسة زينب حفنى ..

ـــة بمنطقة شمال القاهرة



د. أمينة الجندى أثناء افتتاح المكتب

الدكتورة الوزيرة :

هدفنا تحقيق آمال وطموحات المواطنين وتقديم خدمة متميزة

رئيس الصندوق :

تزويد المكاتب الجديدة بأحدث وسائل التكنولوجيا الحديثة

رئيس المنطقة :

مجموعات عمل مستمرة لنقل جميع الملفات للنظام الآلى :

ــــل للكبـــار



محافظ شمال سيناء يزور الموقع

رئيس الإدارة المركزية للتدريب بوزارة الزراعة أن تجربة وزارة الزراعة فى تغذية أطفال المدارس بدأت منذ عام ١٩٩٧ فى محافظة الفيوم بإنتاج عشرة آلاف وجبة يوميا وفى عام ٩٨ ثم أضيفت محافظات المنوفية وبورسعيد والبحيرة ليصل الإنتاج إلى ٩٠ ألف وجبة يوميا وفى عام ٩٩ أضيفت محافظة شمال سيناء إلى مجموع المحافظات الأخرى ليصل الإنتاج إلى ١٩٨ ألف وجبة يوميا .

■ بروتوكول بين المجلس القومى للمرأة وجهاز تنمية القرية المصرية

قروض ميسرة للمرأة المعيلة

كتبت - أمل البرنس:

وقعت السفيرة مرفت تلاوى الأمين العام للمجلس القومى للمرأة والدكتور إبراهيم محرم رئيس جهاز بناء وتنمية القرية المصرية الأسبوع الماضى بروتوكول التعاون بين المجلس القومى للمرأة وجهاز بناء وتنمية القرية المصرية بحضور الوزير مصطفى عبد القادر وزير الدولة للتنمية المحلية .

بدأت مراسم التوقيع بكلمة من مصطفى عبد القادر مشيرا إلى أن هذا البروتوكول هو باكورة عمل عظيم بين الوزارة وجهاز بناء وتنمية القرية والمجلس القومى للمرأة بكل فروعه فى المحافظات تدعم بمقتضاه المرأة الريفية وخاصة المرأة المعيلة منها والتى تمثل ما يقرب من ٢٠ ٪ من مجموع الأسر المصرية .

وأبدى وزير التنمية المحلية سعادته بتوقيع البروتوكول الذى يحول الآمال إلى حقائق والتوجيهات إلى واقع عملى وطالب الجهات المعنية بالوزارة بتفعيل البروتوكول وتنفيذه من خلال مشروعات إنتاجية



مرفت تلاوى

وتحدثت السفيرة مرفت تلاوى مطالبة أن يجد البروتوكول طريقه لحيز التنفيذ ولا يجد أى عقبة من أى نوع تقف أمامه

وأضافت فى كلمتها أن المجلس سيهتم بداية بموضوع استخراج البطاقات الشخصية للسيدات اللاتى ليس لديهن بطاقات حتى يضع يده عليهن ويبدأ فى وضع برامج للنهوض بهن ابتداء من حصولهن على معاش إلى قرض حسن إلى خدمات أخرى يمكن تقديمها عن طريق مختلف الجهات

وأشارت إلى أن تنفيذ البروتوكول سيقوم على المحليات والجمعيات الأهلية وبالتعاون مع فروع المجلس فى المحافظات بمتابعة دقيقة من المجلس القومى وجهاز تنمية وبناء القرية .

الشرق للتأمين

خدمة تأمينية متميزة

تقدم للأسرة المصرية منذ عام ١٩٨٥

وثيقة الشرق الثلاثية مع الاشتراك فى الأرباح

برنامج تأمينى استثمارى متطور يوفر لك:

الحماية □ الاستثمار □ مواجهة التزامات المستقبل

قراءة فى خطاب الرئيس مبارك أمام مجلسى الشعب والشورى

• عبد الوهاب محجوب

• جاء خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى الجلسة المشتركة لمجلسي الشعب والشورى - بمناسبة بدء الدورة الجديدة لمجلس الشعب- منهاجا للعمل الوطنى، مليئا بالدروس والواجبات ، وأهمية الاستفادة من تجارب المرحلة الماضية محددا صورة مشرقة وطموحة لمستقبل مصر فى القرن الحادى والعشرين .

أكد الرئيس فى خطابه الجامع الشامل دور سلطات الدولة فى إيجاد مجتمع ترفرف عليه الرفاهية ويجسد الآمال العريضة للشعب المصرى فى الرخاء والتقدم.

وضع الرئيس النقاط فوق الحروف لمختلف الأدوار لإيجاد حلول للمشاكل الأساسية التى يرتبط بها مصير كل مواطن ، وطالب مجلس الشعب ترسيخ دولة المؤسسات وتعزيز دورها ، تستوى فى ذلك المؤسسات العامة والخاصة .

وأن تصدر تشريعات المجلس عن فهم متكامل لضرورة توازن المصالح بين كل فئات المجتمع مع أهمية مراعاة البعد الاجتماعى فى كل تشريع بحيث لا تطغى مصالح فئة على فئة أو يتم تهميش مصالح الفئات محدودة الدخل لصالح القادرين .

كما يصبح ضروريا أن يتم التركيز على المشكلات الأساسية التى يرتبط بها تقدم الأمة مثل قضايا الإنتاج والتصدير، واتفاقيات التعاون مع الدول الصديقة وقضايا التعليم والبحث العلمى التى تساعد مصر على مواجهة تحديات المستقبل .

الإصلاح الإدارى

وتناول ملامح الإصلاح الإدارى الذى تضطلع به الحكومة مشيرا إلى أن المرحلة القادمة تقتضى تجديد وتطوير أداء الجهاز الإدارى للدولة بهدف تدعيم قدرته على الرخاء برسالته فى خدمة المواطن، وتهيئة المناخ الملائم لإنجاز خطط التنمية الشاملة، بعد أن قطعت الحكومة مرحلة كبيرة على طريق معالجة المشاكل المزمنة للجهاز الإدارى ومحاصرة مشكلات التضخم به، وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص فى التشغيل ، وتحسين الأوضاع الوظيفية والمالية للعاملين باعتبارهم الأداة الحقيقية للتطوير ، وقد تمت معالجة معظم مشاكلهم المترتبة على تجميد أوضاعهم الوظيفية والقضاء على مشكلة الرسوب الوظيفى لأول مرة فى تاريخ الجهاز الإدارى للدولة وفتح باب الترقيات أمام بعض طوائف العاملين بحيث استفاد من هذه الترقيات ٣.٥ مليون موظف .

وهنا أشار الرئيس إلى أن برنامج الإصلاح الإدارى ينبغى أن يستمر فى تطوير مستوى أداء الخدمات الحكومية من خلال تبسيط إجراءات الحصول على الخدمة، وتحديد المطلوب من المواطن على وجه الدقة بتوقيتات زمنية ملزمة لأداء الخدمة.

أكد الرئيس فى خطابه أن برنامج العمل فى المرحلة المقبلة يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية من أجل الارتقاء بمستوى معيشة الأسرة والفرد فى كل شبر على أرض مصر.

وتوفير فرص العمل الكريمة لشباب مصر وتحقيق معدلات نمو مرتفعة فى الصادرات وتطوير إبداعات وقدرات الإنسان المصرى وتوسيع الخدمات الصحية مع توفير نظام أشمل وأعمق للتامين الصحى .

وأكد الرئيس على أهمية الانحياز للشباب وفتح الطريق أمامه لقيادة قاطرة المستقبل باعتباره يمثل نصف المجتمع، كما طالب بأن لا يكون الجنس أو الدين أو التوجهات الفكرية عائقا أمام إتاحة فرص القيادة داخل المجتمع .

البطالة والشباب

وتأتى قضية توفير فرص العمل للشباب باعتبارها التحدى الحقيقى الذى ركز عليه خطاب الرئيس، وذلك بالقضاء على مشكلة البطالة، وهى مشكلة عالمية وعربية . . وعلى سبيل المثال أشارت تقارير منظمة العمل العربية أن نسبة البطالة بلغت ١٤٪ من حجم قوة العمل العربية التى تصل إلى ٨٩ مليون عامل ومن المتوقع أن تصل إلى ١٢٣ مليونا عام ٢٠١٠ فيما يصل عدد العاملين إلى ١٢.٥ مليون عامل



معظمهم من الشباب أما نسبة البطالة فى مصر فتبلغ ٨.٩٪ وبالتحديد مليونا و١٠٢٥ من الذكور و٥٢٤ألفا و٤٦من الإناث من إجمالى قوة العمل التى تبلغ ١٨مليونا و٣٤٨ألفا و٩٠٠ رجل وامرأة.

ورغم أن نسبة البطالة فى مصر تقل بكثير عن أى دولة عربية أخرى ففى سوريا ١٥٪ ، البحرين ١٥٪ ، الأردن١٥٪ ، تونس ١٦.٥٪ ، لبنان ١٨٪ ، المغرب ١٩٪ ، ليبيا ٣٠٪ ، الجزائر ٣٠٪، اليمن ٣٠٪ .

وجهود مصر لمواجهتها محل تقدير المنظمة والتى تمثلت فى تنفيذ برامج للتشغيل وربط برامج التدريب بالتشغيل وإقامة الصندوق الاجتماعى للتنمية لدعم المشروعات الصغيرة بالإضافة إلى جهود وزارة القوى العاملة فى هذا المجال فإن برنامج الحكومة لحل المشكلة لا يتوقف، وهذا ما أوضحه الدكتور عاطف عبيد من أن مجلس الوزراء قد وضع خطة لتدبير ٧٨٠ ألف فرصة عمل سنويا .

وأن هذا البرنامج يتكون من ثلاثة محاور الأول من خلال التعيين فى الحكومة فى حدود ١٥٠ ألف شخص ليحلوا محل من أحيلوا إلى المعاش، أما المحور الثانى فيتم من خلال التوجه إلى العمل فى القطاع الخاص حيث تم تطوير مكاتب العمل لتكون وسيطا بين سوق العمل وهذا القطاع، وقال إنه تم توفير ٢٠٠ ألف فرصة عمل عن طريق تلك المكاتب من خلال النشرة القومية للتوظيف .

أما المحور الثانى فيتركز على إعادة تأهيل الخريجين وتشغيلهم ذاتيا من خلال قروض الصندوق الاجتماعى وغيرها .

وقال إنه قد يتم استيعاب ٢٠٠ألف فرد سنويا فى مراكز إعادة التأهيل .

المدخل الصحيح لحل مشكلة البطالة

وكى نواكب اهتمام الرئيس بإتاحة المزيد من فرص العمل للشباب لابد من إعادة النظر على مايجرى الظن على أنه من الثوابت التى تساعد على حل المشكلة ثم اتضح غير ذلك فقد كثر الحديث عن زيادة الاستثمارات لفتح فرص عمل وزيادة نسبة النمو لزيادة مجالات العمل ورفع مستوى المعيشة ، كما أن التفكير قد تركز فى الخصخصة باعتبارها الحل الأمثل لكى تتجمع المدخرات وتنطلق المشروعات وتوظيف الشباب ولكننافى التطبيق العملى شاهدنا زيادة الاستثمار وزيادة نسب النمو فى الاقتصاد القومى، لكن فرص العمل ظلت محدودة ومستوى المعيشة لعموم الناس يظل محدودا .

وفى مجال العمل أصبحت الخصخصة تعنى تقليل العمالة وليس العكس ، كما واجهنا سياسات أدت إلى انكماش الطلب على العمالة فى الحكومة، لأنها تشكو من تضخم الموظفين وبعض مرافقها لم تستقبل موظفا منذ سنوات والقطاع العام يعمل على تسريح العمالة ليكون جاهزا للبيع والقطاع الخاص يزيد طلبه من العمالة بالكاد ، حتى المشروعات الصغيرة فليس من اقترض من الصندوق الاجتماعى أصبح صاحب عمل يسعى لتوفير فرص عمل للآخرين.

والحل الحاسم لتلك المشكلة هو البحث الجاد عن موارد مع إعادة جدولة الديون الداخلية والخارجية بما يعطى فسحة من الوقت لزيادة الموارد ، ومراجعة السياسات التى تحكم الاستثمار مع تخفيض أسعار الفائدة بما يشجع على الاقتراض والاستثمار وإعادة النظر فى السياسة الغربية وسياسة الخصخصة .

وهذه الحلول عبارة عن اجتهادات للعقول العلمية والمتخصصة فى مصر والأمل أن تكون تحت نظر اللجان التى سوف يشكلها مجلس

الوزراء لمناقشة المشكلة فى اجتماعاته المقبلة .

الإصلاح الاقتصادي والتصدير

وكان التحدى الكبير الذى أشار إليه الرئيس فى خطابه هو العمل الاقتصادى وخص قضية التصدير بالاهتمام العاجل، لأن التصدير فى نظر الخبراء هو حياة أو موت ويحتاج إلى إصلاح شامل سواء من ناحية توفير السيولة وسعر الصرف والتمويل المقدم للأنشطة التصديرية أو سهولة وتبسيط الإجراءات الإدارية والحوافز الضريبية والتكنولوجية للبنية الأساسية للتصدير من موانى ومطارات .

ان مطالبة الرئيس هذه المرة بأن تكون قضية التصدير فى وجدان الشعب المصرى كهدف قومى بعد انفتاح العالم على بعضه مما يجعل من الصعب أن نعيش الآن ظروف منافسة عالمية إلا ونحن قادرون على الصمود أمامها .

وقد أدت الجهود الملموسة التى اتخذتها حكومة الدكتور عاطف عبيد إلى زيادة محسوسة هذا العام فى الصادرات المصرية وهو ما يبشر بأن لدينا ما يمكن أن نصدره بالإضافة إلى فتح قنوات من خلال التجارة العربية البينية والتجارة الأفريقية كأسواق جديدة يمكن الاعتماد عليها .

تفاؤل بزيادة الصادرات المصرية

ومما يدعو إلى التفاؤل ما أشار إليه التقرير الشهرى لمكاتب التمثيل التجارى الذى يؤكد استمرار الصادرات المصرية فى التزايد خلال عام ٢٠٠٠ إلى معظم الأسواق العالمية الأمر الذى يبشر ببدء الانطلاقة التصديرية المصرية إلى جميع أسواق العالم تنفيذا لتوجيهات الرئيس.

وأشارت مصادر وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أن الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكية حتى سبتمبر من العام الحالى حققت زيادة بلغت ٤٣٪ كما بلغت الصادرات المصرية إلى انجلترا حتى يوليو من عام ٢٠٠٠ زيادة واضحة بما قيمته ٢٧٣ مليون جنيه استرلينى وهو ما يجاوز جملة الصادرات المصرية لبريطانيا خلال عام ١٩٩٩ وبزيادة قدرها حوالى ١١٤ مليون جنيه استرلينى عن العام السابق .

وبذلك ارتفعت نسبة تغطية الصادرات المصرية والواردات البريطانية بنسبة مناسبة قدرها حوالى ٩٣٪ .

كما تحققت طفرة كبيرة فى الصادرات الصناعية غير التقليدية مثل المنسوجات والملابس الجاهزة والأدوات الصحية والأثاثات المنزلية بنسبة قياسية قدرها ٥٦٪ كما حققت الصادرات الكيماوية غير العضوية وحدها طفرة كبيرة بلغت ١٠٥٪ .

فضلا عما حققه قطاع البترول فى زيادة بلغت ٧٠ مليون جنيه استرلينى .

وقد أكدت هذه المصادر أن الطفرة التصديرية المصرية تمثل الحصاد المبكر لمجهودات تطوير وتحديث الأجهزة والمؤسسات الاقتصادية وتنمية الصادرات مثل جهاز التمثيل التجارى ونقطة التجارة الدولية ومركز تنمية الصادرات وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات وإنشاء مركز تدريب المصدرين واتحاد المصدرين المصريين وهيئة المعارض والأسواق الدولية بالإضافة إلى توحيد وتيسير إجراءات التجارة الخارجية .

مؤشرات إيجابية وإنجازات واضحة

وإذا كانت خطة العمل والبرنامج الشامل الذى دعا إليه الرئيس مبارك للإسراع بخطى الإصلاح الاقتصادى والإجتماعى والثقافى يتطلب تضافر جميع الجهود من مختلف قطاعات الدولة المختلفة ، فإننا لا ننكر ما تحقق من إنجازات كبيرة ، ولقد ضرب الرئيس مبارك خلال لقاءاته المتعددة ، المثل على ذلك حيث أشار إلى أن مؤشرات الأداء الاقتصادى والاجتماعى ما بين سنة ١٩٨١ /١٩٨٢-١٩٩٩/ ٢٠٠٠ تفيد أن مساحة الرقعة الزراعية ازدادت من ٦ ملايين و٢٠٠ ألف فدان إلى ٨ ملايين و٢٠٠ ألف فدان وأن الإنتاج الصناعى الإجمالى ارتفع من ٨ بلايين و٩ ملايين جنيه إلى ١٤٨ بليونا ومائة مليون جنيه والطاقة الكهربائية المولدة ازدادت من ١٨ مليون /ك/و/س إلى ٧٣ بليون ك/و/س والطاقة المتاحة ١٠٤ ملايين /ك/و/س وعدد السائحين ارتفع من مليون و٤٠٠ ألف سائح إلى حوالى خمسة ملايين سائح وعدد الفنادق والقرى السياحية والفنادق العائمة ارتفع من ٢٤٣ فندقا وقرية إلى ٩١٤ فندقا وقرية وعدد المدن الجديدة ارتفع من مدينة واحدة إلى ١٩ مدينة وأطوال الطرق المرصوفة زادت من ١٥ ألف و٣٠٠ كم إلى ٤٥ ألفا و٦٠٠كم وعدد الخطوط التليفونية من ٥١٠ ألف و٣٠٠ إلى ٧ ملايين خط ، وعدد الكليات بالتعليم العالى ارتفع من ١٩٩ كلية إلى ٤٠٧ كلية والأزهرى من ٣١ كلية إلى ٥٥ كلية والمستشفيات العامة من ١٦١ مستشفى إلى ٢٣٩ مستشفى ونسبة الاكتفاء الذاتى من الدواء ارتفعت من ٦، ٧٣٪ إلى ٩٣٪ وعدد المؤمن عليهم ارتفع من ١٠ ملايين و٣٠٠ ألف مواطن إلى ١٧ مليونا و٣٠٠ ألف مواطن وعدد القنوات التليفزيونية ارتفع من قناتين إلى ١٩ قناة وعدد محطات البث الإذاعى ارتفع من ١١٢ محطة إلى ٢٥٩ محطة وعدد المتاحف الاثرية ارتفع من ٥ متاحف إلى ٣٥ متحفا وعدد المكتبات العامة والمتخصصة والاكاديمية ارتفع من ٤١٩ مكتبة إلى ١٣٥٠ مكتبة .

وقد تم تقليص العجز العام فى الموازنة وخفضه إلى ٦، ٣٪ كما تمت السيطرة على معدلات التضخم وتحجيمها إلى أقل من ٣٪ مع ارتفاع حجم الإنفاق فى السنة المالية ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٢، ١١ مليار جنيه يوجه ٤٠٪ منها للخدمات الاجتماعية الاساسية .

خطوات حاسمة ومتلاحقة

وبعد .. لقد جاءت الخطوات التالية سريعة حاسمة لمصلحة المواطن العادى ومستقبل الوطن فقد كلف الرئيس مبارك بعد ساعات من خطابه التاريخى .. رئيس الوزراء بتنفيذ التكليفات الواردة فى الخطاب حسب أولوياتها واسبقياتها وأن تضع الحكومة خطتها فى جداول زمنية تطرح على لجان الحزب الوطنى والأحزاب الأخرى للمناقشة ، وفى الاجتماع الذى عقده الرئيس مع رئيس الوزراء عقب افتتاح الدورة أضاف لآلية العمل الوطنى أمرين مهمين:

الأول: وضع الحكومة أمام مسئولياتها فى قيادة العمل التنفيذى باتخاذ الخطوات التى تدخل بهذه التكليفات إلى مرحلة التنفيذ العاجل لمصلحة مواطنى مصر جميعا .

والثانى: مشاركة الأحزاب فى الحوار حول التنفيذ لتأتى الأولويات معبرة عن متطلبات النهضة الشاملة واحتياجات الجماهير ولضمان توزيع المشروعات والخدمات على المحافظات جميعا بالعدالة ،الأمر الذى يؤدى كذلك إلى إنعاش العمل السياسى واكتشاف قيادات شابة جديدة تتطلبها مقتضيات التغيير المنشودة .

تبقى كلمة أخيرة .. فقد ركز الرئيس مبارك على ضرورة تعظيم الدور المنوط لمجلس الشعب الجديد ليتولى بكل جدية مسئولية الرقابة الواجبة على عمل الجهاز التنفيذى للدولة فى إطار الدستور والقانون .

وهى رسالة من القائد تلخص أحلام المستقبل حيث لا وقت للتكاسل أو الاسترخاء أو المزايدات والمناقشات العقيمة لأن كل دقيقة لها ثمن فى هذا الزمان الذى تتصارع فيه الدول لتأكيد مكانها فى الصفوف الأولى .



شهر أكتوبر من الشهور التى تحمل أحداثا مجيدة ، وأهمها انتصار أكتوبر الذى يعتبر عزة لكل مواطن ، وفخرا لكل مصرى وعربى ، فاستعادتنا لأرض سيناء لم يكن بالأمر الهين ، فقد سالت الدماء ، وضحى الشهداء بأرواحهم من أجل تحقيق الانتصار .. واستطاعت الدولة فى ظل هذا الانتصار إقامة العديد من المشروعات العملاقة وإقامة البنية الأساسية ومن هذه المشروعات العملاقة مشروع ترعة السلام والذى يستهدف وصول مياه النيل إلى أرض سيناء الغالية واستصلاح حوالى ٦٢٠ ألف فدان فى مرحلته الأولى منها ٢٢٠ألف فدان غرب القناة و٤٠٠ ألف فدان شرق القناة فى سيناء ، وبالتالى إقامة العديد من المجتمعات العمرانية الجديدة داخل سيناء ومنذ أربع سنوات والعمل جارٍ فى هذا المشروع الذى يعتبر من أكبر المشاريع المصرية كما أنه سوف يغير الخريطة المصرية ، ويمنح فرصا جديدة للعمل والاستثمار على أرض مصر .. وقد قامت العمل بزيارة ميدانية لرؤية هذا المشروع على أرض الواقع للوقوف على أهدافه وانجازاته ومراحل تنفيذه.

تحقيق : **مروى بدر الدين**

قطعنا المسافة من القاهرة إلى الموقع بالسيارة ١٥٠ كيلو إلى أرض المشروع وتوجهنا أولا إلى مقر جهاز تنمية شمال سيناء ، وهناك التقينا بالمهندس محمد نصار وكيل أول وزارة الموارد المائية والرى ورئيس قطاع التنفيذ لمشروع ترعة السلام حيث أكد لنا أن فلسفة مشروع ترعة السلام قائمة على فكرة أن الموارد المائية للدولة هى موارد محدودة ، فى حين أن عدد السكان فى تزايد مستمر هذا يعنى أن احتياجاتنا تتزايد يوما بعد يوم لاقامة مشاريع جديدة . . ومشروع ترعة السلام يقوم على إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى فى الرى بعد خلطها بماء النيل لرى ٦٢٠ ألف فدان . . منهم ٢٢٠ ألف فدان غرب قناة السويس و٤٠٠ ألف فدان شرق القناة .

الجزء الشرقى من مشروع ترعة السلام يسمى مشروع تنمية شمال سيناء ، وهو خاص بـ ٤٠٠ ألف فدان .

ومشروع ترعة السلام يبدأ من فرع النيل عند دمياط ، ويعبر القناة عن طريق أربعة أنفاق وتمتد الترعة إلى وادى العريش ، ويصل طول الترعة إلى ١٩٢ كيلو متر .

ويضيف المهندس محمد نصار مؤكدا أنه لذلك فليس هناك أية نوايا لمد مشروع ترعة السلام لأبعد من العريش كما قيل مؤخرا ، فمصر لا تملك أن تعطى الماء لغير أراضيها ، كما أننا نحاول أن نستغل كل نقطة مياه حتى مياه الصرف حتى نروى أراضى مصر ، وليس عندنا فائض من الماء ، بالإضافة إلى أن المنطقة من العريش إلى رفح أصلا مزروعة بالكامل لأنها تروى بمياه الأمطار وهذه المنطقة ليست بحاجة لترع لأن بها أمطارا غزيرة وبالتالى آبار جيدة .

وبالنسبة لآخر ما تحقق من المشروع فإننا قاربنا على الانتهاء من الجزء الشرقى للمشروع ، ونحن الآن بصدد استصلاح الأراضى التى ستزرع عليها ، والأراضى هنا تنقسم إلى خمس مناطق تمر فيها الترعة الأولى منطقة سهل الطينة مساحتها ٥٠ ألف فدان وتقع فى زمام محافظة بورسعيد ، والمنطقة الثانية هى جنوب القنطرة شرق مساحتها ٧٥ ألف فدان وتقع فى زمام محافظة الإسماعيلية ، أما محافظة شمال سيناء فيها ثلاث مناطق ، منها منطقة رابعة ٧٠ ألف فدان ، ومنطقة بئر العبد ٧٠ ألف فدان ، ومنطقة السر والقوارير ١٣٥ ألف فدان .

وقد وصلنا إلى منطقة بئر العبد، وانتهينا من عمل شبكة الرى والصرف العامة لمنطقة سهل الطينة، وبدأنا فى إنشاء شبكة الرى والصرف لمنطقة رابعة وبئر العبد ومن المقرر إنشاء ٤ محطات كهرباء فى المشروع ، وقد تم الانتهاء من ثلاث محطات حتى الآن ، وننشىء الآن خمسة قرى نموذجية حيث إنه من المقرر إنشاء مجتمعات عمرانية فى هذه المنطقة ، التى سوف تعمل بالزراعة إلى جانب التصنيع الزراعى للمنتجات الزراعية .

العمالة بالمشروع

وعن حجم العمالة التى يستوعبها مشروع ترعة السلام قال المهندس نصار : إن جهاز تنمية شمال سيناء يعمل به ٦٠٠ فرد ، إلى جانب أن المشروع يعمل به عدد كبير من الشركات التى لديها عدد كبير من العاملين ، وهناك شركات أجنبية تعمل الآن فى تركيب وحدات الطلمبات فى المحطات .

وبالنسبة لسياسة توزيع أراضى المشروع على الملاك فقد حددها مجلس الوزراء كالتالى : ٦٠٪ من الأرض توزع على كبار المستثمرين ، و٢٥٪ للمستثمر المتوسط، والباقى لصغار المنتفعين . . وبالنسبة للأسعار فقد تم تحديد حد أدنى للفدان وقد وصلت أسعار بعض أراضى سهل الطينة الى ٢٣ ألف جنيه للفدان ، وفى أراضى جنوب القنطرة وضعنا حدا أدنى للفدان ١٠ آلاف جنيه وهناك من تقدموا للشراء بأسعار وصلت لـ١٥ ألف جنيه للفدان .

وهناك شباب خريجين تقدموا للحصول على أراض بالمشروع ، ومن المتوقع حدوث تزايد عمرانى فى هذه المنطقة ، ولذلك فنحن نهتم بانشاء المزيد من القرى السكنية ، ونهتم بالبنية الأساسية بالاتفاق مع الوزارات المعنية بذلك ، مثل الكهرباء والاسكان والتعمير والتربية والتعليم كل هؤلاء يتعاونون معنا ونحن نوفر لهم التمويل اللازم .

ومن المتوقع إنشاء صناعات متميزة خاصة بالبنية السيناوية فى هذا المشروع حيث إنهم يشتهرون ببعض الصناعات مثل الزيتون وتجفيف البلح ، وبعد انتهاء المشروع سوف تزدهر هذه الصناعات .

زيارة ميدانية

وفى زيارتنا الميدانية للأعمال التى يتم تنفيذها الآن بمشروع ترعة السلام كان المنظر على غير توقعنا . . فمن الواضح أن المشروع قد استغرق جهدا كبيرا ليصل إلى هذا الشكل المبهر . . فالمكان الذى لم يكن به أية مقومات للعمران ، أصبحت المياه تجرى فيه لمسافات بعيدة ، والأعمال قائمة على قدم وساق فى عملية غسيل أراضى سهل الطينة ، وقد فهمنا من المختصين أن هناك عدة طرق لغسل الأراضى المالحة فى سهل الطينة ومنها طريقة الغسيل المتقطع ، والتى يتم فيها تزويد أحواض الغسيل بالمياه إلى أن يصل ارتفاعها فى كل حوض حوالى ١٠ سنتيمترات ، و تترك لتتشرب الأرض المياه وتجف الأحواض ، وبعد يومين أو ثلاثة يعاد تزويدها مرة أخرى بالمياه ، وتكرر العملية إلى أن تصل ملوحة التربة إلى الحد الذى يسمح بزراعة أحد محاصيل الاستصلاح .

وأمام مصرف بالوظة -و هو مصرف منطقة سهل الطينة ويصرفها إلى قناة السويس- التقينا بالمهندس عمرو دياب المشرف على مشروع ترعة السلام ، وقد رافقنا فى جولتنا بالمشروع وقدم لنا الشرح الوافى لجميع مراحل المشروع ، وقد بدأ قائلا:

أن أول الخطوات التى بدأت فى المشروع هى تطهير أرض المشروع من الألغام ومخلفات الحروب وخاصة منطقة جنوب القنطرة التى كانت مسرحا للعمليات الحربية ، وذلك بالاتفاق مع القوات المسلحة ، وتم ذلك خلال عام ١٩٩٥ وتكلفت حوالى ١٨ مليون جنيه .

وأضاف أن المشروع أتاح فرص عمل كبيرة سواء العمل فى الجهاز أو مع شركات القطاع الخاص ، وخاصة لسكان منطقة القنطرة شرق وأيضا القنطرة غرب وأهالى قرية رمانة وبالوظة فى شمال سيناء كما أن المشروع قام بعمل رواج اقتصادى كبير مقارنة بما كانت عليه المنطقة عند بداية العمل فيها ، وقد دخلت خدمات كثيرة مثل الصحة والتعليم والكهرباء .

الجسر الواقى

أول عمل تم إنجازه فى المشروع -والحديث على لسان المهندس عمرو دياب - هو الجسر الواقى، والهدف منه منع ناتج تطهير قناة السويس من أن يتدفق على الأرض المحيطة بالترعة مما يزيد من ملوحتها ، كما أنه يعتبر طريق انتقال وصل طوله إلى ٢٢.٥ كيلو متر .

وقد تطلب العمل بالجسر الواقى مجهودا كبيرا وهو عبارة عن طبقات رملية فوق بعضها ، وتم تمهيدها بالأسفلت .

وبالنسبة لتكاليف المشروع فقد بلغت التكاليف الكلية للمشروع شرق قناة السويس ٥.٧ مليار جنيه مصرى ، منها مكون أجنبى من الصندوق الكويتى للتنمية بما يعادل ٦٥٥ مليون جنيه مصرى ، ومن الصندوق السعودى للتنمية قيمة تعادل نحو ٨٤ مليون جنيه مصرى .

ويبدأ مدخل ترعة السلام غرب قناة السويس عند الكيلو ٢١٩ على فرع دمياط أمام سد وهويس دمياط حيث تمتد الترعة جنوب شرق فى اتجاه بحيرة المنزلة ثم جنوبا حيث تتلقى مياه مصرف حادوس ، ثم تتجه شرقا حتى قناة

السويس عند الكيلو ٢٧,٨ جنوب بورسعيد ثم تعبر أسفل قناة السويس من خلال أربع سحارات عملاقة لتسمى ترعة الشيخ جابر الصباح وتمتد شرقا حتى وادى العريش .

ترعة الشيخ جابر

ويطلق على امتداد ترعة السلام شرق قناة السويس ترعة الشيخ جابر الصباح ، وهى الترعة الرئيسية لرى ٤٠٠ ألف فدان ، وتمتد مباشرة من خلف سحارة ترعة السلام حتى نهايتها بوادى العريش بطول ١٧٥ كيلو متراً ، وتسير مخترقة أراضى



سحارة السلام التى تفصل الجزء الغربى للترعة عن الجزء الشرقى وهى المنطقة التى تعبر فيها الترعة أسفل القناة

محافظتى بورسعيد وشمال سيناء وتخرج منها مجموعة من الترع الفرعية والتوزيعية لرى مساحات مناطق المشروع الخمس(سهل الطينة ، وجنوب القنطرة، وشرق بئر العبد ، وروابعة ، والسر والقوارير) وتختلف نوعية تلك الترع حسب نوعية التربة وطبوغرافية المنطقة ، فإما أن تكون مجارى مائية مبطنة أو مواسير خرسانية بالانحدار الطبيعى أو بخطوط مواسير تحت ضغط وذلك بغرض تقليل الفاقد بالرشح ما أمكن .

وتقدر الاحتياجات المائية السنوية اللازمة لاستصلاح واستزراع ٦٢٠ ألف فدان على مياه ترعة السلام بنحو ٤,٤٥ مليارم٣ من المياه المخلوطة ما بين مياه النيل العذبة ، ومياه الصرف الزراعى بنسبة ١:١ بحيث لاتزيد نسبة الملوحة عن ١٠٠٠ جزء فى المليون مع اختيار التراكيب المحصولية المناسبة .

سحارة ترعة السلام

وقد توجهنا بعد ذلك إلى سحارة ترعة السلام ، المنظر هناك رائع ويدل على أن العمل قد بذل فيه مجهود كبير ، وأنه عمل يستحق التقدير ، وتقابلنا هناك مع المهندس عادل الدغيدى مساعد مدير أعمال بالمشروع وتحدث قائلا:

ان سحارة ترعة السلام هى أحد العناصر الرئيسية للبنية الأساسية للرى والصرف ، صممت لنقل تصرف قدره ١٦٠م٣ فى الثانية من مياه ترعة السلام غرب قناة السويس إلى ترعة الشيخ جابر الصباح شرق قناة السويس بحيث تمر اسفل القناة وقد بلغت تكاليف أعمال السحارة والمدخل والمخرج ١٩٦ مليون جنيه مصرى .

وتتكون السحارة من أربعة انفاق كل منها ٧٧٠ مترا ، وبقطر داخلى ٥,١٠ متر ، وقطر خارجى ٦,٣٤ متر . . وقد تم التبطين الخارجى للأنفاق بحلقات من القطع سابقة التجهيز من الخرسانة المسلحة بسمك ٣٠ سم ، كما يتكون النفق الواحد من ٦٤١ حلقة ، وتشغل الحلقة الواحدة ١,٢٠ متر من طول النفق ، وقد تم تركيب مادة عازلة من مادة p.v.c (بسمك ٢مم غير منفذة للمياه) بين التبطين الداخلى والتبطين الخارجى ، والتبطين الداخلى للانفاق من الخرسانة العادية المصبوبة فى مواقعها بسمك ٣٢سم وبقطر داخلى ٥,١٠م .

ويضيف المهندس عادل الدغيدى ، أن سحارة ترعة السلام كانت من أصعب خطوات المشروع ، وقد تصور الكثيرون أنه من المستحيل اقامة انفاق تمر تحت قناة السويس ، ولكن المشروع تم بنجاح والحمد لله .

الخبرات الأجنبية

وقد تم الاستعانة ببعض الخبرات الأجنبية فى تنفيذ المشروع منها اتحاد شركات إيطالية وبلجيكية cmc/BESIX التى قامت بالأعمال المدنية بالتعاون مع شركات مصرية .

وبالنسبة للأعمال الميكانيكية والكهربائية لمحطات الطلمبات فقد شاركت فيها شركات فويت"النمساوية" وأيبار"اليبانية" والسنوم G.E.C "الفرنسية"وسيجماأنفست"التشيكية"أما الأعمال الكهربائية الخاصة بخطوات وشبكات التغذية بالكهرباء ، فقد شارك فى تنفيذها اتحاد شركات سيمنس/أيجماك"الألمانية/المصرية" ، وشركة الكتروامبكس "البلغارية" واتحاد شركات تومن ميتوبيس ورى رول"اليابانية" .

الدراسات العلمية

ومرة ثانية يتحدث المهندس عمرو دياب الذى كان يرافقنا طول الطريق ووجهنا له سؤالا حول الجهات العلمية والبحثية التى تم الاستعانة بها فى أعمال الدراسات والبحوث والتصميمات فقال:

إن جهاز تنتمية شمال سيناء يستعين بمجموعة من الجهات البحثية لإجراء الدراسات و البحوث والتصميمات الخاصة بالمشروع ، وتشمل معهد بحوث الصرف، ومعهد بحوث إدارة المياه وطرق الرى ، و معهد بحوث الهيدروليكا والطمى، ومعهد بحوث ميكانيكا التربة والأساسات ، ومعهد بحوث تنمية الموارد المائية ، ومعهد البحوث الميكانيكية والكهربية وكلية الهندسة جامعة القاهرة و البيت الاستشارى ويليام هالكرو بالاتحاد مع"المهندسين الاستشاريين المصريين" .

وخلال زيارتنا أيضا لموقع المشروع تقابلنا مع عدد من العاملين بالمشروع الذين أ بدوا تعاونا كبيرا فى تقديم أية معلومات عن المشروع ، وقد ظهر عليهم الحماس الشديد للمشروع وايمانهم به ، حتى صغار العمال فقد بدا على وجوههم التحمس والاصرار ، ومنهم عم أحمد عمر-عامل صيانة- وقد رحب بنا بحرارة ، وقال : إن عمله هو صيانة جسم السحارة، وهو عمل دقيق حيث يتم تجفيف السحارات الأربع بالتبادل كل ٣ شهور ، وفقا لجدول منظم ، ثم يتم تنظيف السحارات من أية رواسب ضارة وللاطمئنان على سلامتها ، وهناك سيارات خاصة تعمل بالبطاريات ، حتى لا تسبب اى تلوث تمر داخل السحارة بعد تجفيفها للاطمئنان على سلامتها ، ويشرف جهاز تنمية شمال سيناء على عمليات الصيانة هذه .

وبعد .. فلا شك أن زيارتنا لهذا المشروع العملاق كانت ايجابية للغاية حيث إننا لم نتوقع كل هذا الكم من الانجازات . . وخصوصا بعدما اطلعنا على صور لشكل المكان منذ أربع سنوات وقارنا بين المكان فى بداية المشروع وما وصل إليه الآن .. وهذا وإن دل على شىء فإنه يدل على أنه لا شىء يقف أمام إصرار الإنسان المتحمس لفكرة ما ويؤمن بها ، خاصة وأن سيناء الحبيبة تراود أحلام الكثيرين خلال شهر أكتوبر الذى يذكرنا بمجد الانتصار ، واستعادة هذا الجزء الغالى من أرضنا الحبيبة التى ما زلنا نحلم لها بالازدهار .. وهاهو الحلم يتحقق خطوة خطوة .. وفى طريق عودتنا إلى القاهرة أغمضنا أعيننا واخذنا نحلم ونحلم .. كيف سيكون شكل المكان بعد أربع سنوات أخرى قادمة ؟!!.

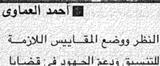
تعاون إيجابى بين مصر ومنظمة الهجرة الدولية لـ :

حماية المهاجرين

العماوى يوافق على مشروعين لدعم نظم الهجرة فى مصر

• نظام متكامل لمعلومات الهجرة

• مشروع للتدريب والقروض الصغيرة للمهاجرين العائدين




■ أحمد العماوى

فى إطار التعاون بين منظمة الهجرة الدولية ووزارة القوى العاملة والهجرة لتدعيم وتقوية قدرة الوزارة لخدمة القضايا المتعلقة بهجرة العمالة وتضمينها فى إطار إصلاح سياسات الاستخدام، وذلك من خلال وضع الآليات والوسائل اللازمة لتدعيم إعادة ادماج العمالة العائدة .

لاشك أن خدمات الهجرة على المستوى العالمى غالبا ما تكون مطلوبة لضمان تدفق حركات الهجرة بشكل منتظم فى جميع أنحاء العالم سواء أكانت هجرة دائمة أم هجرة مؤقتة ، وحتى تكون الهجرة تحت أكثر الظروف مواءمة فى البيئة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان التى تستقبلهم ، بالإضافة إلى أن الهجرة تساهم فى عملية خلق فرص اقتصادية جديدة فى الأقطار المستقبلة .

وقد أنشئت منظمة الهجرة الدولية بتاريخ ٥ديسمبر عام ١٩٥١ فى بروكسيل تحت مسمى(اللجنة الحكومية للهجرة الأوروبية ICEM وذلك كوكالة عالمية للتعامل مع شئون الهجرة و إعادة توطين اللاجئين فى أوروبا ، وهى الجهة المعنية بتسهيل حركة المهاجرين واستيطانهم فى المجتمعات الجديدة ، وتختص أيضا بتدعيم التعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية فى مجال الهجرة .

وقد كان أهم الأنشطة التى بدأت بها هذه المنظمة هى الهجرة المحدودة من أوروبا إلى أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية .. ومن هنا توسعت أنشطة المؤسسة لتشمل العالم بأسره .

وقد اعترفت الدول والحكومات الأعضاء رسميا بلائحة النظام العالمية التى وضعت عام ١٩٨٠ .

وفى مايو عام ١٩٨٧ تم تغيير اسمها إلى منظمة الهجرة الدولية TOM وهى تتكون من ٥٥ دولة أعضاء من بينها مصر بالإضافة إلى ٤١ دولة مراقبة .

أهداف المنظمة

تهدف المنظمة إلى تأمين هجرة الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة على مستوى العالم . . وفى سبيل هذا تتخذ الإجراءات الآتية :-

١-الاطلاع والتعامل مع خطط الهجرة على المستويات القومية لمواجهة احتياجات البلدان المصدرة والمستقبلة للهجرة.

٢- نقل وتحويل الموارد البشرية المؤهلة لتدعيم وتطوير الاقتصاد والبناء الاجتماعى للبلاد المستقبلة للمهاجرين .

٣-تقديم المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية .

٤-إقامة ندوات ومؤتمرات للدول الأعضاء لتبادل الخبرات ووجهات النظر ووضع المقاييس اللازمة للتنسيق ودعم الجهود فى قضايا الهجرة.

الهجرة المؤقتة

تناقصت قدرة أسواق العمل العربية على استيعاب العمالة المصرية، وذلك نتيجة مشاكل وصعوبات مادية فى ميزانيات هذه البلاد عقب حرب الخليج ، ولتعرض العمالة المصرية المنافسة من العمالة القادمة من دول أخرى مثل جنوب وشرق آسيا بالإضافة إلى إعطاء الأولوية لإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية .

إلا أن احتياجات الدول العربية المنتجة للبترول من العمالة الأجنبية سوف تظل منخفضة لعدة سنوات قادمة بسبب إعادة هيكلة طلبها على العمالة، واستبعاد التوظيف للعمالة غير الماهرة ، وتركيزها على التكنولوجيا الحديثة .

ومع ذلك ستستمر هجرة العمالة

إحدى عوامل الأمان لمشكلة البطالة فى مصر .

إن سياسة الإصلاح الاقتصادى التى انتهجتها مصر عكست تحسنا فى النمو الاقتصادى، فقد انخفض معدل التضخم السنوى من ٢.٦٪ عامى ١٩٩٦ و١٩٩٧ إلى ٨.٣٪ عامى ٩٨ ، ١٩٩٩ كما ارتفع معدل اجمالى الناتج القومى من ٦.٤٪ فى عامى ٩٤ ، ٩٥ ليصل إلى نسبة ٥٪ عامى ٩٦ ، ٩٧ ، ومن المتوقع فى ظل السياسة التى تنتهجها الدولة حاليا أن يرتفع ناتج الدخل القومى إلى ٧٪ عام ٢٠٠٠ .

استراتيجية لقضايا الهجرة

تضمنت خطة الوزارة عامى ٩٩ ، ٢٠٠٠ لقضايا الهجرة والعمالة ما يلى:-

- التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والوزارات المهتمة بموضوع الهجرة لبحث مشكلاتها ووضع الحلول المناسبة لها .

- العمل على فتح أسواق عمل جديدة للراغبين فى العمل بالخارج بالإضافة إلى أسواق العمل الموجودة حاليا .

- تقوية العلاقات والروابط بين المهاجرين المصريين فى بلاد المهجر والوطن الأم لتشجيعهم على الاستثمار فى المناطق الجديدة بمصر.

- إجراء البحوث والدراسات عن احتياجات أسواق العمل العربية والأجنبية لتوفير فرص عمل لراغبى الهجرة من المصريين من خلال مكاتبنا العمالية فى الخارج .

-استراتيجية مكثفة للتعامل مع العمالة العائدة من الخارج وكيفية استيعابها فى أسواق العمل .

انطلاقا من هذا فإن الوزارة تقوم بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية والحكومة الإيطالية لوضع استراتيجية لمشروعين للتعرف على هذه المشكلة وتحقيقها وهذان المشروعان هما :-

١- وضع نظام متكامل لمعلومات الهجرة، يتولى تنفيذه قطاع الهجرة بالوزارة .

٢- مشروع التدريب والقروض الصغيرة للمهاجرين العائدين ، يتولى تنفيذه قطاعا الاستخدام والتدريب بالوزارة .

■ المشروع الأول : وضع نظام متكامل لمعلومات الهجرة

وهذا المشروع تم إعداده بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية والمقدم بمعرفتها وفقا لنظم البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة باعتبار منظمة الهجرة الدولية هى وكالة تنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة بمقتضى الاتفاقية الموقعة بينهما فى ديسمبر ١٩٩٦ .

ويهدف هذا المشروع إلى إقامة قاعدة معلومات كاملة عن المصريين العاملين بالخارج مع ربطه بنظم المعلومات الأخرى ونشر المعلومات عن فرص العمل والهجرة بالخارج على الفئات المستهدفة بجميع أنحاء الجمهورية مع القيام بالأنشطة البحثية حول مستقبل الهجرة وفتح أسواق غير تقليدية للعمالة والهجرة ، بالإضافة إلى إقامة روابط قوية بأحدث وسائل الاتصال بين المهاجرين والوطن الأم وتزويدهم بحقائق عن ما يتم على أرض الوطن ودعوتهم للمشاركة باستثماراتهم وخبراتهم العلمية والفنية بمشروعات التنمية فى مصر .

وتبلغ الميزانية المدرجة لتنفيذ هذا المشروع مبلغ ٢.١٢٧٥٤٠ هذا وقد تفضل السيد الوزير بالتوقيع على بروتوكول تنفيذ المشروع فى شهر نوفمبر ٢٠٠٠ ممثلا لحكومة مصر كما وقع السيد السفير الإيطالى بالقاهرة ممثلا لحكومة إيطاليا وهى الدولة المانحة والممولة للمشروع، وكذا وقع أيضا على البروتوكول مدير عام منظمة الهجرة الدولية .

■ المشروع الثانى : التدريب والقروض الصغيرة للمهاجرين العائدين

أدت عودة العمالة المصرية التى تعمل بالخارج إلى زيادة معدلات البطالة بالإضافة إلى آثارها السلبية على الطاقة الاستيعابية لسوق العمل فى مصر ، حيث يتضح أهمية إعادة التدريب التحويلى لتلك العمالة لإضافة مهارات جديدة لتلك العمالة بالإضافة إلى المهارات التى اكتسبوها خلال عملهم بالخارج .

ومن المعلوم أن قدرة المهاجرين العائدين فى الحصول على التسهيلات الائتمانية محدودة ، وذلك يشكل إحدى العقبات فى نجاح مبادرات المشروعات الصغيرة ولهذا تم الاتفاق بين الوزارة ومنظمة الهجرة الدولية لإعداد مشروع تستطيع الوزارة من خلاله الاستجابة بشكل واف لاحتياجات العمالة المهاجرة العائدة واستيعابها وإعادة الاندماج لهذه الطائفة كأحد العوامل الرئيسية التى تدخل فى نشاط الوزارة .

وقد ركز المشروع على عدة محاور رئيسية وهى :-

١- تأسيس قاعدة بيانات متكاملة عن طريق نظام التسجيل الالكترونى للعمالة العائدة وستقوم الوزارة بإجراء مسح عن العمالة العائدة فى كل من محافظتى القاهرة والجيزة عن عامى ٩٨ ، ٩٩ كما سوف تتضمن قاعدة البيانات نظاما داخليا لتحديث بيانات المهاجرين والمعلومات الخاصة بالفئة المستهدفة بما فى ذلك احتياجاتهم التدريبية وإعادة التدريب، وبيانات وإحصاءات عن الحالة التعليمية والتدريبية والمهنية بالإضافة إلى المعلومات عن المهارات الناقصة وحالات طلب السوق المحلى ، وكذلك بيانات عن الاستثمارات والفرص الاقتصادية للمشروعات الصغيرة حسب القطاع.

-تتولى الإدارة المركزية للمعلومات مع عدد من المسئولين بمديريتى قوى عاملة القاهرة والجيزة بتسيير قاعدة البيانات اللازمة لربط شبكة المعلومات مع الخطوط الموجودة فى كل مكتب عمل بمحافظتى القاهرة والجيزة .

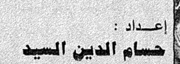
٢- تدريب فريق من المهنيين والفنيين والخبراء فى مجال المشروعات الصغيرة .

٣-تدريب المستفيدين من المشروع من العمال العائدين على إدارة المشروعات الصغيرة حتى يتمكنوا من الاستفادة من القروض التى ستمنح لهم بالتنسيق مع المؤسسات ، ومن خلال تطبيق المشروع سيتم إنشاء علاقات قوية بالمؤسسات المختلفة مثل الصندوق الاجتماعى للتنمية وعدد من المشروعات الصغيرة الأخرى .

وسوف تكون قيمة القرض طبقا لحجم المشروع بحد أدنى ١٥٠٠ دولار أمريكى وحد أقصى ٤٠٠٠ دولار أمريكى ، وسوف يستفيد من هذا المشروع مايقرب من ثلاثمائة من العمال المهاجرين العائدين .

ويجرى الآن إعداد الوثيقة النهائية للمشروع تمهيدا لتوقيعها من السيد الوزير والجانب الإيطالى (الدولة المانحة والممولة للمشروع) ومنظمة الهجرة الدولية ، هذا وتبلغ قيمة الميزانية المدرجة لتنفيذ هذا المشروع ٢.٣٨٦٤٠٣ جنيه

دفتر أحوال الشركات



إعداد : حسام الدين السيد

• النقل والهندسة تصدر ١٤٥ ألف إطار للعراق
• أكبر حمولات وأعلى إيرادات لقناة السويس فى التاريخ

صرح محمد السعيد رئيس هيئة المعارض والأسواق الدولية المصرية أن الشركة الهندسية الصناعية للسيارات وقعت عقداً مع وزارة التجارة العراقية لتصدير ألف سيارة مينى باص تصل قيمتها إلى ١١.٥ مليون دولار ، وذلك فى إطار مشاركتها فى معرض بغداد الدولى ، مشيراً إلى أن شركة النقل والهندسة المصرية وقعت أيضا عقدا مع الوزارة العراقية لتصدير ١٤٥ ألف إطار سيارة قيمتها مليون و١٩٣ ألف دولار، واضاف السعيد أن الشركة القابضة للصناعات المعدنية تعاقدت أيضا على تصدير صاج مجلفن وسلندرات ألومنيوم وصلب مبروم بمبلغ ١٥٩ ألف دولار للأسواق العراقية .

رسوم قناة السويس

أعلن الفريق أحمد على فاضل رئيس هيئة قناة السويس أن إيرادات الهيئة عن عبور السفن والناقلات خلال عام ٢٠٠٠ بلغت مليارا و٩٤٣ مليون دولار بزيادة قدرها ١٠٧ ملايين دولار عن إيرادات عام ١٩٩٩ أى بمعدل زيادة بلغت نسبته ٩.٥٪ لتصل إلى أعلى دخل فى تاريخها .

وأوضح الفريق فاضل أن الزيادة فى ايرادات القناة جاءت نتيجة لزيادة حجم حمولات السفن العابرة للقناة بمقدار ٥٠ مليون طن عن عام ١٩٩٩ وهى الزيادة التى أدت إلى ارتفاع المعدل اليومى للحمولات للسفن المتعاملة مع القناة والذى بلغ ١.١٩١ مليون طن يوميا وذلك لأول مرة فى تاريخ قناة السويس .

كما ارتفع أيضا المعدل اليومى لعدد السفن المتعاملة إلى ٣٨ سفينة يوميا وأكد رئيس هيئة قناة السويس أنه نتيجة لحالة الكساد التى يمر بها النقل البحرى العالمى وحركة التجارة العالمية المنقولة بحرا -ورغم التحسن الطفيف لأوضاعها خلال العام الحالى ، فقد رأت الهيئة استمرار العمل بنفس رسوم العبور التى جرى العمل بها خلال الأعوام السابقة دون زيادة فى حين تمنح الهيئة خصما خاصا للسفن والناقلات صديقة البيئة يصل إلى ٢٪ من قيمة رسوم العبور .

وأعلن الفريق فاضل أنه تقرر إدخال تعديلات على مكونات وحدة السحب الخاصة (اس .بى.ار) والتى تحصل بها الهيئة رسوم عبور السفن والناقلات والتى كانت تتشكل من ٥ عملات رئيسية وهى الدولار الأمريكى والين اليابانى والجنيه الاسترلينى، والمارك الألمانى والفرنك الفرنسى وذلك حتى لا تتعرض إيرادات الهيئة إلى انخفاض نتيجة لتدهور قيمة صرف بعض العملات .

ومن ناحية أخرى أكد الفريق فاضل أن القناة ستبدأ فى استقبال السفن والناقلات حتى غاطس٦٢ قدما اعتبارا من أول مارس المقبل وذلك بعد انتهاء القسم الثانى من المرحلة الثانية لتطوير قناة السويس والجارى العمل بها وتستهدف الوصول إلى غاطس ٧٢قدما فى عام ٢٠١٠ مشيرا إلا أن غاطس ٦٢ قدما يسمح باستيعاب نحو ٩٦٪ من إجمالى سفن الأسطول البحرى العالمى من بينها ٥٦٪ من حجم أسطول ناقلات البترول و١٠٠٪ من كل النوعيات الأخرى .

مصر فى المركز السابع

احتلت مصر المركز السابع فى قائمة الدول التى وقعت اتفاقيات ثنائية جاء ذلك بالإحصائية الأخيرة الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد فى حين حصلت ألمانيا على المركز الأول .

وأشارت الدراسة أن الدول الأفريقية وقعت خلال عقد التسعينيات ٤٢٨ اتفاقية ثنائية فى حين حصلت تونس على المركز الـ٢٥ والمغرب على المركز الـ٢٩فى الوقت الذى وقعت فيه دول غرب أوروبا نحو ٩٠٤ اتفاقيات بنسبة ٤٩٪ من إجمالى الاتفاقيات المبرمة على المستوى العالمى.

وقد شملت الاتفاقيات الثنائية فى مجالات الاستثمار بين الدول الرقابة على الاستثمارات الأجنبية وتوفير الحماية لها فى أوقات الحروب والنزاعات الأهلية وضمانات انتقال رؤوس الأموال ، وأضافت الدراسة أن حجم رؤوس الأموال المتدفقة إلى مصر وتونس يجعلهما أكثر الدول الافريقية جذبا للاستثمارات الأجنبية فى عام ٢٠٠٠ .

نشاط مصري فرنسي

صرح ايف دى ريكو المستشار التجارى لسفارة فرنسا لدى مصر أن عام ٢٠٠١ سيشهد سلسلة من الأنشطة بين مصر وفرنسا على الصعيدين التجارى والاقتصادى .

وقال إن هذه الأنشطة تبدأ بعقد ندوة فى النصف الأول من يناير الجارى حول الاستفادة من استخدامات الغاز تشارك فيها ٢٥ شركة فرنسية تعمل فى هذا المجال وذلك بعد الاكتشافات الهامة التى تمت مؤخرا فى مصر .

كما يصل القاهرة فى ٢٤ يناير أيضا وفد من ميناء الهافر الفرنسى لتفقد موانى دمياط والإسكندرية للمشاركة فى عمليات التطوير ودعم التعاون بين الجانبين فى هذا المجال .

واضاف أنه من المقرر أن تشارك فرنسا فى الصالون الذى يقام فى الفترة من ١٩ إلى ٢٣ فبراير المقبل فى القاهرة حول الأمن والحماية الصناعية بالإضافة إلى قيام وفد هام من اتحاد الصناعات الفرنسية يضم ممثلو ٣٠ شركة فى القطاعات المختلفة بزيارة لمصر فى الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ مارس المقبل .

وأوضح أن مصر ستكون ضيف شرف صالون أكوا اكسبو حول المياه الذى يقام فى أول ابريل المقبل فى باريس وسوف تشارك فرنسا بجناح هام فى معرض الاتحاد الدولى للاتصالات اكسبو تليكوم الذى يعقد فى الفترة من ٧ إلى ١٠ مايو المقبل فى القاهرة .



المؤسسة الثقافية العمالية

ماذا عن عطائها بعد أربعين عاما؟

قبل أن أبدأ هذا الحوار مع الدكتور عماد الدين حسن ، مدير عام المؤسسة الثقافية العمالية ، ونائب رئيس الجامعة العمالية . . قلت له ، من باب التمهيد للحوار: من المهم-فى البداية- أن نتفق على مفهوم واضح ومحدد ، لما يمكن أن نسميه"العامل المثقف" .

هل هو العامل الذى نال قدرا من الدراسة ، وقسطا من الثقافة، يتخذ منهما نقطة انطلاق ، نحو خدمة المجتمع ، والتصدى لحل مشاكله؟

أم هو العامل ، الذى يمتلك الوعى بموقفه الاجتماعى ، ودوره المهنى، فى إطار الاهتمام الواعى ، بمشكلات مجتمعه ، واحتياجاته للحلول المناسبة؟

لقد اختلف المثقفون أنفسهم فى تعريف الثقافة .. بعضهم قال ، إنها التزود من المعارف العامة ، فى كل مجالات المعرفة.

وبعضهم أشار إلى أنها التوسع المعرفى فى مجال من مجالات العلوم النظرية، أو التطبيقية ، عن طريق القراءة المستمرة، والمتابعة الدائمة .

وفى دوائر المعارف .. عرفوا الثقافة بأنها أسلوب الحياة السائد فى أى مجتمع بشرى .

فأى نوع من الثقافة تلك التى تطلقون عليها"الثقافة العمالية"؟ ماهى فلسفتها؟ وماذا عن أهدافها ، وطموح الأخذ بها فى مجال العمل، والعمالة؟

بخطى واثقة .. بدأت مسيرة"الثقافة العمالية" فى بلادنا، منذ أن قامت مؤسساتها ، فى الثامن عشر من شهر ديسمبر عام ١٩٦٠ ، بموجب القرار الجمهورى رقم ٢٢٥٣ وبعدها بدأت نشاطها فى السادس عشر من أكتوبر ١٩٦١.

لقد تحقق العدد الكثير من الإنجازات التى تخدم الأهداف العليا ، التى أنشئت من أجلها هذه المؤسسة ، وهى إنجازات تعتبر بحق ، وساما على صدر كل الذين ساهموا فى تحقيقها ، من القيادات العمالية والفكرية والعاملين بالمؤسسة الثقافية العمالية ، وفى مقدمتهم أولئك الرواد الأوائل ، من قيادات الحركة النقابية ، والحركة التثقيفية، ممن ولدت المؤسسة على أيديهم ، ونمت ، واخضرت ، واشتد عودها ، وآتت أكلها ، وازدهرت مسيرتها الواثقة، على مدى أربعين عاما متواصلة-وما تزال-من العطاء الثقافى المتميز، لأجيال العاملين . . فى مجال العمل .

قد لايعرف الكثير من المثقفين ، وحاملى مشعل الثقافة، أن"الثقافة" لم تعد حكرا عليهم ، وأن هناك صرحا ثقافيا أكاديميا ، على طريق النصر ، من ناصية شارع عباس العقاد ، اسمه: الجامعة العمالية .. عن"الجامعة العمالية" هذا التحقيق .

■ تحقيق : هويدا غنيم

في كلمات محددة تعكس خبرات طويلة وعميقة .. يجيب الأستاذ الدكتور عماد الدين حسن مدير عام المؤسسة الثقافية العمالية ونائب رئيس الجامعة العمالية قائلا: منذ أن بدأت "المؤسسة الثقافية العمالية" نشاطها في ١٦ أكتوبر عام ١٩٦١ وهي تحقق الكثير من الإنجازات والأهداف التي فرضت ضرورة إنشائها وفي مقدمتها :

*العمل على تحقيق ودعم التنمية الاقتصادية للمجتمع من خلال تزويد العمال وقياداتهم بالمعلومات والأفكار، وتنمية القدرات والمهارات المختلفة ، لدفع عملية الإنتاج إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية .

* المشاركة الإيجابية والفعالة في القضاء على الأمية من خلال تخريج معلمين لمحو الأمية متفهمين لدورهم إزاء محو أمية أكبر عدد من العمال من وحدات الإنتاج والخدمات المختلفة.

*المشاركة الايجابية والفعالة في التوعية بالمشكلة السكانية وذلك بهدف تنشئة وإعداد جيل من الدعاة لهذه القضية .

* العمل على إعداد قيادات نقابية متجددة وقادرة على قيادة الحركة النقابية المصرية ، والمشاركة في إدارة الوحدات الإنتاجية ، والنهوض بمسئولياتها تجاه المجتمع .

* تعميق وتوثيق العلاقات والروابط مع منظمات الثقافة العمالية المماثلة في العالم، عن طريق تبادل الزيارات والبعثات والمطبوعات والبرامج للوقوف على أحدث الدراسات والبحوث المتخصصة .

* وبالنسبة للجامعة العمالية فإنها تتولى إعداد القيادات على أسس علمية تتفق ومنهج العصر الحديث ، وترقى إلى أعلى المستويات النقابية والعمالية في العالم .

مع المتغيرات العالمية

ويضيف مديرعام المؤسسة الثقافية ونائب رئيس الجامعة العمالية:

إن المؤسسة تنظر للأمام ، وفي نفس الوقت تحول أهدافها وفلسفتها إلى برامج عمل حتى لو حققت أهدافها وبرامجها .

فهذا لا يعني أنها تقف عند هذه الأهداف والبرامج ولا عند حد معين ، ولأن المؤسسة موجودة في مجتمع لابد أن يكون لها آمال في عملية التطوير .. أما فيما يتعلق بآمالنا فنحن نعيش مع المتغيرات التي تحدث بالعالم ونأخذ من الدول والمنظمات الدولية وغيرها التي تتعاون معنا كل ما يتفق مع احتياجاتنا مثل منظمة العمل الدولية ، ومؤسسة التعاون الدنماركي "اتحاد عمال الدنمارك" وكذلك النرويج ، ومنظمة نوراد، والمركز التضامني الافريقي الأمريكي ، وذلك لأخذ ما نستفيد به ، خاصة وأنهم قد سبقونا في مجال الخصخصة والتحول الاقتصادي ، هذا بجانب العولمة والانفتاح لتنمية القوى البشرية ومد الحركة النقابية بكل جديد ، فلا بد من التطوير لفكر عمالنا ، ومن هنا كانت فكرة التعليم الاكاديمي وبداية قيام "الجامعة العمالية" في نهاية الثمانينيات .

احتياجات أساسية

بروح مفعمة بحب العمل ، تحدثت السيدة نادية عبد المنعم رئيس قطاع التدريب النقابي بالجامعة العمالية قائلة:

إن أهداف المؤسسة تعبر بصدق وموضوعية عن احتياجات أساسية في مجتمعنا من حيث إنها تلبي طموحات التواصل مع العالم اليوم ، ويتم تنفيذها من خلال ثلاثة مستويات .

*المستوى الأول "التثقيف العام" :

ويتم تنفيذه عن طريق المراكز الثقافية العمالية المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية ، وكافة مراكز العمران في مصر ، ويبلغ عددها حاليا ٥٧ مركزا .

* المستوى الثاني "التثقيف المتخصص" :

ويتم تنفيذه من خلال معاهد ثقافية متخصصة ، وتغطي المجالات الأساسية للتثقيف والتدريب وتشمل حاليا :

١-معهد الدراسات النقابية

وقد أنشئ في أكتوبر عام ١٩٦٣ بهدف رفع مستوى الكفاءة للقيادات النقابية ولتطوير أساليب العمل النقابي وبرامجه "الإدارة النقابية ، وعلاقات العمل والأجور والخدمات الاجتماعية وأمناء الصناديق ورؤساء وسكرتيري اللجان والهجرة والاستخدام الخارجي والمرأة العاملة" .

٢-معهد الإدارة العمالية

وقد أنشئ في يناير ١٩٦٥ بهدف إعداد القيادات العمالية المنتجة لعضوية مجالس الإدارات كممثلين للعمال في مجالس الإدارة وذلك للمساهمة بإيجابية في إدارة المشروعات بأسلوب علمي ، وتتضمن برامج المهن تدريب العمال أعضاء مجالس الإدارة كذلك وتدريب أعضاء لجان شئون العاملين ، والإدارة الوسطى بالشركات

٣-معهد التربية العمالية

وقد أنشئ في ٢٣ يوليو ١٩٦٥ بهدف إعداد المثقفين العماليين القادرين على القيام بالعمل التربوي والعلمي في المراكز والمعاهد العمالية وإعداد سكرتيري الإعلام بالنقابات العمالية، ومعلمي محو الأمية وإعداد المدربين الثقافيين وسكرتيري محو الأمية والتثقيف بالإضافة إلى الدراسة بالمراسلة

٤-معهد الأمن الصناعي

وقد أنشئ في يناير ١٩٦٥ بهدف تنمية الوعي لدى العاملين في مجال الأمن الصناعي وتدريب الاخصائيين وأعضاء لجان الأمن الصناعي ، وتثقيف سكرتيري السلامة والصحة المهنية بالنقابات العامة .

٥- معهد التأمينات الاجتماعية

وقد أنشئ عام ١٩٦٨ بهدف نشر الوعي التأميني بين القواعد العمالية ، وإعداد كوادر متخصصة في التأمينات وينفذ برنامجا أساسيا في التأمينات الاجتماعية للعاملين وتدريب رؤساء ومديري التأمينات في الوحدات والشركات المختلفة .

٦- معهد العلاقات العمالية الدولية

وقد أنشئ في ديسمبر عام ١٩٦٩ بهدف إعداد القيادات العمالية المعنية بالعلاقات العمالية الدولية ويتضمن برامج أساسية وتخصصية ومتقدمة، وقد قدم العديد من البرامج التي تغطي احتياجات المرحلة الراهنة وخاصة في تنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي والتوجه نحو الخصخصة .. وبروز مخاطر الشركات متعددة الجنسية وتنفيذ برامج خاصة متعددة لعدد من النقابات العامة بالاشتراك مع الاتحادات الدولية .

٧-معهد الثقافة السكانية والبيئية

وقد أنشئ عام ١٩٧٧ بهدف تنمية الوعي بالمشكلة السكانية وإعداد القيادات النقابية ، والأخصائيين الاجتماعيين ، والمدربين ، والقيادات النسائية في هذا المجال ، وتتضمن برامجه أنشطة تثقيفية وتدريبية، وتثقيف سكاني قاعدي لأعضاء المجالس الشعبية والمحلية وللقيادات النسائية والنقابية ومديري المراكز الثقافية والمدربين والمشرفين الثقافيين وللمنشطين العماليين بالإضافة إلى ندوات وحلقات نقاشية وزيارات منزلية لأسر العمال ، ونشرات إعلامية ، وإنشاء مراكز تنتظيم الأسرة بالتجمعات العمالية .

٨- محو الأمية وتعليم الكبار

إن مشكلة الأمية تعتبر من أبرز المشكلات التي تعوق خطط التنمية في أي مجتمع من المجتمعات، ونظراً لهذه الخطورة فقد أولتها المؤسسة الثقافية العمالية الاهتمام والرعاية .. حيث بدأت المساهمة في ايجاد الحلول المناسبة لمحو الأمية بين القواعد العمالية في كافة مواقع العمل والإنتاج ، وقد بدأ نشاط المؤسسة في هذا المجال مع نهاية عام ١٩٧٦ بـ ١٦٥ فصلاً ، تخرج فيه ٤٦٤٤ خريجاً ،وفي عام ١٩٩٠ ، تحقق إنشاء ١٤٥٥ فصلا تخرج فيها ٢٠٢٨١ خريجا ،


د. عماد الدين حسن


عبد السلام عياد

نادية عبد المنعم

• الجامعة العمالية إضافة حقيقية وترجمة عملية وعلمية لاحتياجات المجتمع

وفى عام ١٩٩١ تعاونت المؤسسة الثقافية العمالية مع وكالة التعاون الألمانى فى هذا المجال .

المستوى الثالث "التثقيف العالى":

ويتم من خلال الجامعة العمالية أعلى مستويات التثقيف العمالى ، ففى ٢٩ أكتوبر عام ٧٤ ، تم ارساء حجر أساس هذه الجامعة ، وفى عيد العمال عام ١٩٨٣ ، افتتحها الرئيس محمد حسنى مبارك ، حيث بدأت الدراسة بها فى ١٦ أكتوبر ١٩٨٤ بعدد من المراكز العلمية وهى :

١-مركز الدراسات النقابية

ويهدف إلى إعداد الكوادر النقابية المتخصصة والخبراء العماليين فى الإعلام العمالى والتربية العملية والعلاقات العمالية الدولية .

٢- مركز اقتصاديات العمل

ويهدف إلى تأهيل الكوادر النقابية المتخصصة ، والخبرات العمالية فى مجالات الإدارة العمالية والإدارة التعاونية والتأمينات الاجتماعية والأمن الصناعى .

٣-مركز البحوث

ومهمته إعداد البحوث والدراسات العلمية لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية التى تهم القاعدة العمالية وتحتاجها الحركة النقابية .

٤- مركز المعلومات

لإعداد البيانات والمعلومات ، وإعداد الإحصاءات التى تفيد الجامعة العمالية ، والحركة النقابية

٥- مركز الدراسات المتخصصة

وقد أنشئ بقرار مجلس إدارة الجامعة العمالية فى ١٩٩٤/١٢/٢٧ ويضم شعبتين: إحداهما تجارية والأخرى صناعية وذلك نتيجة لثمرة تعاون الجامعة العمالية ووزارة التعليم العالى لتطوير الدراسة بالجامعة العمالية

شعب جديدة

أعود مرة أخرى للدكتور عماد الدين حسن نائب رئيس الجامعة العمالية لكى أسأله : بماذا تتميز به الجامعة العمالية عن الجامعات الأخرى قال:

منذ صدور القرار رقم ١٦٠٠ بتاريخ ٩٤/١١/١٦ لوزير التعليم العالى وكذلك القرار رقم ١٧١١ بتاريخ ٩٤/١٢/١١ بإنشاء الشعبتين المذكورتين بالجامعة العمالية والجامعة تفتح أبوابها للطلاب حديثى التخرج (ثانوية عامة أو ما يعادلها) بالإضافة للمنح الدراسية للعاملين بالشركات والمصانع .

ومدة الدراسة لهؤلاء الطلاب سنتان يحصل الخريج بعدهما على دبلوم فوق متوسط ، ويعامل معاملة خريجى المعاهد الفنية التجارية والصناعية التابعة لوزارة التعليم العالى ، وبناء على رغبة الجامعة وسعيها فقد أصدر وزير التعليم والدولة للبحث العلمى القرارين رقمى ١٤٦٤ بتاريخ ١٩٩٧/١١/٣٠ "للشعبة الصناعية" ، ١٠٤٢ بتاريخ ١٩٩٨/٨/١٨ "للشعبة التجارية" لتصبح الدراسة أربع سنوات ، يحصل الخريج بعدها على درجة البكالوريوس .

وأضاف د.عماد الدين حسن: الجامعة العمالية ليست مجرد تكرار نمطى سائد لمرحلة ما بعد التعليم المتوسط أو ما يطلق عليه التعليم العالى حاولنا أن تكون الجامعة العمالية نمطا جديدا من التعليم يلبى الاحتياجات الأساسية لدولة نامية تجاهد من أجل اللحاق بركب التقدم ، وتعظيم الناتج القومى من خلال الاستثمار الأمثل للإمكانات الوطنية، وفى مقدمتها العنصر البشرى لتأهيله للتعامل بلغة العصر ومفرداته ليصبح قادرا على المنافسة .

وأحب أن أضيف أنه فى سبيل تأدية الرسالة التثقيفية ، فإننا نقوم بعمل دورات متنوعة طويلة وقصيرة لتسهيل عملية الدراسة سواء أكانت صباحية أم مسائية .. مدفوعة أم غير مدفوعة عامة ومتخصصة ، ودورات نهاية الأسبوع والدراسة بالمراسلة ويتم ذلك من خلال دورات إقامية بفندق المؤسسة "دار الإقامة" .

قلت: ومن هو الممول الحقيقى لهذه المؤسسة ؟!

أجاب : المصادر التمويلية متنوعة . . منها :

-ثلث أموال الجزاءات التى تفرض على العمال فى نواحى العمل من ميزانية أموال الشركات

٢-موارد أخرى فى صورة هبات ومنح من جهات مختلفة سواء أكانت محلية أم دولية "منظمة العمل الدولية -السوق الأوربية المشتركة ، ألمانيا -المركز الافريقى الأمريكى -اتحاد عمال الدنمارك"

٣- هناك حصة سنوية من وزارة القوى العاملة غير محددة حسب ظروف الميزانية .

٤- وهناك حصة أيضا من عائد تقديم خدمات للغير عن طريق المطبعة ، وذلك بطبع المطبوعات من كتب ونشرات وغيرها ، كذلك معمل اللغات

٥- وأما المورد الأصلى فهو رسوم الطلاب "التعليم الاكاديمى" من خلال التحاقهم بالجامعة العمالية عن طريق مكتب التنسيق ، وهذه الموارد تمكننا من تمويل كافة الأنشطة بشكل كبير ودائم .

إحداث التغيير العملى المطلوب فى القرن الجديد .

ثم يواصل الدكتور عماد الدين حسن حديثه قائلا : من هنا جاءت الجامعة العمالية لكى تكون إضافة حقيقية وترجمة عملية وعلمية فى ذات الوقت لاحتياجات مجتمع على اعتاب الألفية الثالثة ومن خلال قراءة مستنيرة لاحتياجات سوق العمل . . وليست تكرارا لمناهج موجودة تنفذها الجامعات الأخرى

لقد أصبح لخريجى الجامعة العمالية مكانة متميزة ، الأمر الذى جعل العديد من الشركات المصرفية تسعى لطلب خريجى دفعات كاملة فور التخرج.

توثيق الروابط العمالية

ويقول الأستاذ عبد السلام عياد نائب مدير المؤسسة الثقافية العمالية :ان الدخول للألفية الثالثة ، لا يمكن أن يتحقق إلا بالمعايشة الحية لنبض العالم المتقدم والأخذ بالأساليب الحديثة ، وذلك من خلال الانفتاح على حركة الثقافة العمالية فى الخارج للاستفادة بالتجارب العمالية فى هذا المجال وتوثيق الروابط مع المنظمات النقابية

مــرة ثـانيــة

مؤتمر القمة الأول للمرأة العربية

تحت شعار "تحديات الحاضر وآفاق المستقبل" اجتمع ولأول مرة السيدات الأوليات والقيادات النسائية فى الدول العربية بدعوة من السيدة سوزان مبارك رئيسة المجلس القومى للمرأة المصرية وبمشاركة جامعة الدول العربية ومؤسسة الحريرى بلبنان وذلك لمدة ثلاثة أيام من ١٨ إلى ٢٠ نوفمبر الماضى فى أول مؤتمر قمة للمرأة العربية بالقاهرة .. شارك فى المؤتمر وفود نسائية على مستوى رفيع وعدد من الشخصيات العربية المرموقة وعدد من الوزيرات والبرلمانيات العربيات إلى جانب ممثلين عن المهن المختلفة، واستمرت أعمال المؤتمر يومين بعد الجلسة الافتتاحية عقدت فيها ثلاثة اجتماعات ناقش خلالها المؤتمر عددا من البحوث تدور حول القضايا الإعلامية والثقافية والقانونية والسياسية المعاصرة ، وأنهى المؤتمر أعماله فى اليوم الثالث بإعلان القاهرة ، وبكلمة ختامية من السيدة سوزان مبارك رئيسة المؤتمر ، ولم يكن المؤتمر مؤتمراً بحثيا أو لقاء سياسيا أو اجتماعيا ولكن كان الهدف منه الخروج بخطة عمل تستثمر طاقات وقدرات المرأة العربية وتنظم العمل للإعداد لعام المرأة العربية عام ٢٠٠١ . وفى هذا التحقيق نستكمل ما نشرناه فى العدد السابق حول نفس الموضوع.

متابعة : **أمل البرنس**

بداية فإن هذا المؤتمر جاء فى ظل ظروف بالغة الدقة فى تاريخ أمتنا العربية، ظروف حافلة بتحديات الحاضر التى نعيشها ويأمل أن يكون المستقبل أكثر إشراقا وازدهار للمجتمع العربى والمرأة العربية ، كما جاء مواكبا لمعركة من أقدس المعارك المرتبطة بحق الشعب الفلسطينى وانتفاضته المعبرة عن التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة كما أكدتها قرارات الشرعية الدولية وقد عبر البيان الختامى بكل قوة عن هذا الواقع وأدان إسرائيل وحملها مسئولية إعادة العنف والتوتر إلى المنطقة نتيجة لعدم استجابتها لقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام والاتفاقات والالتزامات المتعلقة بالصراع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية ، وكذا الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة عام ١٩٤٩ وحيا كفاح وصمود المرأة الفلسطينية فى هذه المعركة من أجل المقدسات والحق والكرامة .

وكما قالت السيدة سوزان مبارك فى كلمتها الافتتاحية : إن المؤتمر يعتبر خطوة جادة نحو تحقيق تطور المرأة العربية حتى تصبح أكثر قدرة على المساهمة الفعالة فى تنمية مجتمعاتها مع إيجاد الآليات المناسبة لتنظيم واستمرار مسيرة التطور .

وقال الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية :إن هذا المؤتمر يعتبر بكل المقاييس مبادرة رائدة وإسهاما جادا يدعم ويساند كفاح المرأة العربية وتطلعاتها المشروعة لتثبيت حقوقها والوفاء بالتزاماتها حتى يتحقق للجميع التوازن الاجتماعى القائم على العدل للجميع .

وقد أكد بيان القاهرة الصادر عن المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية الاتفاق على الآتى:

–تيسير سبل تضامن المرأة العربية باعتباره مبدأ أساسيا وضرورة للتضامن العربى .

–تبنى كل السياسات الممكنة واتخاذ كل التدابير اللازمة للقضاء على الفقر وإزالة أسبابه والتخفيف من آثاره على المجتمع ككل وعلى المرأة خاصة .

– تأمين مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء بصفة عامة بما فى ذلك التعليم والتدريب والتأهيل ومحو الأمية والتعليم الذاتى والعمل وتمكينها من الخدمات الصحية بكفاءة وكفاية .

– دعم قدرة المرأة على الجمع بين حقها فى العمل وواجباتها الأسرية بتقديم الخدمات المساعدة وتعديل التشريعات التى تحول دون ذلك.

– تأمين حق المرأة العربية فى هياكل وآليات السلطة ومواقع صنع القرار على مختلف المستويات .

– معالجة الأسباب المؤدية إلى العنف ضد المرأة والعنف الأسرى بتوفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللازمة لتعميق المودة والتراحم داخل الأسرة العربية وتوفير الحماية القانونية للمرأة .

– بث القيم الاجتماعية الإيجابية المتعلقة بالمرأة ونشر تلك القيم عبر وسائل الإعلام والتربية .

– تبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بقضايا المرأة العربية وبما يحقق التواصل للحركة النسائية على اتساع المجتمع العربى .

وبجانب هذه القرارات الثمانية وافق المؤتمر على إقرار دورية انعقاد القمة كل عامين وعلى عقد قمة استثنائية خلال شهر نوفمبر القادم نظرا لأن عام ٢٠٠١ هو عام المرأة العربية ، كما تقرر أن تعقد منتديات لتناول الموضوعات التى ستناقشها القمة القادمة حول المرأة والقانون والسياسة والمجتمع والإعلام .

وبدء العمل من الآن على تنفيذ مقررات القمة الحالية والإعداد الجيد للقمة الاستثنائية القادمة فى نوفمبر ٢٠٠١ .

مناقشة قضايا المرأة

كانت أهم محاور المؤتمر تدور حول القضايا الثقافية والإعلامية والقانونية والسياسية والاجتماعية وقد تحدث الدكتور جابر عصفور عن المشكلات الثقافية التى تعانى منها المرأة العربية المعاصرة واستعرض بإيجاز أهم المشكلات التى تناولها والتى تنحصر فى الميراث الثقافى الجامد وغياب الحرية السياسية والأنظمة التعليمية التى تمنع التميز بين الرجل والمرأة .

وتناولت الدكتورة عواطف عبد الرحمن عددا من الحقائق عن موقف الإعلام من قضايا المرأة قائلة:إن وسائل الإعلام تركز على مجموعة من القيم الذاتية التى تؤكد على مشروعية التمايز الاجتماعى والثقافى بين الجنسين باعتبارها من الأمور الطبيعية ويؤكد ذلك العديد من الشواهد التى تتمثل فى ترسيخ الصور السلبية عن المرأة ككائن جنس يتسم بالأنانية والتردد والسلبية، كما ينحاز الإعلام العربى للصور والأدوار

التقليدية للمرأة ويحاول أن يحصرها فى ثلاث صور متكررة هى الأم المعطاءة والزوجة الخاضعة والابنة المطيعة كما لا يكف عن تحريضها على تقليد النماذج النسائية الأمريكية والأوربية .

وتضيف سيادتها: إن الإعلام لا يطرح رؤية متوازنة لأدوار ووظائف ومسئوليات وحقوق المرأة والطفل والرجل داخل الأسرة العربية بل يتجاهل الإشارة إلى واجبات ومسئوليات الرجل ويركز على المسئوليات والواجبات التقليدية للمرأة، كما يركز الإعلام على الأدوار الاستهلاكية للمرأة والطفل مستخدما الإعلانات والأعمال الدرامية التى يتم توظيفها لإعلاء صوت الاستهلاك.

وتنتهى إلى القول بأن الدراسات تشير إلى افتقار معظم الإعلاميات العربيات إلى الوعى الثقافى والمجتمعى مما أدى إلى اسهامهن بوعى أو بدون وعى فى إعادة إنتاج القيم المعوقة للتطور .

وعن المشاكل السياسية اشارت الدكتورة ليلى تكلا إلى بعض مفاهيم خاطئة تحد من مشاركة المرأة فى صنع القرار السياسى ، من ذلك أن الرجل والمرأة مختلفان ، نعم هما مختلفان ولكنهما متساويان، كما أن هناك مفهوما سائدا بأن استبعاد المرأة من العمل العام هو فى مصلحتها وتلك حجة واهية، وبالنسبة لموقف المرأة العربية من القضايا السياسية التى يمر بها وطننا فقد هالنا ماوصل إليه حالنا فعلا ونحن نجتمع فى هذا المؤتمر لنناشد المجتمع الدولى التأكيد على الاعتراف بدولة فلسطين ونطالب بإنهاء العنف الذى يمارس ضد الشعب الفلسطينى الأعزل وبدعم المرأة الفلسطينية المناضلة التى فقدت ابناءها بل أطفالها وهى راضية من أجل تحرير الوطن وكرامته، كما نطالب بإنهاء العقوبات الموقعة على ليبيا والسودان ورفع الحصار والمعاناة عن شعب العراق ووقف القصف الجوى ومناشدة العالم الإسلامى والمسيحى العمل على حماية المقدسات الدينية التى يحترمها المسلمون والمسيحيون على حد سواء .

ملاحظات موضوعية

كانت القمة الأولى للمرأة العربية ناجحة بمقياس ما حققته من إنجاز وحل الكثير من الخلافات الشخصية بين بعض القادة العرب وهو أمر سينعكس بالضرورة على العلاقات العربية العربية، وكانت وسيلة مهمة استطاعت أن تحقق بعض الإنجازات ولكن شابها بعض القصور، فهى لم تستطع أن تقدم رؤية للسيدات الأول لواقع المرأة العربية ولم تحاول إحداث نقلة حقيقية فى محور واحد من محاورها الستة، وتاهت بين ردهات السياسة ودهاليزها ، ومن



سوزان مبارك:
المؤتمر خطوة جادة نحو تحقيق تطور المرأة العربية



عصمت عبد المجيد:
المؤتمر مبادرة رائدة وإسهاما جادا يدعم ويساند كفاح المرأة العربية

الملاحظات الهامة التى أبديت على نتائج مؤتمر القمة النسائية العربى الأول أن إعلان القاهرة أسهب فى الحديث عن الانتفاضة الفلسطينية ودعم المرأة الفلسطينية بينما أوجز فى تعرضه لقضايا المرأة ولم يركز على قضايا بذاتها ليتعامل معها من كل الزوايا، بل تطرق إلى قضايا كثيرة بطريقة دعائية لم تعط أى موضوع حقه مثل الإشارة إلى تأكيد مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء فى التعليم والتدريب ومحو الأمية والعمل والصحة والاهتمام بالخدمات الموجهة للنساء فى الريف والمناطق الفقيرة .

وإتاحة فرص مشاركة النساء فى رسم سياسات تلك الخدمات ، وبالجملة ركزت الملاحظات على أن السياسة سيطرت على أجواء المؤتمر من الانتفاضة إلى المشكلة العراقية الكويتية والتى أظهرت الخلاف العربى الذى لم تستطع أن تفلت منه النساء وأدى دخول المؤتمر فى معترك السياسة إلى بعض التوتر فى الأجواء، وأظهر خلافا بين الوفود .

وهو ما أشارت إليه السيدة سوزان مبارك فى كلمتها الختامية ، حين قالت:إن المشاركات فى المؤتمر كن يبحثن عن الائتلاف لا الاختلاف وعن كل ما يجمع لا ما يفصل بيننا وقد حققنا الكثير من الإيجابيات فى هذا الاتجاه وتميَّز لقاؤنا باحترام الاختلاف وتقدير الأوضاع الخاصة بكل دولة كما لوحظ اعتراض السيدة منال يونس رئيسة وفد العراق رسميا على طريقة صياغة البيان الختامى للمؤتمر والذى لم يتم مناقشته بين رئيسات الوفود وتحفظت عليه وعلى أسلوب وضعه .

وأخيرا عند اختتام أعمال المؤتمر والاتفاق على عقد قمة استثنائية عام ٢٠٠١ وأن يكون العام عاما للمرأة العربية، وتشكيل آلية لعقد قمة دورية كل عامين دون أن يحدد ماذا سيفعلن من أجل المرأة فى عامها، وأية قضية ستتبناها السيدات الأول وماذا سيقدمن للمرأة التى يجتمعن من أجلها، وقد يبرر ويهدف من أثر هذه الملاحظات أن المؤتمر كان بداية وليدة ولم يأخذ فرصته الكافية من الإعداد والدراسة وأنه تطلع إلى المؤتمر الاستثنائي ليتم مالم يتسع له الوقت والجهد فى تحقيق طموحاته .

وتبقى كلمة

وبعد . . فمهما قيل عن إيجابيات وسلبيات مؤتمر القمة الأول للمرأة العربية فإنه بداية جادة على طريق التضامن العربى ، ولكل بداية دائما ما تحتاجه من صقل وعمق الدراسة والأخذ بكل الأسباب التى تحتاجها لتحقيق أهدافها والوصول بها إلى غايتها من أقصر الطرق الموصلة إلى النجاح ولا ينقص من قدرها أبداً أى هفوات طارئة أو عذر طارئ لم يكن فى الحسبان ، بل كان سببا فى وقفة لازمة لتصحيح المسار نحو تحقيق الأهداف المستقبلية بكفاءة واقتدار ،

المؤتمر وبحق كان بداية جديدة لحركة نسائية عربية شاملة تقوم فى ظروف جديدة، ومن هنا كان من أهدافه الأساسية وضع خطة للعمل لتنظيم وتنشيط العمل النسائى خلال عام ٢٠٠١ الذى اختير ليكون عام المرأة العربية، والخروج ببرنامج عمل قومى للسنوات القادمة ، مع الأخذ فى الاعتبار خصوصية كل قطر والظروف المتميزة لكل دولة، وقد جاء اجتماعه فى رحاب الجامعة العربية دعما للدور الاجتماعى والثقافى والاقتصادى للجامعة فى مجال العمل النسائى العربى وتنظيم الاستفادة من التجارب الناجحة المنتشرة فى العالم العربى.

حول ظاهرة عمالة الأطفال:

بدء تطبيق الاتفاقية الدولية لمنع أسوأ

عقدت منظمة العمل الدولية مؤتمرا بالقاهرة للاحتفال ببدء سريان الاتفاقية رقم ١٨٢ بشأن القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في ١٩ نوفمبر الماضى وذلك بالتعاون مع كل من وزارة القوى العاملة والاتحاد العام لنقابات العمال واتحاد الصناعات والمجلس القومى للطفولة والأمومة

وفى الندوة التى عقدت برئاسة الدكتورة لوريتادي لوكا المدير الاقليمى للمنظمة بفندق سونستا أعلن وزير القوى العاملة والهجرة أن مصر انتهت من اتخاذ الخطوات التنفيذية للتصديق على الاتفاقية الدولية رقم ١٨٢ والخاصة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال سعيا منها لتوفير الحماية لفئة ضعيفة لا تملك حق الاعتراض على مساتناله من غبن وأضاف سيادته أن مصر ستكون سباقة فى التصديق على جميع اتفاقيات العمل الأساسية التى تضمنها الإعلان العالمى للمبادئ والحقوق الأساسية للعمل الصادر عن منظمة العمل الدولية.

وفى كلمتها الافتتاحية للمؤتمر قالت السيدة لوريتادي لوكا: إننا نحتفل بسريان الاتفاقية رقم ١٨٢ التى تطالب بمنع استخدام الأطفال فى الأعمال التى تشكل خطورة على تنميتهم الجسدية والأخلاقية وكذلك تطالب بنقل الأطفال من هذه الأعمال وإباحة بدائل أخرى لهم ولأسرهم.

وأضافت بأن القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال لم يعد مستحيلا ويجب أن يتحقق من الآن.وقد تم تقدم كبير فى السنوات الأخيرة أدى إلى إبرام الاتفاقية رقم ١٨٢ فى مؤتمر العمل الدولى فى يونيو سنة ٢٠٠٠ وأعلن الجميع من خلال التصويت عزمهم على جعل الكفاح من أجل حماية الأطفال قضية عالمية ينادى فيها المجتمع الدولى للذين يستغلون الأطفال (أوقفوا عمالة الأطفال).

فماذا عن هذه الظاهرة الخطيرة وما تواجهها به مصر من خطوات وحلول للقضاء عليها، وماذا عن أهم أهداف هذه الاتفاقية الجديدة ودواعيها؟

الاتفاقية الجديدة

تشير تقديرات منظمة العمل الدولية بأن عدد الأطفال العاملين فى العالم يبلغ نحو ٢٥٠ مليون طفل مابين الفئة العمرية من ٥-١٤ سنة، يعمل مايقرب من نصفهم-أى ١٢٠ مليون طفل- طوال اليوم، لذا كان القضاء على عمالة الأطفال يشكل دائما واحدا من أهم أهداف منظمة العمل الدولية.

وتعتبر الاتفاقية رقم ١٨٢ التى تدعو للعمل فورا على حظر أسوأ أشكال عمالة الأطفال والتخلص النهائى منها طوق النجاة لتحرير الأطفال من كافة أشكال الاستعباد ومن الممارسات المماثلة للاستعباد (مثل الاتجار فى الأطفال أو تهريبهم أو ربطهم بالديون أو بيع الأراضى بمن عليها أو العمل الإجبارى والسخرة بما فى ذلك تجنيدهم الإجبارى للخوض فى الصراعات المسلحة وكذلك تحريرهم من البغاء والدعارة ومن استغلالهم فى أنشطة غير مشروعة ومن كافة الأعمال التى قد تودى إلى الأضرار بصحتهم وسلامتهم وأخلاقياتهم، وتترك الاتفاقية للسلطات الوطنية تحديد أنواع العمل التى قد تؤدى إلي الاضرار بصحة وسلامة وأخلاقيات الأطفال داخل البلد.

وتقول السيدة نيفين عثمان:إن الاتفاقية الجديدة تركز على التحرك الفورى لإنهاء أسوأ أشكال عمالة الأطفال حيث إنها تبين بوضوح مالايمكن اعتباره مقبولا ومالايجوز القيام به من أعمال مهما كانت الاعتبارات وضرورة القضاء عليه فوراً ولا تحل هذه الاتفاقية محل الاتفاقية رقم ١٣٨ التى صدرت عام ١٩٧٣ بشأن الحد الأدنى للسن التى تدعو للقضاء الفعلى على كافة أشكال عمالة الأطفال، وإنما تحدد الأولويات وتضعها فى منظورها الاستراتيجى وفى تناولها لإنهاء أسوأ أشكال عمالة الأطفال وتغطى الاتفاقية كافة الأشخاص ممن يقل سنه عن ١٨ سنة وذلك وفقا لتعريف الطفل الوارد فى اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل.

وتضيف سيادتها بأن من السمات الجديدة لهذه الاتفاقية أنها تدعو إلى التعاون أو المساعدة الدولية فى الجهود التى من شأنها أن تدخل أحكامها حيز التنفيذ، كما أنها تنص أيضا على إجراء مشاورات موسعة بين الحكومات والعمال وأصحاب العمل(الشركاء الاجتماعيين) فى ظل الهيكل الثلاثى لمنظمة العمل الدولية، وتعتبر الإرادة السياسية والتزام كل حكومة من الحكومات بمواجهة عمالة الأطفال والتعاون مع منظمات أصحاب العمل والمنظمات العمالية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية والأطراف المعنية فى المجتمع مثل الجامعات ووسائل الإعلام نقطة البدء لكافة أنشطة البرنامج الدولى (أيبيك) بوضوح وتنفيذ الاجراءات التى تهدف لخطر عمالة الأطفال واستبعاد الأطفال من الأعمال الخطرة وتوفير البدائل وتحسين أوضاع العمل كاجراء مرحلى فى سبيل القضاء على عمالة الأطفال من خلال استراتيجية متعددة المراحل تتكون من الآتى:

- إثارة الدوافع لدى مجموعة واسعة من الشركاء الاجتماعيين بما فى ذلك المشاركة النشطة للأطفال والشباب للاعتراف بوجود عمالة أطفال والعمل على مكافحتها

-القيام بتحليل الأوضاع لمعرفة مشاكل عمالة الأطفال داخل البلد ذاته.

-المساعدة فى وضع وتنفيذ السياسات الوطنية الخاصة بعمالة الأطفال.

-دعم المنظمات القائمة وإنشاء الآليات المؤسسية اللازمة.

-نشر الوعى بالمشكلة على اتساع كل دولة وفى المجتمعات المحلية وفى أماكن العمل.

-الدعوة لصياغة التشريعات بشأن حماية الأطفال ووضعها موضع التطبيق.

-ادخال قضايا عمالة الأطفال فى سياق السياسات الاجتماعية والاقتصادية

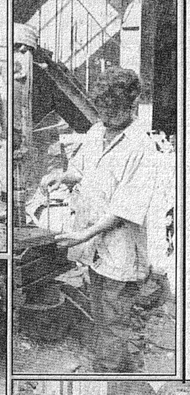
جهود مكثفة

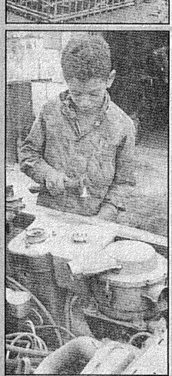
وفى مصر تحتل مشكلة عمالة الأطفال الأولوية فى قائمة الاهتمامات تنفيذا لتوجيهات

أشكال عمالة الأطفال

أحمد عبد الرحمن







السيدة سوزان مبارك رئيسة اللجنة الفنية الاستشارية للمجلس القومى للطفولة والأمومة بالعمل على وضع الحلول التى تكفل القضاء على هذه الظاهرة نهائيا على المدى البعيد وعلى المدى القريب العمل على تحسين نوعية الحياة للأطفال العاملين ومواجهة القسوة والعنف الذى يتعرضون له أثناء العمل حتى يتمتع هؤلاء الأطفال بطفولة سوية.

لجنة خاصة

وقد شكلت اللجنة الفنية الاستشارية لجنة خاصة بعمالة الأطفال لوضع استراتيجية لمواجهة المشكلة بكل أبعادها الاقتصادية والتعليمية والتشريعية والإعلامية والرعاية الاجتماعية تتضمن تحديد المشاركين فى تنفيذها ودور كل منهم من خلال برنامج زمنى محدد

وتقول السفيرة مشيرة خطاب الأمين العام للمجلس القومى للطفولة والأمومة:إن المشاركين فى اللجنة طالبوا فى المجال التشريعى بضرورة تفعيل كافة النصوص القانونية ذات الصلة الوثيقة بعمالة الأطفال والتى تنظمها وتضع الضوابط لها وتحظر تشغيل الأطفال فى المهن الخطرة والمحظورة، وكذلك مكافحة جرائم افساد واستغلال الأطفال من قبل المجرمين الكبار، وتغليظ العقوبة عليهم وتطبيق قانون المحال العامة والملاهى الذى يحظر عمل الأطفال فى مثل هذه الأماكن التى تعرضهم للخطر .

وفى مجال التعليم طالبت اللجنة بتطوير التعليم بشكل يسمح بإدماج الأطفال الذين حرموا منه بسبب الأعباء المالية التى يفرضها على الأسرة أو لضعف تحصيلهم ، كما طالبت اللجنة بادخال نوع من التعليم الفنى أو الزراعى فى مرحلة التعليم الإلزامى بدءا من المرحلة الابتدائية بحيث يسمح هذا النظام بالتعليم والعمل معا ويحقق عائدا ماديا للطفل .

ودعت اللجنة إلى ضرورة مساعدة الأسر على مواجهة مشكلة الفقر التى تجبرهم على الدفع بأطفالهم إلى سوق العمل وتفضيله على التعليم .

كما طالب المشاركون بتكثيف التوعية بحقوق الطفل لكل أفراد المجتمع بما فيهم الأطفال أنفسهم ورفع الوعى بقيمة التعليم ومخاطر عمالة الأطفال ، وتنتهى السفيرة مشيرة خطاب إلى القول بأن اللجنة ستبدأ عملها بمراجعة كافة الدراسات والأبحاث حول عمالة الأطفال فى المدن والريف والمنازل لمعرفة الأسباب الحقيقية وسبل مواجهتها بالشكل الذى يضمن سد المنابع وليس معالجة نتائج الظاهرة فقط . "البقية ص ٢٩"

ضرورة وضع .. مشروع للتأمين الصحى للفلاحين



بقلم :
عبد الحليم القاضى

الرعاية الصحية ضرورة لأفراد الشعب ، وينبغي توفيرها وبصفة خاصة لغير القادرين على تحمل تكاليفها، وقد اهتم المشرع العمالى بتوفير جانب من الرعاية الصحية للعمال يلتزم بها كبار أصحاب الأعمال ونص على ذلك فى قانون عقد العمل الفردى ١٩٤٤ ثم قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فقد نصت المادة ٦٥ من هذا القانون : "على صاحب العمل أن يوفر للعمال وسائل الإسعاف الطبية فى المنشأة"

وعليه إذا زاد عدد عماله فى مكان واحد أو بلد واحدة أو فى دائرة قطرها خمسة عشر كيلو مترا عن مائة عامل أن يستخدم ممرضا ملما بوسائل الاسعاف الطبية يخصص للقيام بها وأن يعهد إلى طبيب بعيادتهم وعلاجهم فى المكان الذى يعده لهذا الغرض وأن يقدم لهم الأدوية اللازمة للعلاج ذلك كله بدون مقابل .

فإن زاد عدد العمال على النحو المتقدم على خمسمائة عامل وجب عليه فضلا عن ذلك أن يوفر جميع وسائل العلاج الأخرى فى الحالات التى يتطلب علاجها الاستعانة بأطباء أخصائيين أو القيام بعمليات جراحية أو غيرها وكذلك الأدوية اللازمة وذلك كله بالمجان.

وإذا عولج العامل فى الحالتين المنصوص عليهما فى الفقرتين السابقتين فى مستشفى حكومى أو خيرى وجب على صاحب العمل أن يؤدى لإدارة المستشفى مقابل نفقات العلاج والأدوية والاقامة .

ويتبع فى تحديد نفقات العلاج والأدوية والاقامة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة وفى جميع ما تقدم الطرق والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع وزير الصحة .

استند المشرع التأمينى على هذه المادة ووضع على أساسه نظام التأمين الصحى الذى صدر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وذلك لأن الرعاية الطبية المقرزة فى قانون العمل المشار إليه لا تشمل إلا عددا قليلا من العمال، لذلك كان من الضرورى وضع نظام يكفل الخدمات الطبية لجميع العاملين مهما كان عددهم لدى صاحب العمل، وقد اشتمل القانون على الأحكام الخاصة بالتأمين الصحى على العمال وأهمها:

١- سريان أحكام التأمين الصحى تدريجيا بالنسبة إلى المنشآت والجهات التى يصدر بها قرار من الوزير، على أن يستمر تطبيق قانون العمل على العمال الذين لاينتفعون بأحكام التأمين الصحى إلى أن تشمله أحكامه .

٢ - المحافظة على الحقوق المكتسبة للعمال

٣ -رعاية المرأة العاملة فى حالتى الحمل والوضع وتقرير حقها فى الرعاية الطبية.

٤- اشتراك العمال وأصحاب الأعمال فى تمويل التأمين الصحى فضلا عن الرسم الذى يؤديه المريض، على أن يراعى فى تحديده ألا يكون مرهقا للعامل بحيث يحجم عن طلب العلاج إذا مرض، كما لا يكون بسيطا بالدرجة التى تحول دون الحد من حالات التمارض أو سوء الاستغلال .

وأصبح التأمين الصحى الذى عدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ونص فى أحكامه فى الباب الخامس منه تحت عنوان"تأمين المرض" ويشمل هذا الباب رعاية المرأة العاملة فى حالتى الحمل والوضع، ويسرى هذا الباب تدريجيا على العاملين لدى أصحاب الأعمال الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير الصحة، وطبق على المنشآت التى تستخدم خمسمائة عامل فاكثر ، ثم صدر قرار وزير الصحة رقم ٨٥٨ لسنة ١٩٨١ بسريان أحكام هذا التأمين على العاملين بمنشآت القطاعين العام والخاص التى يعمل بها من ٤٩٩٥ عاملا بجميع المحافظات، وأخيرا صدر قرار وزير الصحة رقم ٥٥٣ لسنة ١٩٨٣ بشأن سريان أحكام تأمين المرض على العاملين بمنشآت القطاعين العام والخاص التى يعمل بها من ١-٤ عمال فى جميع المحافظات ، ثم صدر نظام التأمين الصحى لطلاب المدارس وبقيت فئة الفلاحين محرومة من الرعاية الصحية التى يكفلها التأمين الاجتماعى .

وكثر الحديث عن تطوير التأمين الصحى وشموله لفئات الشعب، وهنا نود أن نركز على ضرورة أن يكون هناك للتأمين الصحى أجهزة للاشراف ولتنفيذ التأمين ثلاث هيئات :

الأولى : الهيئة العامة للتأمين للعمال وأصحاب المعاشات

الثانية: الهيئة العامة للتأمين الصحى للتلاميذ أو للطلبة

الثالثة: هيئة خاصة للتأمين الصحى للفلاحين

وتشرف وزارة الصحة مع الهيئات الثلاث وتقوم بالتنسيق بينها وإذا كنا قد اشرنا إلى إنشاء هيئة للتأمين الصحى للفلاحين فما هى الأسس التى يقوم عليها هذا النظام.

■ أولا :المنتفعون بالتأمين

يسرى النظام المقترح للتأمين الصحى للفلاحين على الفئات الآتية:

١-عمال الزراعة المؤقتون الخاضعون لنظام التأين الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٠ .

٢ -عمال التراحيل .

٣ - حائزو الأراضى الزراعية الذين تقل مساحة حيازتهم عن خمسة أفدنة سواء أكانوا ملاكا أو مستأجرين أو بنظام المزارعة.

٤-أصحاب المعاشات من الفئات المشار إليها.

■ ثانيا : تمويل النظام

تتكون أموال هذا التأمين باشتراكات من المنتفعين، وباشتراكات من حائزى الأراضى الزراعية تحصل مع الأموال المقررة ، وتساهم الدولة(الخزانة) فى تمويل هذا النظام، هذا فضلا عن رسم يؤديه المريض عند انتفاعه بالتأمين .

ثالثا: الرعاية الطبية التي ينتفع بها المؤمن عليه

تشمل هذه الرعاية ما يلي:-

١-الخدمات الطبية التي يؤديها الممارس العام.

٢ -الخدمات الطبية على مستوى الاخصائيين بما في ذلك أخصائي الأسنان.

٣- الرعاية الطبية المنزلية عند الاقتضاء.

٤- العلاج والإقامة بالمستشفى أو المصح أو المركز المتخصص.

٥- العمليات الجراحية وأنواع العلاج الأخرى حسبما يلزم .

٦-الفحص بالأشعة والبحوث المعملية"المخبرية" اللازمة وغيرها من الفحوص وما في حكمها .

٧-صرف الأدوية اللازمة في جميع الحالات المشار إليها فيما تقدم .

٨-توفير الخدمات التأهيلية وتقديم الأطراف والأجهزة الصناعية والتعويضية .

رابعاً: إدارة نظام التأمين

تنشأ هيئة لإدارة هذا النظام تسمى الهيئة العامة للتأمين الصحي للفلاحين تتولى علاج المؤمن عليهم ورعايتهم طبيا، وتكون لها الصفة الاعتبارية وتتبع وزير الصحة والسكان وتكون لها ميزانية خاصة ضمن الميزانية العامة للدولة، ويصدر بتشكيل مجلس إدارتها ، وتحديد اختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الصحة والسكان، على أن يمثل في مجلس إدارتها أربعة ممثلين يرشحهم الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، من بينهم اثنان يمثلون عمال الزراعة.

وتتولى الهيئة علاج المريض ورعايته طبيا إلى أن يشفى أو يثبت عجزه أو يتوفي وتعفى الهيئة من الضرائب والرسوم على جميع عملياتها بما فيها الاشتراكات المستحقة طبقا لهذا النظام، وكذلك أموالها الثابتة والمنقولة وجميع عملياتها الاستثمارية كما تعفى من الخضوع لأحكام القوانين الخاصة بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين.

خامسا :مقومات المشروع

١-توجد وحدات صحية ريفية منتشرة في أنحاء البلاد وتعتبر هذه الوحدات الأساس لوضع مشروع التأمين المقترح على أن تجدد الوحدات الحالية، ويتم إنشاء وحدة صحية لكل قرية من القرى على أن تزود كل وحدة بالأجهزة الطبية اللازمة والحديثة وبالمساكن الملائمة للأطباء والممرضين تشجيعا لهم للاقامة في القرى . وتقدم هذه الوحدات الرعاية الطبية للمؤمن عليهم المرضى وصرف الأدوية.

ويراعى في تخصصات هذه الوحدات عدد السكان، وتكون هذه الوحدات على ثلاثة مستويات :

أ-المستوى الأول : وتخصص في الرعاية الطبية التي يقدمها الممارس العام وبعض التخصصات .

ب - المستوى الثاني: وتشمل جميع التخصصات ماعدا علاج الأسنان والعيون والجراحة ماعدا الجراحة البسيطة والأطراف والأجهزة الصناعية والتعويضية.

ج - المستوى الثالث: وتشمل جميع التخصصات بما فيها علاج الأسنان والعيون وجراحة اليوم الواحد ماعدا الخدمات التأهيلية وتقديم الأطراف الصناعية والتعويضية .

٢ - ترتبط الوحدات المشار إليها بالمستشفيات في المراكز "الأميرية" والمستشفيات العامة بعواصم المحافظات بعد تجديدها وتزويدها بالأجهزة الطبية في جميع التخصصات وتتولى علاج الحالات في جميع التخصصات التي لاتقوم بها الوحدات الصحية بما فيها إجراء العمليات الجراحية وتوفير الخدمات التأهيلية وتقديم الأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية.

سادسا: التدرج في التطبيق

ينبغي ألا يطبق هذا النظام دفعة واحدة وإنما يطبق تدريجيا والتدرج في هذا الشأن أما يكون جغرافيا أو على مستوى الخدمة.

١- التدرج الجغرافي: فتصدر قرارات من وزير الصحة والسكان بناء على عرض هيئة التأمين الصحي للفلاحين بتطبيقه على المحافظات التي يتوافر فيها الوحدات الصحية التي يتم تجهيزها تجهيزا كاملا، وتتوافر فيها جميع الخدمات الطبية والأطباء والمرضى والممرضات.

٢ -التدرج في مستوى الخدمات الطبية: ويمكن البدء بالوحدات التي تتوافر فيها المستوى الأول المشار إليه ثم المستوى الثاني ثم المستوى الثالث وأرجو من القارئ العزيز بعد الاطلاع على هذا المشروع أن يرسل تعليقه وملاحظاته .

حول ظاهرة عمالة الأطفال

"بقية

هذا وقد أكد ممثل وزارة القوى العاملة في اللجنة على ضرورة وجود نظام متكامل للتفتيش على الأطفال العاملين وإنشاء وحدة متخصصة للأطفال العاملين بكل مديرية للقوى العاملة بالمحافظات وحظر تشغيل الأطفال ساعات عمل إضافية أو تشغيلهم في أيام الراحة وإلزام الورش بمتطلبات ومعايير السلامة المهنية وتوفير وسائل الحماية والإسعافات الأولية والتأمين الصحي على الأطفال العاملين ، وابرام عقد بين صاحب العمل والطفل في مرحلة التدريب المهني، كما أشار ممثل وزارة الشئون الاجتماعية إلى أنه على الرغم من وجود ٦ مراكز لرعاية وتنمية الطفل العامل يتسع كل منها لنحو خمسين طفلا إلا أن هناك حاجة إلى زيادة هذه المراكز ، وأكد على ضرورة تفعيل دور الجمعيات الأهلية التي تعمل في هذا المجال

كلمة أخيرة

وبعد .. فمشكلة عمل الأطفال تمثل تحديا خطيرا أمام متخذي القرار في مختلف دول العالم وخاصة النامية منها ، وذلك لارتباطها بأبعاد اجتماعية واقتصادية يصعب التغلب عليها في المدى القصير وتتطلب تضافر جهود جهات عديدة من أجل التغلب على هذه المشكلة التي لها آثار مدمرة على النحو النفسي والعقلي والبدني للطفل.

وتحتل رعاية الطفل في مصر اهتماما بالغا تمثل في إعلان السيد الرئيس محمد حسني مبارك السنوات العشر من ٨٩ إلى ١٩٩٩ عقدا لحماية الطفولة في مصر واعتبار السنوات العشر التالية عقدا ثانيا للطفل ، وقد اهتم المشرع المصري منذ بداية القرن العشرين بتنظيم تشغيل الأحداث في بعض الصفقات ابتداء بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩ وانتهاء بقانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٩ الذي ارتفع بسن العمل إلى سن الانتهاء من التعليم الإلزامي بمرحلتيه الابتدائية والإعدادية وهو ما يتفق مع أحكام اتفاقيات العمل الدولية .

أحمد عبد الرحمن

ملف التأمين الاجتماعي بعد ربع قرن :

التأمينات الاجتماعية .. وأبناؤنا فى الخارج

أثيرت فى الآونة الأخيرة قضية التأمين الاجتماعى على العاملين المصريين بالخارج وأهمية توفير الحماية التأمينية لهم فى حالات العودة المفاجئة للوطن أو العجز أو الوفاة، وذلك من خلال إعداد مشروع قانون للتأمين عليهم، ولم يتضح من خلال ذلك العلاقة بين التشريع المقترح وتشريع آخر سار فى مصر منذ أكثر من اثنين وعشرين عاما يعمل علي مد مظلة التأمين الاجتماعى لجميع المصريين العاملين بالخاريج مما أثار الكثير من التكهنات حول النظام التامينى المقترح والجهة التى ستقوم على تنفيذه فى حال صدوره . . ثم ماهو موقف قانون التأمين الاجتماعى على العاملين بالخارج رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ والذى يقوم بتنفيذه الآن الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى .

تحقيق : عبده مصطفى

إن قضية التأمين الاجتماعى على العاملين المصريين فى الخارج كانت محل اهتمام الدولة منذ زمن بعيد وبالتحديد منذ عام ١٩٧٣ عندما صدر أول قانون برقم ٧٤ للتأمين على العاملين بالخارج بعقود شخصية ثم حل محله القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ وبذلك دخل المصريون العاملون فى الخارج تحت مظلة التأمينات الاجتماعية وأصبح لكل مواطن يعمل بالخارج الحق فى الاشتراك فى التأمينات الاجتماعية سواء أثناء وجوده بالخارج أو عند عودته فى إجازة لأرض الوطن ، ويقوم بتنفيذ هذا القانون الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية ويغطى المواطن المصرى بكافة أنواع التأمينات المعروفة وهى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة والعودة المفاجئة عند انتهاء عمله بالخارج إذا كان له مدة اشتراك ١٥ سنة"المعاش المبكر" .

فما هو الجديد الذى استدعى التفكير فى إنشاء تشريع جديد .

حقيقة وكما يتضح فيما بعد أن القانون الحالى قاصر أو عاجز عن مد الحماية التأمينية الكاملة لهذه الفئة من القوى العاملة بسبب وجود سلبيات طالما نادينا بتعديلها ومنها أن القانون اختيارى وليس إجباريا ، وأن فئات الاشتراك مازالت دون الأجور الحقيقية التى يتقاضاها العاملون فى الخارج .

حقائق خطيرة

إحصائيات التأمينات الاجتماعية تشير إلى حقائق خطيرة فى موضوع التأمين على العاملين فى الخارج بسبب التطبيق الاختيارى فقد بلغ عدد المؤمن عليهم من العاملين بالخارج والمعاملين بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ فى عام ١٩٩٩ عدد ٢٣ ألف مواطن فقط منهم ٩٨٪ يعملون بالدول العربية و٢٪ يعملون بالدول غير العربية ، وتعتبر المملكة العربية السعودية والكويت من أهم مناطق التجمع حيث بلغت نسبتهم فى السعودية ٢ .٧٣٪ والكويت ٩ .١٠٪ والإمارات ١ .٧٪ وقطر ٧ .٢٪ وليبيا ٢ .١٪ ثم باقى الدول العربية الأخرى . .هذا من واقع الإحصائية كما نلاحظ أن جميع هؤلاء المؤمن عليهم هم من سكان القاهرة فقط!!.

مفارقات عجيبة

من المفارقات العجيبة أيضا أن عدد هؤلاء المؤمن عليهم بلغ فى عام ٩٤ عدد ٦٨ ألف مواطن ثم تناقص بعد ذلك بصورة كبيرة إلى أن وصل إلى ٢٣ ألف مواطن فى عام ٩٩ ورغم أن السبب قد يعود إلى تسجيل المنتظمين فى السداد واستبعاد الحالات التى تقدمت للاشتراك ولم تنتظم فى السداد وأداء الاشتراكات فى مواعيدها ومضى على ذلك أكثر من ستة أشهر إلا أن تناقص أعداد المشتركين وضعف فئة الاشتراك كما يتضح فيما بعد يشير إلى وجود سلبيات كثيرة رافقت هذا النظام، وينبغى التدخل العاجل لاتخاذ الإجراءات التى من شأنها تفعيل هذا النظام وتحقيق الهدف منه .

من المفارقات العجيبة التى تتضح من إحصائية التأمينات أيضا أن عدد المشتركين على أساس الحد الأدنى لأجر الاشتراك وقدره خمسون جنيها شهريا فقط من العاملين بالخارج المعاملين بأحكام هذا القانون بلغ ٥٢٪ من اجمالى المنتظمين فى السداد .

كما بلغ عدد أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم فى ١٩٩٩/٦/٣٠ "٤٥٢٥" مواطنا فقط يحصلون على ٩٠٨ آلاف جنيه أى أن معاشات هذا القانون تمثل ٥ .١٪ من اجمالى معاشات قوانين التأمينات السارية الآن!!.

ان القانون بوضعه الحالى لا يحقق الهدف منه وهذا ما دفع البعض إلى المناداة بضرورة إصدار تشريع لحماية العمالة المصرية فى الخارج علما بأن قانون التأمين على العاملين بالخارج هو القانون الوحيد الاختيارى بين قوانين التأمين الاجتماعى مماجعل التأمين يتم وفقا لرغبة المواطن وبالتالى فإن أعدادا كبيرة إن لم نقل جميع العاملين بالخارج قد تسربت من التأمين ولم تهتم بذلك خاصة إذا ماتم مقارنة العائد من الاشتراكات التأمينية عند انتهاء الخدمة بما يتم تحصيله من عائد هذه الأموال والبنوك أو فى مشروعات أخرى ، فإذاحدث غير المتوقع وتوفى المواطن من العاملين بالخارج ظهرت الحقائق التالية :

*إما أنه غير مؤمن عليه فلا يستحق الورثة صرف أية تعويضات أو معاش.

* أو أنه مشترك ومنتظم فى الاشتراك ولكن على أساس الحد الأدنى للاشترك وهو ٥٠ جنيها فيكون أقصى معاش يحصل عليه الورثة هو ٤٠ جنيها ويتم توزيعه على الأسرة بكاملها !!.

ماهو الحل؟

إذن ماهو الحل لتفعيل دور قانون التأمين الاجتماعى على العاملين المصريين بالخارج رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ ؟؟

يقول سعيد زهران المدير العام السابق وخبير التأمين الاجتماعى ، إن تفعيل دور التأمين الاجتماعى على العاملين بالخاريج يجب أن يتم من خلال تعديل هذا القانون على النحو التالى :

* أن يكون القانو ن إلزاميا وليس اختياريا وأن يشمل جميع

• ٢٣٠ ألف مواطن فقط من العاملين بالخارج مؤمن عليهم

• القانون اختياري والاتفاقيات الدولية محدودة

• منظمة العمل العربية ودورها في توفير الأمن الاجتماعى للعمال العرب



العاملين بالخارج ممن يحصلون على تصاريح للعمل بالخارج باستثناء العاملين بالحكومة والقطاع العام الذين يعملون بالخارج ولهم تأمين داخل الوطن.

* أن يتم التأمين على العاملين بالخارج وفقا للدخول الحقيقية ويتم التنسيق فى هذا المجال مع ضرائب العاملين بالخارج والحصول على صورة من عقد العمل أو الأجر الذى يتم المحاسبة عليه ضريبيا ومع مراعاة الحد الأقصى لإجراء الاشتراك التأمينى

*ربط جميع الخدمات التى تقدم للعاملين بالخارج بالتحقق من سريان التأمين الاجتماعى عليهم سواء عند استخراج تصاريح العمل أو تجديد جواز السفر أو التصديق على المستندات التى تعتمد من وزارة الخارجية وقنصلياتها بالخارج .

* التنسيق مع وزارة الخارجية لمنح صلاحيات للقنصليات المصرية فى الخارج لإجراءات الاشتراك عن العاملين فى الخارج وتحصيل هذه الاشتراكات لحساب الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى وتوريدها فى المواعيد المحددة .

تفعيل دور التأمينات

كان هذا بالنسبة لقانون التأمين الاجتماعى على العاملين بالخارج رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ والتعديلات المطلوبة لتفعيل دور هذا القانون فى توفير الحماية التأمينية لهذه العمالة .

أما بالنسبة للاتفاقيات الدولية التى وقعت عليها مصر لتأمين حقوق العمالة المصرية سواء كانت اتفاقيات أعدتها منظمة العمل الدولية أو منظمة العمل العربية أو الاتفاقيات الدولية الثنائية وذلك بهدف ضمان حصول المواطنين المصريين على حقوقهم التأمينية عند انتهاء خدمتهم وعودتهم النهائية لأرض الوطن .

يقول د.صبرى عبد المطلب المدير العام بالهيئة القومية للتأمين الاجتماعى إن مصر قامت بالتصديق على مجموعة من الاتفاقيات الدولية والثنائية فى مجال حماية حقوق العمالة هى :

* الاتفاقيات الدولية رقم ١٧ ، ١٨ لسنة ٢٧ وتم التصديق عليها فى عام ١٩٦٠ بشأن التعويض عن حوادث العمل والأمراض المهنية والمساواة بين العمال الوطنيين والأجانب فيما يتعلق بالتعويض عن إصابات العمل .

* الاتفاقية الدولية رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن المساواة فى المعاملة بين الوطنيين وغير الوطنيين فى الضمان الاجتماعى وتم التصديق عليها فى عام ١٩٩٤

أما بالنسبة لاتفاقيات منظمة العمل العربية فتتمثل فى الاتفاقيات التالية :

* الاتفاقية العربية رقم ١ لسنة ١٩٦٦ بشأن مستويات العمل .

* الاتفاقية العربية رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن تنقل الأيدى العاملة .

* الاتفاقية رقم ٣ لسنة ١٩٧١ بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية

* الاتفاقية رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنقل الأيدى العاملة .

* الاتفاقية رقم ٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن مستويات العمل .

* الاتفاقية رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن حق العامل العربى فى التأمينات الاجتماعية عند تنقله فى أحد الأقطار العربية .

هناك أيضا الاتفاقيات الثنائية التى تم توقيعها بين مصر ودول أخرى فى مجال حماية العمالة المصرية تأمينيا وهى:

* الاتفاقية الموقعة مع السودان عام ١٩٧٦ بهدف تحقيق التكامل التأمينى وهى الاتفاقية العربية الوحيدة النفذة ويتم بمقتضاها صرف معاشات السودانيين ومعاشات المصريين بالتنسيق بين الصندوقين المصرى والسودانى

* الاتفاقية الموقعة مع اليونان عام ١٩٨٦ وتم تنفيذها ويتم بمقتضاها تحويل مستحقات العاملين المصريين فى اليونان عند العودة النهائية للوطن كما يتم صرف مستحقات اليونانيين الذين سبق لهم العمل بمصر .

* الاتفاقية الموقعة مع قبرص عام ١٩٨٩ وتم التنفيذ ويتم بموجبها توريد مستحقات المصريين العاملين بقبرص عند العودة النهائية إلى صندوق التأمين على العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص .

أما بالنسبة للاتفاقيات التى مازالت متوقفة ولم يتم توقيع الجانب الآخر عليها فهى :

* اتفاقية مع كل من تونس وليبيا وسوريا والمغرب والعراق .

* اتفاقيات مع الدانمرك والنمسا وإيطاليا وغيرها من الدول الأجنبية الأخرى ..وقبل أن ينتهى الكلام عن الاتفاقيات الدولية فى مجال التأمين الاجتماعى لحماية حقوق العمالة المصرية فى الخارج، فإنه يلزم التأكيد على أهمية التكامل العربى فى مجال التأمين الاجتماعى سواء بتوقيع الاتفاقيات الثنائية التى تم الانتهاء منها أو تنفيذ الاتفاقيات التى تمت برعاية منظمة العمل العربية لتأمين الحقوق التأمينية للعمالة العربية من أجل تحقيق الأمن الاجتماعى العربى .

سؤال يبحث عن إجابة صريحة:

انخفاض إنتاجية العامل المصرى.. لماذا؟

لأنها ليست قضية جديدة.. فقد ظلت مؤشرات انخفاض إنتاجية العامل المصرى هى الشغل الشاغل للعديد من الأجهزة والجهات ومصدراً للعشرات من الأبحاث والدراسات.. والاختلاف فى الرأى حول الأسباب إنما هو فى النهاية محاولة للوصول إلى "مربط الفرس" لمعالجة هذه القضية.. والخروج بهذا "المارد" من قمقمه.

■ تحقيق: **مجيب رشدى**

فى البداية التقيت مع عدد كبير من العمال المصريين وكنت فى كل مرة أبحث عن إجابة لسؤال واحد هو لماذا تدهورت إنتاجية العامل المصرى؟!! ورغم أن السؤال كان مكررا إلا أن ما حصلت عليه من إجابات من بعض العمال أنفسهم كانت مختلفة..صحيح أنهم اتفقوا على أن ضعف الأجور يعد سببا رئيسيا فى تدنى الإنتاج إلا أن كلا منهم كان يضيف على هذا السبب أسبابا أخرى.

• سمير محمد عامل بهيئة سكك حديد مصر، أكد أن العمل الذى يتكلف به يوميا يقوم به على أكمل وجه ولكن هذا العمل اليومى قد لا يتعدى تثبيت عدة مسامير فى عربة واحدة من عربات القطار وعلل ذلك بوجود عمالة كبيرة جدا معه، وأكد أن بعض زملائه لا يحضرون إلى العمل إلا لاستلام مرتب الشهر ويسلمونه كاملاً لبعض العاملين الذين قاموا بأداء الأعمال نيابة عنهم.

ويضيف العامل نفسه: رغم أن بهيئة السكك الحديدية عمالة كبيرة إلا أن الهيئة تعاقدت مع شركة خاصة للقيام بأعمال صيانة القطارات وبالتالى فنحن تقريبا بلا عمل.

• حسين عبد الواحد عامل آخر بشركة كهرباء الدلتا أشار إلى أن عدداً كبيراً من العاملين بالشركة عانوا طويلا من الرسوب الوظيفى ورغم صدور القرارات الأخيرة ورغم وجود عاملين قضوا أكثر من ١٢ سنة على نفس الدرجة إلا أن المسئولين بالشركة رفضوا ترقيتهم.

وقال: إذا كنا لا نحصل على حقنا بل أدنى حقوقنا كيف سنقبل على العمل بحب ونبذل فيه مجهودنا، وبصراحة هذا المجهود ذهب فى الإحباطات التى نتعرض لها ولم يعد لنا قابلية للعمل.

وإلى هنا اترك هموم العامل المصرى لأسأل عن سر تفوق العامل اليابانى الذى يعد الأكثر إنتاجية على مستوى العالم.

المارد اليابانى

وجاءت الإجابة من د.على مهران هاشم الخبير البيئى والذى قضى عدة سنوات فى اليابان قائلا:

العامل اليابانى هو أحد الدعائم الرئيسية لتقدم اليابان، واليابانيون يقدسون العمل ويتوارى خجلاً من لا يكون مشغولاً بشىء ما.. وتتحمل كل مؤسسة رفع مستوى مهارة عامليها وتوفير جميع الظروف النفسية والمادية التى تجعل منه متفرغاً كاملاً لعمله، وهناك عشق وحب حقيقى بين الناس والعمل مما يدعوه للنوم فى مكتبه ولهذا أنشأت الحكومة اليابانية أكثر من ٣٤٠ مركزاً طبياً لمعالجة مدمنى العمل بعد أن راح أكثر من ١٨ فرداً ضحية لإدمان العمل، بل أن الحكومة هناك تسعى جاهدة لتخفيض عدد ساعات العمل اليومية.

وإذا كان العمل فى اليابان يحقق الحياة الكريمة للعمال مما يجعلهم أكثر حبا واخلاصا له فإن العكس تقريبا يحدث فى مصر، فالعمل الحكومى لا يوفر الحياة الكريمة للعمال، وهذا ما تؤكده الدراسة التى قام بها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية حيث أكدت الدراسة أن ٥٢٪ من العمال والموظفين فى مصر والبالغ عددهم ٥ملايين عامل وموظف يعانون الفقر وأن أعلى راتب فى دنيا العمال والموظفين والذى يحصل عليه وكيل الوزارة لا يغطى الحد الأدنى لاحتياجاته الضرورية.

والنتيجة أن معظم عمال مصر لا يكتفون بعملهم الأساسى ويسعون إلى القيام بعمل آخر فى الفترة المسائية رغم مخالفة هذا للقانون وفى النهاية يجد العامل نفسه ممزقا بين عمله الصباحى والمسائى، وغالبا ما تكون المحصلة الإنتاجية فى كلا العملين ضعيفة.

دراسة هامة

ولعل من أسباب ضعف إنتاجية العامل المصرى أيضا التكدس العمالى فى المؤسسة أو المنشأة والتى جاء نتيجة للسياسات الحكومية الخاطئة التى كانت تقوم سنويا بتعيين عمال جدد دون النظر لحاجة العمل، إنه تعيين من أجل التعيين فقط حتى أصبح العمل الذى يمكن أن يقوم به عامل واحد مقسم بين ثلاثة أو أربعة عمال وفى دراسة قام بها مركز دعم الصناعات بالتعاون مع الصندوق الاجتماعى للتنمية وهندسة القاهرة على إحدى شركات المنتجات المعدنية وهى إحدى شركات قطاع الأعمال، تمهيدا لخصخصتها وإعادة هيكلتها وجد أن ٥٠٪ من العمال بالشركة أميون وأن هذه النسبة ترتفع فى بعض المواقع لتصل إلى ٦٦٪ كما وجد بفروع الشركة المختلفة نسبة عالية من العمالة الزائدة وبالتالى انخفض الإنتاج الفعلى عن المعدل النمطى.

أسباب مختلفة

عرضنا هذه القضية على د.فوزية مبروك أستاذة إدارة الأعمال بتجارة عين شمس فقالت:

بداية يجب أن أؤكد أن العامل المصرى كوحدة مستقلة متميز جدا وقادر على العطاء بشكل يفوق كثيرا من العمال الآخرين بدليل أن أى عامل مصرى يسافر إلى الخارج يثبت وجوده بسرعة.

وتضيف: هذا التميز ليس حديث عهد بالعامل المصرى بل هو قديم بدليل الحضارة المصرية القديمة التى قامت على أكتاف هذا العامل وسادت العالم قروناً طويلة وبدليل أيضا الإنجازات الكبيرة التى قام بها العامل المصرى ومنها مثلاً الأهرامات والتى قام ببنائها بوسائل بدائية، ومع ذلك نجح فى تشييد أحد معجزات الدنيا التى تتحدى الزمن حتى الآن.

وتؤكد د.فوزية أن هناك أربعة عوامل أدت إلى انخفاض إنتاجية العامل المصرى حاليا وهى عوامل مادية وفنية وتكنولوجية والمناخ

التنظيمي والعلاقات الإنسانية داخل المؤسسة .. وتقول :

إن انخفاض المرتبات والحوافز التي أصبحت غير مجزية ، لها تأثير مباشر على انخفاض إنتاجية العامل فضلا عن غياب أسلوب وطرق العمل التكنولوجي بما فيها أسلوب التفكير وتحديث الأداء وأيضا ضعف كفاءة العامل نفسه سواء جسمانياً أو عقليا .

سألت د.فوزية عن تفسيرها للتناقض الكبير بين التقارير السنوية للعمال فى مصر والتي تكون غالبا ممتازة وبين إنتاجية العمال المنخفضة فكيف يجتمع النقيضان؟!

أجابت:

هذا التناقض يعود إلى أننا شعب مجامل عاطفى ولذلك فغالبا ما تكون التقارير السنوية لكل عامل"ممتازة" حتى ولو كانت إنتاجيته ضعيفة، ومثل هذا الأمر غير موجود فى الدول المتقدمة، فدولة مثل اليابان مثلا التقارير السنوية تصدر من واقع الإنتاجية الحقيقية للعامل ، أما عندنا فالمجاملات لها دور كبير جداً فى تقدير التقارير السنوية .

وتضيف: ثم إن الإنتاجية تقدر بخارج قسمة الوحدات المنتجة على عدد العمال فى فترة معينة، وبالتالى فهى المعيار الدقيق عن الجهد المبذول إلى التقارير السنوية، فهى بدون معيار ودائماً تتأثر بالمجاملات كما سبقت الإشارة .

ونعود مرة أخرى إلى انخفاض إنتاجية العامل المصرى حيث تشير دراسة بمعهد التخطيط القومى إلى أن عدم نجاح الحكومة فى تغيير القيم الاجتماعية للعاملين ، وخاصة فى قطاع الصناعة كان له أثر كبير فى انخفاض إنتاجية العامل . . وبدأ ظهور هذا السبب بعد قيام ثورة ١٩٥٢ .

وتقول الدراسة: لقد عجز النظام الصناعى عن أن يستقطب هذه العمالة لتشكيل نوع من الاغتراب داخل المصنع واغتراب داخل المجتمع فلاهم استقروا فى المجتمع الريفى ولاهم انخرطوا فى الصناعة .

وطالبت الدراسة بضرورة ربط الأجور بالإنتاج . . لا كما يحدث الآن حيث أصبح الأجر يدفع إلى العامل بشكل منتظم فى بداية كل شهر دون أدنى علاقة بينه وبين الإنتاج ومن ثم فقدت الأجور أهميتها كدافع للعمل فى نفوس العمال .

وطالبت الدراسة بالاهتمام بساعات العمل والاستفادة القصوى منها ، حيث تقول الدراسة : مازالت الساعات التي يقضيها العامل بالمصنع لا تتناسب مع حجم الإنتاج بهذه المصانع منسوبا إلى عدد العمال فنجد بقاء العمال داخل أماكن العمل يكاد يكون تنفيذاً شكلياً وحرفياً للقانون الذى حددها بألا تزيد على ٤٨ ساعة أسبوعيا .



■ وماله لما نجيب شركة أجنبية تقوم بعمل عمال شركتنا !! اشمعنى فرق الكورة بتجيب لعيبة ومدربين أجانب ؟!



■ آلوو.. الأسطى زيكو جوزى مش هنا ..أيوه بعتوه اليابان عشان يرفعوا له معدل إنتاجيته

كاريكاتير :ياسر حسين

رأى الوزارة

وماذا عن رأى وزارة القوى العاملة والهجرة في هذا الموضوع؟

هنا تقول الأستاذة عزة عقيل وكيل الوزارة ورئيس الإدارة المركزية لرعاية القوى العاملة بوزارة القوى العاملة والهجرة:

أسباب انخفاض إنتاجية العامل المصرى ترجع إلى عدة نقاط هامة .. أولها أنه فى النظم التعليمية وسياسات سوق العمل لا يوجد ربط بين مخرجات التعليم والاحتياجات الفعلية لهذه السوق . أيضا قصور الامكانيات التدريبية على المستوى القومى ، فأنظمة التدريب القائمة لا توفى بسد الثغرة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل . . من ناحية أخرى فنظم التوظيف السابقة فى مصر كانت تتم على أساس المسئولية الاجتماعية وليس على أساس الاحتياجات الفعلية للمنشآت مما أدى إلى تكدس العمالة فى هذه المنشآت وما ترتب على ذلك من بطالة مقنعة . . إلخ ، تأخر التعامل بالتكنولوجيا المتقدمة فى الوحدات المختلفة، المناخ التنظيمى داخل المنشآت ومشكلاته وتعقداته تؤدى إلى أحباطات لدى العاملين وضعف روح الطموح وروح المنافسة لديهم . . بالإضافة إلى أن الموروثات الاجتماعية لدى الأسرة المصرية بأن يكون أبنائهم كما يرغبون خريجى كليات بذاتها كالحقوق والتجارة دون مراعاة لاحتياجات التعليم لسوق العمل وعزوفهم عن إلحاق ابنائهم بدراسات معينة كالتدريس والتمريض فى الوقت الذى يحتاجها سوق العمل . .

وماذا عن الحل ؟

تقول عزة عقيل الحل يشمل عدة نقاط أخرى أهمها :

-عند التعيين والاختيار يراعى وضع الشخص المناسب فى المكان المناسب .

-تطوير النظام التدريبى ليغطى احتياجات أسواق العمل من استخدام التكنولوجيا المتقدمة .

-الربط بين النظام التعليمى والتدريبى واحتياجات سوق العمل.

-التعاون الدولى فى مجال إيفاد البعثات التعليمية والتدريبية للاطلاع على التكنولوجيا المتقدمة .

-الاهتمام بإنتاج التكنولوجيا فى مصر والتى تتلاءم مع ظروف الاقتصاد القومى واحتياجاته .

-وضع نظم جيدة لاختيار القيادات فى كل موقع من مواقع العمل ذلك باعتبارهم أساس حمل رسالة التنمية البشرية فى منشآتهم.

-تطوير الهياكل التنظيمية والوظيفية بما يتلاءم وثورة المعلومات وثورة التكنولوجيا .



قبل أن يبدأ عام جديد ، وتبدأ معه دائرة أخرى من الهموم الاقت
الرسالة والطريق "صندوق النقد" يقومان نيابة عنا، دون قصد طبع
المالية المتعلقة بالديون والاقتراض، حتى نبدأ

حسبة برما العربية مع.. الصندوق والبنك

■ عرض
حسام الدين السيد

التقرير السنوى لعام ٢٠٠٠ الذى أصدره البنك الدولى مؤخرا يؤكد أن ارتباطات قروض البنك الجديدة للبلدان المتعاملة معه هبطت إلى ١٥.٣ مليار دولار أمريكى فى السنة المالية ٢٠٠٠م ، مقابل ٢٩ مليار دولار فى السنة المالية ١٩٩٩م ، فيما بلغت المدفوعات فى السنة المالية ٢٠٠٠م ما مقداره ١٧٨.٥ مليار دولار ، مقابل ٢٤ مليار دولارفى السنة المالية ١٩٩٩م..وتظهر الأرقام أن إجمالى القروض التى قدمها البنك فى السنة المالية ٢٠٠٠ هى الأقل منذ خمس سنوات .

لكن التقرير قال : إنه مقابل الهبوط فى حجم الاقراض المقدم للدول المتعاملة مع البنك فإن هناك صعودا فى النوعية، مما يعكس تركيز البنك المدفوع بالطلب، وقد أسهم انتعاش الاقتصاد العالمى كثيرا في الاتجاهات التى اتخذتها قروض البنك الدولى فى السنة الماضية، حيث إن نجاح الإصلاحات الاقتصادية فى العديد من الأسواق الناشئة أدى إلى استعادتها للقدرة على الحصول على الموارد المالية من أسواق رأس المال الدولية، وهبطت قروض البنك للبلدان المقترضة التى تأثرت بالأزمات-كوريا، الأرجنتين، أندونيسيا، البرازيل، روسيا، وتايلند -الى ما دون مليارى دولار أمريكى ، مقابل ١٣ مليار دولار فى السنة السابقة .

وأضاف التقرير : إن القروض التى قدمها البنك الدولى توزعت فى مختلف مناطق العالم

وتشير الأرقام إلى أن ارتباطات الاقراض الجديدة المقدمة من البنك الدولى لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هى الأقل بين جميع المناطق فى العامل، حيث بلغت قيمتها ٩٥٠.٤ مليون دولار فقط، قدمت لدعم واحد وعشرين مشروعا فى ١٠ دول منها ٩ دول عربية هى:(تونس-اليمن-لبنان-الجزائر-الأردن-مصر-الضفة الغربية وقطاع غزة-جيبوتى-المغرب) بلغت مجموع القروض التى تلقتها ٧١٨.٤ مليون دولار، أى أن نسبة حصة الدول العربية إلى اجمالى القروض لم تتجاوز ٦٩.٤٪ فقط، ومع اضافة قيمة القروض التى تلقتها إيران وهى ٢٣٢ مليون دولار فإن النسبة ترتفع لتصل إلى ٦.٢٪ من اجمالى القروض، وشملت ارتباطات الاقراض من البنك للمنطقة ١٩٠.٣ مليون دولار من القروض الميسرة الشروط المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية، التابعة للبنك ٧٦٠.٢ مليون دولار من القروض المستندة إلى أسعار الفائدة السائدة فى الأسواق المقدمة من البنك الدولى للإنشاء والتعمير.

وتوزعت القروض المقدمة للدول العربية وإيران على النحو التالى

مجموع قروض البنك الدولي ومؤسساته حسب البلدان (مليون دولار)

الدولة	عام ٢٠٠٠		المشروعات المتراكمة	مجموع القروض
	قيمة القروض	عدد المشروعات		
تونس	٢٠٢.٠٠٠	٢	١١٦	٤٧٠١
اليمن	١٤٤.٨	٤	١١٨	١٧٧٦
لبنان	١٣٦.٦	٢٠	١٧	٩٢٠
الجزائر	٩٧.٤	٣	٦٥	٥٦٥٦
الأردن	٣٤.٧	١	٦٦	٢٠٠٣
مصر	٥٠.٠	١	١٠٣	٦٤٠١
الضفة الغربية وقطاع غزة	٣٠.٤	٣	١٩	٢٩٧
جيبوتى	١٥.٠	١	١٢	٢٩٧
المغرب	٧.٥	٣	١٣٨	٨٤٩٤
إيران	٢٣٢.٠٠	٢	٤١	٢٠٩٠
البلدان الأخرى	-	-	٤٩	١٢٦٦
المجموع	٩٥٠.٤	٢١	٧٣٤	٣٣٨٩٤

ويظهر الجدول السابق أن المجموع المتراكم لقروض البنك الدولى للانشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بلغ حتى نهاية السنة المالية ٢٠٠٠م حوالى ٣٤ مليار دولار، فيما بلغ عدد المشروعات التى مولها البنك حتى الأن ٧٣٤ مشروعا ، منها ٢١ مشروعا فى السنة المالية ٢٠٠٠م .

ومن الجدير بالذكر هنا أن المجموع الكلى لقروض البنك الدولى لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد بلغ ١٦٧٢ مليون دولار فى السنة المالية ١٩٩٩م ، حقق البنك منها أرباحا بلغت ١.٥ مليار دولار، و٩٦٩ مليون دولار فى السنة المالية ١٩٩٨م.

مجالات الإسهام

وتناول التقرير-وبشكل مفصل- المجالات التى ركز عليها فى الدول المتعاملة معه، حيث أسهم فى تمويل المشاريع ذات الأهداف الاجتماعية مثل محاربة الفقر والبطالة والأمراض وغيرها وخاصة فى البلدان الأكثر فقرا وعلى القطاعات التى تؤثر فى الفقراء، ونوجز فيما يلى أهم الجوانب الرئيسية التى تعرض لها التقرير، وذلك فى النقاط التالية :

١-إطار التنمية الشامل من خلال العمل على حفز النمو الاقتصادى السريع والعريض القاعدة والقابل للاستمرار، وذلك ببناء القدرات وتبادل المعارف، ففى عدد متزايد من المشروعات فى

ية فى كل الدول العربية ، التى هى كلها فى الهم شرق، كان "البنك الدولى" ورفيقه على نفس
بوضع الحقائق أمام العيون، لنرصد حجم القروض العربية ومستقبل اقتصادها وأوضاعها
ـاماً جـديداً، على نور، يهلك من هلك عن بينة ويحـيـا من حـيـى عن بينة .

حافظة مشروعات البنك مكونات خاصة بتكنولوجيات المعلومات ، والعديد منها فى منطقتى أفريقيا وأمريكا اللاتينية .

٢- دعم البرامج الطويلة الأمد لمكافحة الفقر، ومساعدة الدول الفقيرة على وضع استراتيجيات فعالة وواسعة النطاق لتخفيض أعداد الفقراء وتحسين نوعية حياتهم، وقد أنجزت فى السنة المالية ٢٠٠٠م وثيقة استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء فى كل من بوركينا فاسو وأوغندا .

٣-زيادة جهود البنك فى كبح جماح وباء الإيدز وفيروس نقص المناعة المكتسبة والأمراض السارية(المعدية) الأخرى .

٤-تسريع عمليات الإعفاء من الديون بالنسبة للبلدان الأشد فقرا والمثقلة بالديون، وذلك بالتعاون مع صندوق النقد الدولى ، وذلك من خلال مبادرة تخفيض الديون.

٥- مساعدة الدول التى تتعرض لأزمات اقتصادية لكى تعود اقتصادياتها إلى الانتعاش، وذلك من خلال تقديم خدمات التحليل والمشورة وإعادة الهيكلة المالية وهيكلة الشركات ونظام ممارسة الإدارة.

٦- مساعدة الدول المتعاملة مع البنك على مواجهة الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والإعمار بعد الحروب(زلزال تركيا، فيضانات طاجيكستان، إعمار كوسوفا والبوسنة) إلخ .

صندوق النقد والعرب

صندوق النقد الدولى قام بدوره بإشاعة جو من التفاؤل العالمى قبل انعقاد الاجتماع السنوى للصندوق، وذلك من خلال التقرير الذى أصدره، حيث أشاع هذا التقرير مناخا من الثقة فى الموقف المالى للصندوق والوضع الاقتصادى العالمى عندما أكد أن الصندوق يتمتع بسيولة نقدية كبيرة غير مسبوقة فى تاريخه، وبرر التقرير ذلك التحسن بسبب تراجع إقبال دول العالم على قروض الصندوق خلال السنوات الثلاث الماضية، ويؤكد صندوق النقد الدولى أن الاقتصاد العالمى تحسن بدرجة كبيرة فى عام ١٩٩٩ وخلال النصف الأول من عام٢٠٠٠ ويتفاءل الصندوق بمستقبل الاقتصاد العالمى، حيث يتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمى بمعدل ٤.٧٪ خلال عام ٢٠٠٠ .

وأعلن "توم دوسون" رئيس إدارة الإعلام بالصندوق أن هناك تعديلات على الطريقة التى تقدم بها القروض، وأن الصندوق سيعلن عن تسهيلات اقراض جديدة، ويبدو أن الصندوق يحاول تحسين صورته أمام المجتمع الدولى، وخاصة من الدول النامية، ويسعى جاهدا إلى بث روح التفاؤل حول مستقبل الاقتصاد العالمى خاصة فى ظل الأزمات الاقتصادية التى تعانى منها العديد من دول العالم ، سواء المتقدمة أو النامية وفى مقدمتها أزمات السيولة والركود .

الوطن العربي

تمثل الدول العربية مجتمعة ثقلا تصويتيا إلى حد ما فى اجتماعات كل من الصندوق والبنك، وتبلغ حصة تلك الدول وقوتها التصويتية فى الصندوق حوالى ٥.٧٪ بينما تبلغ فى البنك نسبة أعلى من ذلك ، ويمكن بقليل من التنسيق والتعاون مع دول أخرى خاصة النامية منها التأثير فى القرارات علما بأن الولايات المتحدة وحدها تملك أكثر من ١٧٪ من القوة التصويتية لكليهما .

ويشير خبراء صندوق النقد إلى أن عام ٢٠٠٠ شهد تحسنا فى مختلف جوانب الاقتصاد العربى، وهو الأمر الذى ارتبط بمعاودة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط منذ أواخر ربيع عام ٢٠٠٠ من جهة واستمرار العديد من الدول العربية فى تطبيق برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادى من جهة أخرى ، وذلك بغرض تحسين معدلات النمو لتنعكس بالتالى على تحسين مستويات المعيشة للمواطن العربى .

قائمة المطالبة العربية

ومع كل هذا الكلام الجميل اقتصاديا ، إلا أن البعض يراها مثل كلام الليل إذا طلع عليه النهار تبخر ، لذلك وضع العرب قائمة المطالب العربية التى تطالب صندوق النقد والبنك الدوليين بإعطائها مزيدا من الاهتمام، وتتمثل أهم هذه المطالب فى القضايا الآتية:-

١-زيادة حجم القروض والائتمان المقدم من الصندوق والبنك الدوليين للمنطقة العربية .

٢-توسيع وتحسين الخدمات التى لا تتضمن قروضا، وذلك بتوسيع نطاق الخدمات الفنية والاستشارية، من خبرات البنك الدولى فى مجال التعليم والتدريب والمعونة الفنية .

٣-زيادة دور الصندوق والبنك فى تنمية القطاع الخاص.

٤-قيام الصندوق والبنك الدوليين بدعم التعاون الإقليمي العربى.

٥-ضرورة زيادة المساعدات المقدمة للدول التى تعانى من الصراعات مما يحتم على مجموعة البنك الدولى والدول المانحة أن تعجل بتقديم الدعم المناسب لتحسين الأوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطينى وإعمار جنوب لبنان .

٦-إعطاء فرصة أكبر للموظفين العرب للمشاركة فى الجهاز الوظيفى للبنك والصندوق كلاهما، حيث ترى الدول العربية أن التقارير الإدارية للبنك الدولى تعودت على اعتبار دول الجامعة العربية من المجموعات ذات النسبة المنخفضة فى عدد الموظفين العاملين .

رؤية عربية للإصلاح

ومع بداية عام جديد ، وضعت المجموعة الاقتصادية العربية رؤية للإصلاح فيما يخص سياسات الصندوق والبنك الدوليين .

وفى الخطاب العربى الموحد يتبنى العرب وجهة النظر المعتدلة، حيث ترحب الدول العربية بحرص صندوق النقد على تكييف عملياته المالية للتماشى مع المستجدات المنبثقة عن عمليات العولمة وأهمها الترابط القوى والعضوى بين أسواق المال الدولية، وتطالب الدول العربية بأن يراعى الصندوق الآتى عند تقديم هذه التسهيلات:-

١-ضرورة الإبقاء على الشروط اللازمة لاستخدام التسهيلات المقدمة لبرامج التصحيح الاقتصادى والهيكلى وعدم تقصير آجال تلك التسهيلات ، والملاحظ أن ما أعلنه الصندوق قبل اجتماعاته السنوية فى براغ يخالف ذلك، حيث تم تقصير آجال تلك التسهيلات وتم رفع أسعار الفائدة عليها .

٢-العمل على تجنب أن يكون تعديل أسعار الفائدة على هذه التسهيلات مؤديا إلى نقل العبء إلى عدد من الدول داخل مجموعة الدول النامية .

وكذلك ترى الدول العربية أن هناك أهمية لزيادة تمثيل الدول النامية فى مؤسسات النظام النقدى الدولى والمحافل الدولية الأخرى المالية والنقدية، لأن تواجد الدول النامية فى هذه المؤسسات مازال دون المستوى رغم تأثرها الشديد بدور هذه الموسسات .

ورغم وجاهة المطالب العربية من صندوق النقد والبنك وعدالتها فى نفس الوقت فإنها تنطلق من أساس غير واقعى وهو إغفال دور الجوانب السياسية والتنافس بين القوى الاقتصادى الكبرى فى إدارة وتوجيه سياسات كل من الصندوق والبنك، هذه المطالب العربية مازالت ، كعادتها فى طور التمنى، تحتاج لعمل عربى حقيقى مشترك، حتى تدخل دائرة الفعل فى العام الذى يبدأ ، ولا تكون مثل حال المحبين الحالمين الذين يبدأون عامهم الجديد، بأمنية فى السر وقطعة نقود معدنية، يلقونها فى بئر مسعود الشهير على شط إسكندرية، فيستمر حلم العام .. حلما .. والنقود يأخذها موج البحر .

البطالة ..

تؤدى إلى :

التدهور العام للصحة النفسية !!

مشكلة البطالة ، ليست فقط فى كون الإنسان عاطلا عن العمل ، أو إنه محروم من تحقيق المعنى لحياته أدبيا ومعنويا وإنسانيا عن طريق المشاركة الجماعية فى العمل الوظيفى ..إنما البطالة من منظورها السلبى الأشد خطرا على صاحبها هى فيما تعكسه عليه من ردود الأفعال النفسية والعصبية وما يترتب على ذلك من آثار مرضية تصب فى آخر الطريق إلى ما يسميه علماء النفس " التدهور العام للصحة النفسية

ولأن " القلق المرضى " هو البوابة التى يدخل منها العمال العاطلون ، وآلاف الباحثين عن وظيفة دون جدوى .. إلى حالات التدهور العام للصحة النفسية ، فإن هذا التحقيق ، يدور حول هذه الحقيقة العلمية ، ولابد أن يكون فى ضميرنا ، ونحن نطرح المشكلة .. أن التشخيص يؤدى إلى العلاج وعلاج مشكلة البطالة لن يكون في الحد منها فقط ، وإنما باستئصال ظاهرة البطالة من جذورها ، قدر المستطاع وعندئذ فقط يصح جسد هذا المجتمع نفسيا . وعضويا .. معا !!.

تحقيق : **هويدا غنيم**

السيدة عزة عقيل رئيس الإدارة المركزية لرعاية القوى العاملة وعضو المجلس القومى للمرأة تحدثنا عن القلق باعتباره نقطة الصفر فى رحلة التحقيق :

يحتل القلق النفسى المرتبة الأولى بين الأمراض النفسية من حيث الانتشار قديما كان يرجع القلق لأسباب ديناميكية بحتة إلا إنه فى العشرين سنة الأخيرة ومن خلال التطور العلمى الهائل لدراسة العوامل الحيوية المؤثرة تحولت الصورة للبحث عن أسباب حيوية واضحة ولعل من المهم فى بداية الأمر التعرف على الفرق بين القلق الطبيعى والقلق المرضى .

فالقلق عبارة عن إشارة محذرة لخطر ما لكى يستعد الجسم لمواجهة ذلك الخطر ، فما من فرد إلا ومر بهذه الحالة التى تعتبرها إحساسا وشعوراً بعدم السعادة مع تحفز الجهاز العصبى وظهور الأعراض المصاحبة للجهاز العصبى الذاتى مثل الصداع وخفقان القلب ، أما الأعراض النفسية للقلق النفسى فهى الأعراض الفسيولوچية الجسمية كالخفقان والشعور بالعصبية أو الخوف إضافة إلى تأثيره على التركيز والتعلم مما يؤثر مباشرة على التحصيل الدراسى أو العملى نظرا لكونه يسبب صعوبة فى استرجاع المعلومات .

وقد أثبت العلم أن هناك عوامل وراثية واضحة فى القلق النفسى لاسيما فى مرض الفزع والخوف البسيط ، والخوف الاجتماعى والوسواس القهرى وقلق الكوارث وحالات القلق الحاد والعام والقلق الناتج عن الأمراض العضوية ولعلاج القلق فى هذه الحالات فلابد أولا من علاج المشكلة الأساسية أما إذا استمرت الأعراض فينبغى التدخل لعلاجها باستخدام الأدوية النفسية والجلسات النفسية المختلفة .

هناك أيضا متغيرات أخرى عالمية واقتصادية تنعكس علينا بإثارة القلق أهم ما يهمنا منها هو إنشاء منظمة التجارة العالمية ومجموعات اتفاقيات الجات وبخاصة فيما يتعلق بالتجارة والخدمات كذلك الطفرة التكنولوچية العالمية والاهتمام العالمى بالبعد البيئى فى المنشآت الصناعية كل ذلك مما يثير قلق أصحاب الأعمال ويرفع معدلاته يوما بعد يوم كلما اقتربت مهلة الانتهاء ن اتفاقية الجات التى تم توقيعها فى ١/١ ١٩٩٥ ولمدة عشر سنوات تنتهى فى عام ٢٠٠٤ إن هذه المنافسة الشرسة فى تطبيقها من شأنها أن تثير كثيرا من القلق لدى العاملين وأصحاب الأعمال ولأن التغيير التكنولوچى المستخدم الآن على مستوى العالم يجعل أصحاب الأعمال فى حالة استغناء مستمر عن بعض العمال غير المدربين بصورة مؤقتة لحين تدريبهم وإعادتهم بصورة تتفق مع هذا التحول الذى يجعلهم واقفين بشكل ثابت مع مواجهة المنافسة وتقلص حجم العمالة .

أساليب غير تقليدية

وتستطرد وكيل الوزارة لرعاية القوى العاملة السيدة عزة قائلة :

تضيف إلى قلق المنافسة هذه .. عنصر التقلص من الالتزامات الثابتة مثل العلاوة الاجتماعية حيث تتحول العمالة الدائمة بهذا الشكل إلى عمالة مؤقتة بعض الوقت وأعتقد أن من الأمور المثيرة للتوتر النفسى لدى العامل هى أنه فى حالة التعيينات يتم التعيين بصورة مؤقتة حتى يسهل على صاحب العمل التخلص منه بمرونة وهذه الإجراءات فى المنشآت الخاصة والقطاع الاستثمارى سائدة وكان من نتائجها طلب العاملين الخروج إلى " المعاش المبكر "

لذلك فإن وزارة القوى العاملة والهجرة قد اتبعت عدة أساليب



غير تقليدية لمعالجة المشكلات وفى مقدمة هذه الأساليب المنهج الذى أرساه السيد وزير القوى العاملة والهجرة أحمد العماوى ومؤداه أن يكون الحوار الاجتماعى والمفاوضة الجماعية هما الصيغة الملائمة والكافية لمعالجة مختلف أشكال المنازعات عن طريق الحوار المسئول والتشاور وبالنسبة للقضايا الجماعية .

الحد من البطالة

ويحدثنا الأستاذ مصطفى جابر مستشار وزير القوى العاملة والهجرة عن أهم قضية قد تثير نفسيه أى فرد سواء أكان عاملا أم طالبا للعمل حيث قال :

البطالة فتيل موقوت قابل للانفجار فى أى وقت والذين يعانون من هذا الفتيل الموقوت هم الشباب خاصة وأن هناك فراغا دائما يعيشون فيه داخل حياتهم الاجتماعية لذلك من المهم فى هذه الآونة بالذات أن نكون واقعيين أمام مشكلة الحد من البطالة وأقول الحد وليس القضاء على البطالة لأن أى مجتمع من المجتمعات الرأسمالية أو النامية يعانى من هذه المشكلة وتتلخص هذه الواقعة فى أن تقتحم الدولة هذه المشكلة للحد من هذه الظاهرة ومن هنا فإن السيد الوزير أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة لايتوانى عن الاهتمام بهذه المشكلة بواسطة الدراسات المستمرة والاجتماعات الدائمة والمشاورات البناءة للوصول لحلول مرضية مع جميع الأطراف المعنية وذلك عن طريق تشكيل لجنة عليا بمجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء تضم ١٧ وزيرا من بينهم وزير القوى العاملة والهجرة وذلك فى الآونة الأخيرة ،وقد قامت هذه اللجنة بعقد عدة اجتماعات وطلبت من أعضائها تقديم دراسات وحلول لهذه المشكلة وفعلا تقدمت الوزارة بعدة دراسات متضمنة الاحتياجات الفعلية لبعض الوزارات التى بها عجز فى العمالة وتتمثل هذه الوزارات فى وزارة التربية والتعليم والصحة والأوقاف والتموين والزراعة والمالية والأزهر الشريف وكذلك الشباب والتنمية المحلية وذلك من خلال برنامج شروق للتنمية الريفية المتكفلة بتوفير، عدة مشروعات وقد تم بالفعل شغل تلك الوظائف المطلوبة فى العام الماضى حيث قد بلغت هذه الوظائف ١٥٠ ألف وظيفة استوعب بعضها ما يقرب من ٥٠٠٠ خريج من أوائل الكليات بالجامعات وقد تم توزيعهم على الوزارات والأجهزة المعنية طبقا للاحتياجات الفعلية .

وقد قامت الوزارة أيضا طبقا لتوصيات اللجنة العليا بمجلس الوزراء بتجميع حوالى ١٦٠ ألف فرصة عمل فى القطاعين الخاص والاستثمارى من خلال الإعلان عنها بالنشرة القومية للتوظيف وفى الإطار العام للخطة وهذا بجانب توفير آلاف الوظائف من خلال الصندوق الاجتماعى للتنمية متمثلا فى صورة منح وقروض وتسهيلات لإقامة مشروعات لشباب الخريجين وقد وصلت جملة التعيينات فى العام الماضى ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ إلى حوالى ١١٨ ألف فرصة عمل بالإضافة إلى فرص تدريب من بعض الوزارات كالبترول والإنتاج الحربى والشباب تمهيدا لإيجاد فرص عمل بعد إتمام عمليات التدريب الفعلى لهم وهذه الخطة التى تسير عليها الوزارة سوف تستمر سنويا بوضع برامج للوزارات المعنية للوقوف على استراتيجيتها فى التشغيل خلال الأعوام التالية حيث تقوم الوزارة بمتابعة البرامج الواردة من الوزارات الأخرى .

والسؤال هنا يفرض نفسه هل بذلك تكون الوزارة أو الحكومة قد ساهمت فى حل قضية أو مشكلة البطالة ؟!

أجاب الأستاذ مصطفى جابر قائلا:أعتقد أننا نسير على منهج صحيح لحل هذه الأزمة أو الحد منها فهذه المشكلة ليست مقصورة على مصر وحدها بل هى موجودة فى العالم كله وفى اعتقادى أن الاهتمام بقضية الاستثمار والتوسع فيه من أهم العوامل التى يرتبط بها سوق العمل .

ولذلك مطلوب من الحكومة أن تساعد القطاع الخاص للتوسع فى الاستثمارات لإعطاء الدفعة القوية لسوق العمل وعلى الحكومة أن تتيح للمستثمر المزيد من التسهيلات لتوسيع نطاق الفرص خاصة وأن القطاع الخاص يسهم بحوالى ٧٥ ٪ من الخطة الاستثمارية لهذا العام ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ .

أهمية الصحة النفسية

ويقول الدكتور أحمد شلبى أستاذ الصحة النفسية بكلية التربية النوعية .

الصحة النفسية هى حالة دائمة نسبيا يكون فيها الفرد متوافقا انفعاليا واجتماعيا مع نفسه وبيئته كما يشعر بالسعادة مع نفسه ومع الأخرين ويكون قادرا على استغلال قدراته إلى أقصى حد ممكن وهى حالة إيجابية تتضمن التمتع بصحة العقل وسلامة السلوك وليست مجرد غياب أو خلو من أعراض المرض النفسى ومن هنا فإن الصحة النفسية للفرد العامل فى غاية الأهمية وذلك لرفع كفاية الإنتاج لدى العامل وهى ترتبط ارتباطا وثيقا بمثابرته ، كماأن للصحة النفسية صلة وثيقة بصحته الجسمية حيث إن الإنسان وحدة متكاملة فلابد من اعتدال صحته النفسية بالبعد عن أسباب الإحباط والصراعات الداخلية وكذلك البعد عن المشاكل المصاحبة أثناء أداء العمل مثل الضغط النفسى والتحيز للآخرين وعدم التقدير الذاتى والتسلط والقرارات التعسفية من قبل الرؤساء وغيرها من العوامل التى تؤدى إلى القلق أثناء الإنتاج والتمرد على العمل بالإضافة إلى العوامل المادية ووضع العامل تحت ظروف عمل سيئة من حرارة مرتفعة أو برودة أو رطوبة زائدة أو إضاءة غير كافية

* البقية ص ٤٧*

مع بداية قرن جديد

مصر .. فى بهو الدخول إلى القرن القادم

يناير ٢٠٠١

بداية واحدة ، لعام جديد .. وقرن جديد

ولأننا اعتدنا فى مثل هذا اليوم ، من كل عام ، أن نتبادل التهانى القلبية ، والأمنيات الطيبة، بعام سعيد .. نتبادلها مبتهجين بعفوية الشعور بالسعادة ، لكوننا مازلنا على قيد الحياة ، وكأننا فى واقع الأمر نحتفل بعيد ميلاد أنفسنا !!

الأمر مختلف هذا العام !!

حقا ، سوف نتبادل التهانى بالكلمات المعتادة ، ولكن القلب لن يكون فى كامل بهجته! كيف يبتهج القلب، والمحتل الإسرائيلى، يشعل الحرائق فى جسد الحلم العربى بالسلام؟! بل كيف لا يوجع القلب، ويدميه، تلك المشاهد اليومية الحزينة، لجموع الأشقاء فى فلسطين العربية، وهم يشيعون شهداءهم من الأطفال، والشباب ، وقد اغتالهم رصاص الغدر الصهيونى الآثم، ومازال يواصل قصفه للأرواح، والبيوت ، ومسيرة السلام، فى همجية المحتل، وشراسة المغتصب، وعصابات قطاع الطرق، فى وضح النهار! .

نحن إذن، إزاء عام جديد ، وقرن جديد ، تولد ساعاتهما الأولى ، فجر اليوم ، وسط عاصفة مفتعلة، من تحرش "الكيان العبرى المحتل" بأمن الشعوب العربية، وأحلام مسيرتها تجاه السلام،وهو تحرش مقصود ومحسوب ، بحسابات المخطط الصهيونى ، فى التوسع ، واغتصاب الحقوق العربية المشروعة!!..ومن هنا .. فإن حفاوتنا بالعام الجديد ، فى مطلع قرن جديد . . تأتى مصحوبة بفضول التساؤلات ، وعلامات الاستفهام ، والحوارات . . وجميعها تحوم حول استشراف الصورة الناصعة ، لما ينبغى أن تكون عليه"مصر" فى المستقبل القريب .

إنها آراء ، وخواطر ، وأحلام ، واستقراءات .. يدلى بها مواطنون متخصصون فى شتى العلوم الإنسانية ..ومن حسن حظ هذا التحقيق ، أن يأتى مسك الختام فيه . . اضاءات من خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك ، على ملامح العمل الوطنى فى المرحلة المقبلة، وهو الخطاب الذى افتتح به السيد الرئيس، الدورة البرلمانية الجديدة، فى الأسبوع الماضى .

تحقيق : انتصار سليمان

عن شكل الاقتصاد المصرى فى السنوات القادمة يقول أ.د جمعة محمد عامر رئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الزقازيق: بداية -فى ظل التحولات العالمية- نتمنى أن يستمر الوضع الحالى بهذا الشكل ، وألا يسوء أكثر من ذلك، فنحن نعلم أن الكساد بكل ما تعنيه الكلمة عند الاقتصاديين -هو حالة السوق المصرى فى الوقت الراهن، وهو وضع سىء فرضته علينا مؤشرات التغير فى السوق العالمى الجديد ، وسوف يظل الوضع هكذا لمدة ثلاث سنوات قادمة .

ويتوقف نجاح السياسة الاقتصادية فى مصر ، بعد عام ٢٠٠٤ على نجاح الوضع السياسى ، فالمعروف أن "القرار الاقتصادى" تتحكم فيه عوامل سياسية كثيرة ، فالهدوء السياسى والاستقرار سواء فى الداخل أو الخارج، وكذلك السلام بين الدول .. يشجع دائما على النمو الاقتصادى وزيادة الاستثمارات الأجنبية، كما يتوقف على قدرة القيادة السياسية فى مواجهة التغيرات الجديدة، وإصدار القرارات السليمة التى تنقذ صناعات وطنية كثيرة ومنتجات كثيرة من الإغراق .

ويشير د.جمعة عامر إلى أن مصارحة الشعب بحقيقة الواقع الاقتصادى فى مصر هى من أهم الخطوات فى المرحلة القادمة، فالحالة الاقتصادية ، وحالة السوق شىء لا ينبغى التغطية عليه ، وإنما واجب كل مواطن فى موقعه أن يشعر بهما ، وبالتالى لابد أن يعرف الجميع حقيقة الحالة الاقتصادية، وكيف يتم التخلص من الكساد والركود الذين أضرا صناعات كثيرة ، ومهن أكثر .

قبل استفحال الخطر

ويشير د.صديق عفيفى أستاذ إدارة الأعمال بكلية التجارة جامعة المنوفية، إلى أن واقع المجتمع المصرى فى الوقت الحالى يرثى له فهناك تنوير بلا رؤية واضحة .

فقدنا دولة المؤسسات وأصبح القرار فرديا فى معظم الجهات الإدارية التى زاد حجمها وأغلب قراراتها متضاربة، مما جعل الجميع يهتم بمصلحته الخاصة قبل مصلحة المجتمع والنتيجة الحتمية لذلك هى اختلال القيم ، وانهيار الأخلاق ، وظهور قيم جديدة تحكم الشارع المصرى .

وهى قيم مادية يحكمها الجشع ، والأنانية وقد ساعد على ذلك المستوى البسيط لغالبية الشعب المصرى .

لذلك أرجو ألا أكون متشائما حتى أتوقع مزيدا من العنف والجريمة فى الفترة القادمة، فالوضع الاقتصادى المتدنى لغالبية الشعب يفتح باب الضعف الإنسانى ، حيث تنتشر الرشوة، والسرقة، وجرائم المال العام، كما يساعد ذلك على ضعف العلاقات الإنسانية بين أفراد المجتمع، وقد يكون الحل لهذه السلبيات المتوقعة والحالية هو وقف نزيف الأخلاق، وانهيار القيم ، وغرس قيم جديدة وعادات جميلة ضاعت وسط صراع المادة، نعم ، يجب أن ننتبه بشدة للخطر القادم قبل أن يستفحل وينتشر ، وعندئذ لا نستطيع السيطرة عليه !!

بطالة .. بلا حلول

ويقول محمد الفقى "محاسب" الحقيقة أن الله فى عون أبنائنا . فالمستقبل بيد الله .. ولكن مؤشراته الحالية كلها تؤكد أن الحياة صعبة أمامهم ، فليس من السهولة أن يحصل الشاب على وظيفة . . وإذا حصل عليها فذلك يكون بعد سنوات من تخرجه ، ودائما لا يكفى راتبها لتكوين أسرة، والنتيجة ارتفاع سن الزوج، وزيادة نسبة العنوسة، وإذا كان شباب اليوم يعانى من مشاكل عديدة فى مقدمتها مشكلة البطالة فإن تخيل مستقبلهم بعد سنوات يصبح شيئا مرعبا بالفعل ، فالجامعات المصرية تدفع بآلاف الخريجين سنويا الذين يقفون فى طابور البطالة منتظرين فرصة عمل، هؤلاء الخريجون يحاول كل منهم أن يشق الصخر بأظافره، فينجح البعض ويضيع البعض الآخر، وتكون النتيجة ظواهر غريبة على المجتمع المصرى لم نسمع عنها من قبل ، والسبب الرئيسى لها هو البطالة وبالرغم من آلاف الحلول التى تقترحها الحكومة ، والتصريحات التى يدلى بها المسئولون فيما يخص مشكلة البطالة، إلا أن الحلول الايجابية لهذه المشكلة المزمنة لم تتحقق بعد.

واليوم بعد أن تم خصخصة عدد كبير من شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام وفى ظل المحسوبية والمتاجرة أحيانا بالوظائف أصبحنا نخشى-أكثر- على مستقبل أبنائنا من شبح البطالة والانحراف .

إبداع الشباب

ولا يتفق موسى أحمد "مهندس كمبيوتر" مع الرأيين السابقين مؤكدا أن العلم يخطو خطوات واسعة من أجل تقدم البشرية وإسعادها ، والدليل على ذلك التقدم الهائل للتكنولوجيا .

فلقد أصبحت حياتنا كلها تدور بالأجهزة وبمجموعة أزرار، لم نعد فى حاجة إلى المزيد من بذل المجهود ، وإنما كل شىء يتحرك حولنا بأقل مجهود ممكن، لذا أتخيل مستقبلا أكثر تقدما ، وازدهاراً ، خاصة بعد أن ينتشر الكمبيوتر فى المدارس، ويستطيع كل طالب أن يتعامل مع الجهاز، ويستفيد من امكانياته الكبيرة .

نحن الآن نعانى من الأمية الأبجدية ، وننظر إلى جهاز الكمبيوتر على أنه رفاهية وتسلية فقط، لذا من الطبيعى أن يتخرج لنا شباب يقفون فى طابور البطالة ولا يجدون فرصة عمل ، لأن فرص عمل الخريجين التقليدية انتهت ، وعلى سبيل المثال نقول إنه إذا تقدم للعمل فى أى شركة شابان تخرجا من إحدى الكليات ، أحدهما اكتفى بشهادة الكلية والآخر حصل على دورات فى الكمبيوتر واللغات وتوغل فى قلب برامج الكمبيوتر ، ووصل إلى مستوى رفيع فى أية لغة أجنبية . . أيهما سوف يجد فرصة عمل أفضل وبمرتب أعلى؟ من المنطقى أن يكون الخريج الثانى .

ومشكلة شباب اليوم ليست فى قلة عدد الوظائف المطروحة فى السوق، وإنما فى نوعيتها ، فالإنتاج الفكرى هو الذى يجب أن نعتمد عليه ونبحث عنه .

ويضيف المهندس موسى أحمد قائلا: نحن اليوم لم نعد فى حاجة للأعمال الكتابية والمهن التقليدية، فالتطور والتغير سمة العصر الحديث ، وإذا لم نطور من أنفسنا ، ونبحث عن الجديد الذى يتطلبه السوق ، فإننا سوف نعانى الكثير من المشاكل ، فالعاملون فى مجال الكمبيوتر وشبكة الإنترنت يعرفون أن هناك شبابا صغير السن استطاع أن يبتكر برامج وأفكارا جديدة، وبالرغم من بساطتها ، إلا أنها كانت مفيدة، وربح منها الكثير، وذلك فى الوقت الذى مازال الشباب المصرى يلهث وراء المسابقات وفرص العمل ذات الطموح المحدود.

نعم .. نحن فى حاجة إلى الابتكار ، وليس التكرار، فقبل أن يقبل أى شاب على عمل فى السوق لابد له أن يفكر فى ماذا يحتاج السوق؟ وماذا يضيف لأى مهنة أو عمل؟؟

فمن الممكن أن يبتكر شاب جزءا صغيرا يحتاجه أحد الأجهزة، مما ينبغى أن نستورده من الخارج، هذا الجزء البسيط قد يكون أهم من الشركة التى تنتج الجهاز نفسه ، وهو ابتكار يضع هذا الشاب فى مكان مرموق متميز فى السوق ، لا يستطيع أن ينافسه عليه شخص غير مبدع ، وهذا بالضبط ما نحتاجه فى الوقت الحالى ، الابتكار ، والتنوع، والتجديد وليس الأفكار التقليدية ، والمهن العادية !.

التفاؤل مطلوب

ويقول فضيلة الشيخ محمود السيد أحمد بدوى إمام مسجد الملك فيصل بن عبد العزيز: أتخيل دائما أن يسود السلام بين الدول وذلك على الرغم من التوتر الذى يسود منطقة الشرق الأوسط ، إلا أننا نحن العلماء لا نملك إلا التفاؤل بالخير والسلام .

"البقية ص ٤١"

الحقائق الكاملة حول تعيين المعاقين .. والمتفوقين

تردد فى الآونة الأخيرة أن الدولة قد توقفت عن تعيين المعاقين فى الجهاز الإدارى للدولة إلى الحد الذى حدا بأحد أعضاء مجلس الشعب إلى تقديم طلب إحاطة حول هذا الموضوع ، كما أثير التساؤل ذاته فى تعيين هؤلاء فى القطاع العام الذى مازالت الدولة تملك كامل أسهمه وفى قطاع الأعمال العام الذى مازالت ، والدولة تملك أغلب أسهمه ، وقد تبارى أعضاء مجلس الشعب فى مناقشة هذا الموضوع إلى أن عرض الدكتور محمد زكى أبو عامر وزير الدولة للتنمية الإدارية الحقائق الكاملة حول هذا الموضوع فيما يخص الجهاز الإدارى للدولة .

■ فاروق زنكل

قبل أن نستعرض هذا الموضوع وما هو حجم المشكلة التى أثيرت وماذا كان رد الحكومة عليها وذلك على النحو الآتى :

أولا : القواعد الواردة فى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعاقين المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢ .

- تنص المادة رقم ٩ من قانون تأهيل المعاقين على الآتى :

" على أصحاب الأعمال الذين يستخدمون خمسين عاملا فأكثر وتسرى عليهم أحكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون العمل سواء كانوا يشتغلون فى مكان واحد أو بلد واحد أو فى أمكنة أو بلاد متفرقة باستخدام المعاقين الذين ترشحهم مكاتب القوى العاملة من واقع سجل قيد المعاقين بها وذلك بنسبة خمسة فى المائة من مجموع عدد العمال فى الوحدة التى يرشحون لها .

وتسرى هذه النسبة على كل فرع على حدة من الفروع التابعة للمركز الرئيسى لصاحب العمل .

ومع ذلك يجوز لأصحاب الأعمال المشار إليهم شغل هذه النسبة باستخدام المعاقين عن طريق الترشيح من مكتب القوى العاملة بشرط حصول القيد المنصوص عليه فى المادة السابقة .

ويجب فى جميع الأحوال على كل من يستخدم معوقا إخطار مكتب القوى العاملة المختص وذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال عشرة أيام من تاريخ تسلم المعاق للعمل " .

- كما تنص المادة ١٠ من ذات القانون على الآتى : تخصص للمعاقين الحاصلين على شهادات التأهيل نسبة خمسة فى المائة من مجموع عدد العاملين بكل وحدة من وحدا ت الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام ، كما تلتزم هذه الوحدات باستيفاء النسبة المشار إليها بدائرة عمل كل وحدة والمسجلين بمكاتب القوى العاملة المختصة على أن يتم استكمال النسبة المقررة بالقانون خلال سنتين من تاريخ صدور هذا التعديل " صدر هذا التعديل فى ١٩٨٢/٧/٢٦

ويجوز لأى من هذه الجهات استخدام المعاقين المقيدين فى مكاتب القوى العاملة مباشرة دون ترشيح منها وتحتسب هذه التعيينات من النسبة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة ويجب فى جميع الأحوال إخطار مكتب القوى العاملة المختص بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال عشرة أيام من تاريخ تسلم المعاق للعمل .

وفى المواد ١٥، ١٦ من ذات القانون قواعد أخرى تحافظ على حقوق المعاقين فى جميع الجهات السابق الإشارة إليها وأحكام عقابية لكل مسئول عن تعيين المعاقين .

كما تنص المادة ١١ من التأشيرات العامة للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ على جميع الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام غير المعاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ أن تراعى عند كل تعيين جديد ضرورة استكمال نسبة الـ ٥ ٪ المحددة لتشغيل المعاقين حسبما نص عليها القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ والمعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تأهيل المعاقين . وعلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة احتجاز نسبة ٥ ٪ من أعداد ومسميات الوظائف التى يصرح بالإعلان عن شغلها للإعلان عنها لتعيين المعاقين عليها فى تاريخ موحد ودفعة واحدة فى كل وحدة من الوحدات الإدارية بالدولة بما فى ذلك وحدات المحافظات المختلفة وكذا مديريات الخدمات بها .

ثالثا : صدر قرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٤٠٧٨ لسنة ١٩٩٩ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ونص فى المادة ١٣ من هذه اللائحة على جميع الوحدات أن تراعى عند كل تعيين جديد ضرورة استكمال نسبة الـ ٥٪ المحدد لتشغيل المعاقين حسبما نص عليها القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢ .

ويقوم الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة باحتجاز نسبة ٥ ٪ من أعداد ومسميات الوظائف التى يصرح بالإعلان عن شغلها لتعيين المعاقين عليها فى تاريخ موحد ودفعة واحدة فى كل من الوحدات الإدارية للدولة ، بما فى ذلك وحدات الإدارة المحلية بالمحافظات ، وكذا مديريات الخدمات بها وذلك بعد إخطارها من قبل الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بالعدد المخصص لها والتوزيع الذى تم لهذه الأعداد وعلى أن تقوم الوحدات الإدارية وعلى مسئوليتها الكاملة باتخاذ إجراءات التعيين للعدد المخصص لها من من بين المعاقين واصدار القرارات اللازمة واخطار الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بذلك .

حجم مشكلة تعيين المعاقين

وعلى الرغم من نصوص القانون والتأشيرات العامة للدولة عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ وقرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٩٩ السابق الإشارة إليه وكلها إجراءات تمت بتشريعات نافذة قبل إثارة تلك المشكلة فى نهاية شهر إبريل عام ٢٠٠٠ بمعرفة عدد من أعضاء مجلس الشعب .

ومع ذلك فلنستعرض هذه المشكلة قبل أن تبين رد الحكومة عليها .

كان التساؤل ينصب على أن هناك ٣ ملايين معاق فى مصر مخصص لهم نسبة ٥ ٪ من الوظائف وفرص العمل مع ذلك فهذه النسبة غائبة ولا يعمل بها وأشار هؤلاء النواب إلى أن القطاع العام لا يعين المعاقين ويتبعه فى هذا المسار القطاع أيضا مما يستلزم وقفة حتى لا يصاب المعاق باليأس والإحباط كما قالوا : إن نسبة الـ ٥٪ فى معظم مصالح الحكومة لم تستوف حتى الآن والحكومة عندما لا تلتزم بأحكام القانون فالأمر إذن مؤسف وخطير ومن الواجب أن ترعى الدولة هؤلاء المعاقين فهم أحوج الناس للرعاية والاهتمام والرئيس مبارك يعطى اهتماما متزايدا بهذه الفئة .

" رد الحكومة "

تولى الدكتور محمد زكى أبو عامر وزير الدولة للتنمية الإدارية الرد على الأسئلة وطلبات الإحاطة حول تعيين المعاقين فقال : إنه يؤيد ما طالب به النواب مشيرا إلى أن القيادة السياسية ممثلة فى الرئيس محمد حسنى مبارك حريصة على رعاية هذه الفئة من أبناء الوطن ، وهى تحظى أيضا برعاية السيدة سوزان مبارك قرينة رئيس الجمهورية .

وقد أكد الوزير أنه سوف يتم استكمال النسبة المقررة فى القانون لتعيين المعاقين خلال عامين مؤكدا أنه سيتم حجز ٥ ٪ من نسبة التعيين للمعاقين فى التعيينات الجديدة وسوف يتم توزيعهم توزيعا عادلا على جميع أجهزة الدولة دون أن يؤثر ذلك على الخطة التنموية الموضوعة .

وقال الدكتور محمد زكى أبو عامر وزير الدول للتنمية الإدارية إن هناك ٧٥٠٠ فرصة عمل على مستوى الجمهورية تم توزيعها على جميع مديريات الخدمة فى المحافظات بالشكل الذى لا يؤدى إلى تضخم العمالة بها ، وأكد أن تعيين المعاقين يتم دون إعلان ، ويتم أيضا تعيينهم فى أماكن قريبة لإقامتهم ووعد الوزير بتنفيذ نص القانون تأكيدا على التزام الحكومة بتعيين هذه الفئة التى تحظى باهتمام كبير من القيادة السياسية ككل ،كما أكد على أن الدولة حريصة تماما على رعاية المعاقين فى مختلف المجالات مشيرا إلى ضرورة أن يتفهم المجلس حقيقة أن الحكومة التزمت بتعيين نسبة الـ ٥ ٪ وقال وزير

الدولة للتنمية الإدارية : إن الحكومة لا يمكن أن تكون الجهة الوحيدة لاستيعاب المعاقين فهناك جهات أخرى لابد أن تسهم في رعاية المعاقين وتوفير فرص عمل مناسبة لهم .

تعيين المتفوقين

التزمت الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور عاطف محمد عبيد رئيس مجلس الوزراء في أول بيان لها بتعيين أوائل الخريجين وذلك كأحد التكليفات المهمة للوزارة الجديدة التي كلفت بها من الرئيس محمد حسني مبارك الذي وجه برعاية الموهوبين من أبناء الوطن وقد أعلن الدكتور محمد زكي أبو عامر وزير الدولة للتنمية الإدارية إنه بناء على هذا التكليف فإنه سيتم اعتباراً من أول يولية ٢٠٠٠ تعيين العشرة الأوائل من خريجي عام ١٩٩٨ والعشرة الأوائل من خريجي عام ١٩٩٩ وإنه في يوليو القادم سيتم تعيين العشرين الأوائل من خريجي عام ٢٠٠٠ وقد صدقت الحكومة في وعدها وكانت أكثر سخاء مما أعلنت عنه حيث أعلن الدكتور محمد زكي أبو عامر يوم ٢٠٠٠/٧/٢ في مؤتمر صحفي أنه صدر قرار مجلس الوزراء بتعيين الـ ١٥ الأوائل من خريجي دفعتي ٩٨ و ٩٩أي أزيد بمقدار ٥٠ ٪ مما أعلنت عنه الحكومة بيانها الذي أعلنته في بداية الحكومة الجديدة بعد الولاية الرابعة لحكم الرئيس محمد حسني مبارك .

أعلن وزير التنمية الإدارية أن قرارات تعيين أوائل الجامعات والمعاهد العليا دفعتي ٩٨ و ٩٩ اعتبارا من أول يوليو الحالي قد صدرت بالفعل وإن خطابات تعيينهم وصلت إليهم خلال ٤٨ ساعة من تاريخ المؤتمر الصحفي ، حيث أكد أنه تم تعيين ٤٤٢٣ خريجا في وظائف دائمة بالجهاز الإداري بالدولة بعد مراجعة الطلبات التي قدمتها ٤٢٦٠٦ خريجين وذلك ووفقا لقواعد واضحة وذلك وفاء من الدولة بوعدها برعاية المتفوقين والموهوبين من أبناء الوطن .

وأعلن الدكتور محمد زكي أبو عامر أنه تم إرسال خطابات إلى الوزراء والمحافظين لمناشدتهم لوضع هؤلاء المتفوقين تحت رعايتهم الشخصية لتوفير أفضل ظروف أمام هذه المواهب ، معلنا أنه سيتم تعيين العشرين الأوائل دفعة ٢٠٠٠ بعد استبعاد من تم تعيينهم معيدين وأوضح السيد الدكتور وزير الدولة للتنمية الإدارية أن مسألة تعيين الخريجين واجهتها مشاكل عديدة في مقدمتها التشابه بين الأسماء مما يتطلب مراجعة كافة المعلومات على مستوى ٢٦ محافظة وكذلك إصرار بعض الكليات والمعاهد العليا على إرسال أسماء أوائل الشُعب والأقسام في حين كان المطلوب أوائل الدفعة على مستوى الكليات وليس الأقسام أو الشُعب كما قال : إن بعضها لم ترسل قوائم بالأوائل وإن الوزارة مستعدة لتعيينهم فور وصول القوائم ، وأشار إلى أن قرارات التعيين شملت أوائل ١٢ جامعة وأكاديمية السادات وأكاديمية الفنون والمعهد العالي للإدارة والحاسب الآلي ببورسعيد ومعهد الطاقة بأسوان والمعهد العالي للتكنولوجيا ببنها ولم يشمل القرار خريجي الجامعات الخاصة التي لا تخضع للمجلس الأعلى للجامعات .

وقال الدكتور محمد زكي أبو عامر إن هناك كليات لم يطلب أحد من أوائل خريجيها التعيين مثل كليات الطب والصيدلة وهندسة القاهرة ، وهؤلاء تم تكليف معظمهم أو وجدوا فرصا في سوق العمل دون انتظار قرار التعيين . وأعلن وزير الدولة للتنمية الإدارية أنه تم تعيين كل خريج في المحافظة التي اختارها وكذلك توفير أفضل موقع وظيفي متاح بنفس المحافظة توفيراً لوقتهم وجهدهم وأضاف أن هذه التعيينات تمت بناء على رغبة كل شاب وفقا للمكان الذي حدده بشرط توافر الشروط الوظيفية فيه والمحافظة التي طلب التعيين فيها وأكد أن من له الحق في التعيين وهو من الأوائل بالفعل يحق له اللجوء إلى الوزارة بشرط أن يكون قد تقدم بطلب وقت الإعلان ، أما إذا لم يكن قد تقدم في هذا الوقت المحدد فإنه يفقد حقه في التعيين .

مصر .. في بهو الدخول إلى القرن القادم

"بقية"

وعلى المستوى الحلي .. فمن حسن الحظ أن السنة الجديدة جاءت متزامنة مع نهاية شهر رمضان الكريم، ذلك الشهر الذي يحاول الكثير منا التحلي فيه بالأخلاق الحميدة والتمسك بالصفات الفاضلة ، ومن ثم نعتقد أن هذه الأخلاق ستظل مع الناس فترة مع بداية العام الجديد، وإن كنت أتمنى أن يظلوا متمسكين بها طوال العام كله .

ويشير فضيلة الشيخ إلى ظاهرة خطيرة بدأت تتفشى في المجتمع المصري وهي غياب الضمير الذي ترتب عليه ظهور مشكلات اجتماعية خطيرة أصبحنا نعاني منها الآن نتيجة الابتعاد عن مبادئ الإسلام السمحة، وفتح باب الشهوات وملذات الدنيا ، فالكل يحرص على جمع المال ، ولا يهتم بمصدر هذا المال أو أداء زكاة المال ، مما جعل الهوة تتزايد بين طبقات الشعب، لذا يجب أن نعود إلى الله وتمسك بالدين الحنيف والإسلام العظيم، قبل أن تفاجئنا كارثة أكبر من قدرتنا وتحملنا

وبعد .. فإن الآراء التي وردت في هذا التحقيق المركز وإن تباينت ، لكنها تأتي في مجملها تعبيرا عن انتماء مخلص لهذا الوطن، الذي نرجوه دائما في أسمى درجات الكمال . . فإن بعض الآراء ، تناولت بعض السلبيات التي ينبغي علاجها وتلافيها ، وهؤلاء يبدون متشائمين، وعلى سبيل المثال، لأن مشكلة كمشكلة البطالة، طالت ، وطال عليها الزمن، دون أن تحسم بحلول جذرية، تفتح أبواب العمل أمام الشباب ، والخريجين ، دون انتظار ، ودون ترقب وخوف ، ويأس ، وضياع في الدهاليز الخلفية للحياة! ..وهناك المتفائلون بالمستقبل، من منطلق أن مصر ممسكة بتلابيب الإصلاح ، في كل مرافق التنمية، وقد قطعت شوطا كبيرا على الطريق، يبشر بالتوازن المنشود، وبالاستقرار .

ونحن مع المتشائمين فيما أبدوه من الآراء ، والملاحظات ، والتمنيات . . ولكن دون تشاؤم .

إننا مع المتفائلين على طول الخط .. وهاهو ذا الرئيس محمد حسني مبارك في خطابه التاريخي أمام الجلسة المشتركة لمجلسي الشعب والشورى ، في افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة١٩ديسمبر ٢٠٠٠ يضيء على خطط التنمية في المرحلة القادمة، حان وقت الإدارة من توازن الاقتصاد المصري ، بفضل نجاح عملية الإصلاح الاقتصادي في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، كما قال السيد الرئيس .

هذا وقد أشار الرئيس مبارك إلى أن برناج العمل الوطني في المرحلة المقبلة ، يرتكز على ثلاثة محاور ، هي :

-توفير فرص العمل أمام الشباب

-زيادة التصدير باعتباره مسألة حياة أو موت ، ينبغي أن نسعى إليها جميعا بكل عزم وتصميم.

-تحقيق التقدم التكنولوجي لتمكين الإنسان المصري من المشاركة بفاعلية في عملية التنمية.

وأما عن الموقف في الشرق الأوسط فقد أكد الرئيس مبارك أن السياسات التي تتبعها إسرائيل قد ألقت بظلال قاتمة على مستقبل عملية السلام في المنطقة .

كما شدد سيادة الرئيس ، على أن قضية القدس بالغة الحساسية ، وليس هناك من يملك حرية التفريط فيها ، وأكد أن مصر ستظل مستعدة لمواصلة دورها الأساسي في تنشيط مسيرة السلام ، وتمكينها من بلوغ أهدافها .

وبعد مرة أخرى .. فإننا نكتفي بهذا القدر من محاور برنامج العمل الوطني في المرحلة المقبلة ، وهو القدر الذي يتسق مع أهداف هذا التحقيق..ويبقى ألا نقف بأحلامنا لمصر ، عند حدود التفاؤل فقط . .وإنما علينا أن نعمل بكل ما نملك من أحلام اليقظة الجميلة ، لوطننا الجميل .. مصر .

انتصار سليمان

التأمينات الاجتماعية

دراسة تطبيقية عملية

محمد حامد الصياد

إعداد:

برين عبد الرحمن

صدر حديثا ثلاثة مؤلفات علمية تشكل موسوعة متكاملة فى شرح وتحليل أحكام الفروع الرئيسية لنظام التأمين الاجتماعى المطبق على فئات العاملين بالحكومة ، والقطاع العام ، وقطاع الأعمال العام ، والقطاع الخاص بموجب القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تحمل اسم " التأمينات الاجتماعية دراسة تطبيقية عملية" للسيد محمد حامد الصياد رئيس صندوق التأمين الاجتماعى العاملين بالحكومة وقد اشتملت هذه الموسوعة على ثلاثة مراجع :

الكتاب الأول : معاش الأجر الأساسى والمتغير فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .

الكتاب الثانى : تعويض الدفعة الواحدة وتعويض المدة الزائدة عن الأجرين الأساسى والمتغير .

الكتاب الثالث : معاش وتعويض إصابات العمل عن الأجرين الأساسى والمتغير .

تضمنت هذه المراجع شرحا مبسطا لأسباب إستحقاق المعاش أو التعويض وحالات الاستحقاق والشروط المطلوبة فى كل حالة وإجراءات الحصول على المزايا التأمينية والمستندات الواجب تقديمها وقواعد وأحكام حساب وتقدير الحقوق التأمينية ودعم المؤلف ذلك بإيراد العديد من الأمثلة التطبيقية بطريقة متدرجة وبسيطة وسهلة ويمهد المؤلف الدراسة فى الكتاب الأول بتصريف وتوضيح مفهوم أجر الاشتراك وهو الأجر الذى يخصم منه الاشتراك الشهرى ويتم حساب الحقوق التأمينية على أساسه ثم يقسم الأجر إلى قسمين : أجر أساسى وأجر متغير ، ويستعرض بعد ذلك الصور المختلفة للأجر الأساسى ليفرق بين المصادر التى يرجع إليها فى تحديد هذا الأجر بالنسبة للعاملين بالحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام وهو الجداول المرفقة بنظم التوظف وبين المصادر التى يرجع إليها فى تحديد هذا الأجر بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص وهو عقد العمل وما يطرأ عليه من علاوات ستبدأ منه العناصر المتغيرة وأعقب المؤلف ذلك باستعراض صور الأجر الأساسى للقطاع الخاص النمطى وبين الحد الأدنى والحد الأقصى لهذا الأجر وأتبع ذلك بجدول تطور الحد الأقصى للأجر الأساس وزياداته وبين كيفية زيادة هذا الحد سنويا بقيمة أقصى علاوة خاصة منسوية للحد الأقصى للأجر الأساسى فى عام ١٩٩٢ سنة الأساسى حينما كان هذا الحد مبلغ ٢٥٠ جنيها شهريا تم تدرج بهذا الحد إلى أن بلغ حاليا ٥٧٥ جنيها شهريا اعتبارا من ٢٠٠٠/٧/١ وليصبح ٧٠٠ جنيه اعتبارا من ٢٠٠٥/٧/١ وفقا لقواعد التدرج الموضحة بالجدول المشار إليه .

وقد أورد المؤلف بعد ذلك بيانا لأجر الاشتراك الحكمى للقطاع الخاص النوعى فى ثلاثة جداول : الجدول الأول خاص بالأجور الحكمية للعاملين فى قطاع النقل البرى من سائقين وتباعين حيث يتناوب أجر الاشتراك الأساسى بين حد أدنى وقدره ٦٥ جنيها للتباع ثم يتدرج من ٨٠ جنيها للسائق درجة ثالثة إلى ١٠٥ جنيهات للسائق درجة ثانية ويبلغ حده الأقصى ١٢٥ جنيها السائق درجة أولى .

أما الجدول الثانى : فيحدد الأجور الحكمية للعاملين بقطاع المقاولات وهو ثلاث فئات أدناها ٦٠ جنيها للعامل محدود المهارة يزاد إلى ٩٠ جنيها للعامل متوسط المهارة وأقصاها ١٢٠ جنيها للعامل الماهر.

أما الجدول الثالث فيحدد الأجور الحكمية العاملين فى قطاع المخابز وحده الأدنى ٤٥ جنيها وهو أجر العجان والطولجى يزاد إلى ٦٠ جنيها للسحلجى والموزع ويبلغ حده الأقصى ٧٥ جنيها وهو أجر الفران والخراط والكاتب ورئيس الوردية .

حالات وشروط استحقاق المعاش

تناول المؤلف شرح أسباب وحالات وشروط استحقاق معاش الأجر الأساسى فى الباب الأول من الكتاب الأول فى ثلاثة فصول واستهل هذا الشرح بقوله " يطلب صرف المعاش عن الأجر الأساسى فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة لأحد أسباب ثلاثة وتنقسم كل من الأسباب الثلاثة إلى صور مختلفة لحالات

الاستحقاق ويشترط لاستحقاق المعاش فى كل من حالات الاستحقاق مجموعة من الشروط ..

ولتوضيح ذلك يحصر المؤلف أسباب استحقاق المعاش فى الشيخوخة والعجز والوفاة وهى المخاطر المؤمن منها ثم يستعرض بعد ذلك الحالات المتنوعة لاستحقاق المعاش ويحددها فى عشر حالات ويربط كل مجموعة من هذه الحالات بالسبب المنشئ لها وفقا للآتى .

١- حالات استحقاق المعاش بسبب الشيخوخة .

يفرق المؤلف بين حالة المؤمن عليه الذى يبلغ سن الشيخوخة أثناء الخدمة وتنتهى خدمته لهذا السبب حيث ينتفع بالحد الأدنى النسبى المقررة لمعاش الشيخوخة بنسبة ٥٠ ٪ من أجر التسوية وبين المؤمن عليه الذى يترك العمل قبل بلوغه سن الشيخوخة ويبلغ هذه السن خلال فترة تعطله عن العمل فرغم أن المدة المؤهلة للمعاش كحد أدنى فى الحالتين هى ١٢٠ شهرا أى عشر سنوات فإن المؤمن عليه فى الحالة الأولى ينتفع بالحد الأدنى المشار إليه إذا كانت مدة اشتراكه فى التأمين لاتقل عن ٢٤٠ شهرا ولا يسرى هذا الحد فى شأن المؤمن عليه فى الحالة الثانية وهو الذى يبلغ سن الشيخوخة خلال تعطله عن العمل

المعاش المبكر

١- ويوضح المؤلف فى هذا الخصوص حق المؤمن عليه فى صرف المعاش قبل بلوغه سن الشيخوخة وهو المعاش المبكر وذلك إذا ترك العمل لأى سبب آخر قبل بلوغه سن الشيخوخة وكانت مدة اشتراكه فى التأمين لا تقل عن ٢٤٠ شهرا أى عشرين سنة .

ولا يفوت المؤلف أن يتعرض لبيان المقصود بسن الشيخوخة فيربط هذه السن بسن التقاعد المنصوص عليه بنظم التوظف المطبقة فى شأن العاملين بالحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام حيث تتناوب هذه السن بين الستين والخامسة والستين ، أما سن الشيخوخة المقررة للعاملين بالقطاع الخاص فقد حددها القانون بالستين .

ويشير المؤلف فى هذا الخصوص إلى أن القانون نزل بسن الشيخوخة بنسبة للعاملين فى الصناعات الصعبة والخطرة وهم عمال المناجم إلى سن الخامسة والخمسين لاعتبارات خاصة بهذه الفئة ذلك أنهم يمارسون أعمالا شاقة من شأنها التعجيل بالشيخوخة فى سن مبكرة .

٢- حالات استحقاق المعاش بسبب العجز :

يفرق المؤلف بين العجز المستديم الذى يصاب به المؤمن عليه أثناء قيام علاقة العمل أو التوظف وبين العجز المستديم الذى يصاب به الشخص بعد انتهاء خدمته وخلال فترة التعطل ويقول المؤلف إن القانون يرتب الحق فى المعاش فى الحالة الأولى طالما أدى العجز إلى إنهاء خدمة المؤمن عليه وهذا العجز يؤدى إلى إنهاء الخدمة حكما إذا كان كاملا، أما إذا كان العجز جزئيا فلا يجوز لصاحب العمل إنهاء خدمة العامل إلا إذا نص فى قرار تقدير العجز أن من شأن هذا العجز أن يحول بين المؤمن عليه وبين أداء العمل الأصلى وهو العمل الذى كان يزواله العامل عند إحالته للجنة الطبية لإثبات عجزه ، وفى هذه الحالة يتعين عرض العامل على اللجنة الخماسية للتأكد من عدم وجود عمل آخر للعامل بعد ثبوت عجزه قبل فصله من العمل لأن الحق فى المعاش بسبب العجز الجزئى معلق على قرار اللجنة الخماسية بعدم وجود عمل آخر بالمنشأة يناسب حالة العامل الصحية بعد ثبوت عجزه .

ثم يبين المؤلف بعد ذلك كيفية تشكيل اللجنة الخماسية وأوضح الفروق بين تشكيل هذه اللجنة بالنسبة العاملين بالحكومة و تشكيلها بالنسبة للعاملين بقطاع الأعمال والخاص ومقر كل من اللجنتين .

ثم استعرض المؤلف بعد ذلك الحالات التى يثبت فيها العجز بعد ترك الخدمة وبين أن القانون اشترط لاستحقاق المعاش بسبب العجز الذى يثبت خلال فترات التعطل أن يكون كاملا ذلك أن القانون لا يرتب الحق فى المعاش بالنسبة للعجز الجزئى الذى يثبت خلال تعطل المؤمن عليه عن العمل لأن العامل فى هذه الحالة يستطيع أن يبحث عن العمل الذى يناسب حالته خلافا للعجز الكامل الذى يحول بين العامل وبين أداء أى عمل أو مهنة بعد إصابته بالعجز الكامل ويقول المؤلف إن القانون يفرق بين حالة العجز الكامل الذى يثبت خلال فترة معقولة من تاريخ ترك العمل قدرها القانون بسنة تبدأ من تاريخ ترك الخدمة وبين العجز الكامل الذى يثبت بعد مضى سنة من تاريخ ترك الخدمة، حيث اعتبر القانون العجز فى الحالة الأولى شأنه شأن العجز الذى يثبت أثناء قيام علاقة العمل أو التوظف، وقرر الحق فى المعاش دون اشتراط مدة اشتراك مؤهلة لاستحقاق المعاش بينما اشترط فى الحالة الثانية وهى ثبوت العجز



الكامل بعد مضى سنة من تاريخ ترك الخدمة أن يكون للمؤمن عليه مدة اشتراك فى التأمين بقدر المدة المؤهلة لاستحقاق معاش الشيخوخة وقدرها ١٢٠ شهرا أى عشر سنوات بمعنى أن القانون اعتبر العجز الكامل الذى يثبت بعد مضى سنة على تاريخ التعطل فى حكم بلوغ سن الشيخوخة ونص على أن يقدر المعاش بطريقة حساب معاش الشيخوخة دون انتفاع المؤمن عليه بالحد الأدنى النسبى وهو ألا يقل المعاش عن ٦٥ ٪ من أجر التسوية .

وقد أشار المؤلف فى هذا الصدد إلى أن القانون اشترط لاستحقاق المعاش بسبب العجز الذى يثبت أثناء الخدمة والعجز الكامل الذى يثبت خلال سنة من تاريخ التعطل بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص الذين ليس لهم لوائح أو اتفاقات جماعية تنظيم شئون توظفهم أن يكون للمؤمن عليه مدة اشتراك فى التأمين لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة إذا لم يكن العجز إصابة عمل .

٣- حالات استحقاق المعاش بسبب الوفاة

وتسرى فى شأن هذا المعاش ذات القواعد والأحكام الخاصة باستحقاق المعاش بسبب العجز الكامل المستديم فلا يشترط مدة مؤهلة للوفاة التى تقع أثناء قيام علاقة العمل أو التوظف أو تلك التى تقع خلال سنة من تاريخ ترك الخدمة بمراعاة اشتراط ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص الغير مرتبطين بلوائح أو اتفاقات جماعية تنظم شئونهم الوظيفية .

وقد أتبع المؤلف الحالات المشار إليها بأمثلة تطبيقية بسيطة وسهلة يمكن من خلالها للقارئ العادى الإحاطة بكافة جوانب الموضوع محل الشرح ،وبعد أن شرح المؤلف فى الفصل الثانى من الباب الأول أحكام العلاوة الخاصة التى تقرر الدولة صرفها العاملين بالحكومة والقطاع العام فى شهر يولية من كل عام وبين كيفية ضمها للأجر المتغير عند تقريرها ثم انتقالها بعد مضى خمس سنوات من الأجر المتغير إلى الأجر الأساسى وأثر هذه العلاوة على كل من الأجرين بالنسبة للمزايا التأمينية وخاصة المعاشات كما بين مدى انتفاع العاملين بالقطاع الخاص بذات المزايا المقررة على العلاوة الخاصة للعاملين بالحكومة والقطاع العام إذا قام صاحب العمل باتخاذ إجراءات إخطار مكتب التأمينات الاجتماعية المختص بقرار العلاوة وقام بسداد الاشتراكات المستحقة عنها فى المواعيد المحددة ولم يكن مدينا لصندوق التأمين الاجتماعى المختص ، اختتم المؤلف بعد ذلك هذا الباب بالفصل الثانى شارحا خطوات حساب المعاش خطوة خطوة بادئا بحصر مدد الاشتراك التى تدخل فى حساب المعاش من مدد فعلية ومدد سابقة ومدد مشتراة ومدد مناطق نائية ومدد عسكرية ومدد تجنيد ومدد مضاعفة ثم حدد معامل كل مدة فى حساب المعاش وبين كيفية تحديد متوسط الأجر الذى يربط عليه المعاش والحدود الدنيا والقصوى للمعاش ونسب تخفيض المعاش المبكر وبين الزيادات الفورية التى تضاف للمعاش وكذا المنحة وختم هذا الباب بإيراد أمثلة شاملة على تحديد معاش الأجر الأساسى فى الفصل الخامس .

وتكلم المؤلف فى الباب الثانى عن المعاش المستحق عن الأجر المتغير وشرحه شرحا وافيا مدعما بالأمثلة التطبيقية وختم به الفصل الخامس متضمنا أمثلة تطبيقية شاملة على تحديد معاش الأجر المتغير والجمع بينه وبين معاش الأجر الأساسى وزياداته .

تعويض الدفعة الواحدة وشروط استحقاقها

وفى الكتاب الثانى من الموسوعة يشرح المؤلف " تعويض الدفعة الواحدة وتعويض المدة الزائدة عن الأجرين الأساسى والمتغير فى قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويستهل هذا الكتاب بقوله " إن المعاش يعتبر الميزة الأساسية فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة فى قانون التأمين الاجتماعى ، ونظرا لأن نظام التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يقوم على أساس أداء الاشتراكات من كل من المؤمن عليه والمنشأة التى يعمل بها ، ونظرا لأن استحقاق المعاش يتطلب توافر مدة مؤهلة للاستحقاق فإنه إذا لم تتوافر للمؤمن عليه المدة المؤهلة لاستحقاق المعاش ، فإنه يستحق فى حالات معينة حددها القانون تعويضا من دفعة واحدة " ويخلص المؤلف من ذلك إلى القول بأن تعويض الدفعة الواحدة المنصوص عليه فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة هو البديل للمعاش فى حالة عدم توافر شروط استحقاقه .

وينقسم هذا الكتاب إلى ستة فصول الفصل الأول يشرح فيه المؤلف تعويض الدفعة الواحدة عن الأجر الأساسى فى ثلاثة مباحث اشتملت على حالات الاستحقاق وشروط كل منها وأسباب الاستحقاق وخطوات حساب التعويض والمستندات المطلوبة لكل حالة من حالات الصرف ، أما الفصل الثانى فتناول المؤلف فيه بالشرح تعويض الدفعة الواحدة عن الأجر المتغير بكافة جوانبه فى ثلاثة مباحث تعرض فيها بالشرح لحالات الاختلاف بين بدايات ونهايات مدد الاشتراك فى كل من الأجر الأساسى والأجر المتغير وكيفية إعمال قواعد وأحكام القانون موضحا ذلك بأمثلة تطبيقية من خلال شرح خطوات حساب التعويض وأورد بالمبحث الثالث من هذا الفصل العديد من الأمثلة التطبيقية الشاملة لكيفية تحديد تعويض الدفعة الواحدة عن كل من الأجر الأساسى والأجر المتغير ، ويشرح المؤلف شرحا وافيا تعويض الدفعة الواحدة عن الأجرين الأساسى والمتغير فى حالة استحقاقه لوفاة المؤمن عليه فى ثلاثة مباحث فى الفصل الرابع ويستكمل ذلك بالفصل السادس بالنسبة لتوزيع التعويض المستحق للورثة عن المدة الزائدة وذلك بعد أن بين قواعد هذا التعويض بالفصل الخامس .

معاش وتعويض إصابة العمل

أما الكتاب الثالث من الموسوعة فقد خصصه المؤلف لشرح معاش وتعويض تأمين إصابات العمل عن الأجرين الأساسى والمتغير فى قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فى ثلاثة أبواب : الباب الأول من معاش وتعويض الإصابة للعاملين بالحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص ، والباب الثانى أوضح به المؤلف قواعد الجمع بين معاش أو تعويض الدفعة الواحدة عن إصابة العمل ومعاش أو تعويض الدفعة الواحدة عن تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وختم الكتاب بالباب الثالث الذى أوضح به زيادة قيمة المعاش فى حالات خاصة .

ويبدأ المؤلف الفصل الأول من الباب الأول بتعريف المقصود بإصابة العمل باعتبارها الركيزة الأساسية التى يترتب على التثبت منها تقرير المزايا التأمينية المستحقة عنها ويحددها فى الحالات الآتية على سبيل الحصر .

١- الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم "١" المرافق للقانون .

٢- الإصابة نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه

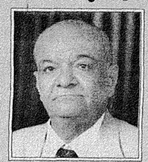
٣- الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق من العمل .

٤- الإصابة الناتجة عن حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو العودة منه وقد أوضح المؤلف فى هذا الخصوص ضوابط الطريق كى يعتبر الحادث إصابة عمل .

ثم يعرف المقصود بلفظ " الحادث " فيقول بأنه مؤثر خارجى عن جسم الإنسان يقع فجأة ، ويصيب جسم الإنسان بضرر ويبين الشروط المطلوبة فى الحادث كى يعتبر إصابة عمل ويفرق بين الحادث الذى يقع أثناء العمل والحادث الذى يقع بسبب العمل ويشرح بالتفصيل كل حالة من حالات الإصابة المشار إليها مع إبداء الأمثلة التطبيقية المناسبة .

لا تنقلوا بنوك الوطن إلى خط الاستواء!!

شيء من الاقتصاد



بقلم:
عبد اللطيف عبد الكريم

●● هناك اتجاهان يصطدمان في الليل وفي النهار كل منهما حسن الطوية صادق الهدف .. أحدهما ينادي بالكفاية الاقتصادية وحدها، والثاني ينادي بالكفاية الاجتماعية بصفتها الغاية التي تعمل من أجلها كل الأهداف أو هكذا يجب أن تعمل، وهناك فريق عنده وعي واخلاص ينادي بالمزج بين الاثنين .

والآن توجد أزمة اقتصادية عالمية يزداد حجمها في دول العالم الثالث ليس يقلل من شأنها النفي والانكار أو إلقاء الأغطية الثقيلة فوقها وإعلان أنه لايوجد شيء يعكر صفو الماء، وليس من شيء يهون من أمر الأزمة الاقتصادية الحالية سوى التقريب بين أقصى اليمين وأقصى اليسار تحت راية دستور فاعل وفعال له مواد وبنود تقبل وتسلم باقتصاد السوق لأنه أمر واقع، ولكي لا يصبح في طعم الحنظل يجب أن يلتزم بالعدل الاجتماعي وبإبعاد الرحى الطاحنة عن أعناق الكادحين المكدودين وكل محدودي الدخل ومتوسطيه ، فأنياب الرأسمالية التي اختبأت في حقول القمح ثم ظهرت وعادت بعد أن جفت سنابل الحقول لها أنياب حادة يجب تهشيم بعضها طالما أن إنسانية الإنسان يجب أن تعلو فوق كل الأنظمة والسياسات وحتى لا تشتد القوة الاقتصادية لرأس المال العالمي فتضرب كل الأعناق تحت رايات الشركات متعددة الجنسية .

●● وإذا كانت آليات السوق قد تحولت بفعل فاعلين إلى ضرورة حياة بعد أن اختفت كل المقاومات المناهضة القديمة، فإن المطلوب الآن يصبح هو إحداث توازن اجتماعي يحمي حتى هذه الآليات نفسها من هجمة البطون الجائعة حين تغلق أمامها كل الأبواب .

وقد يأتي برلمان له عيون وضمائر يتعامل مع الاستثمار العام ويشرع له من القوانين مايسنده وليس ما يساعده على اغتيال الآخرين، برلمان لايعتبر الاستثمار العام شرا كاملا ولا خيرا كاملا يؤمن بالحرص الشديد على دور الدولة في ترشيد أداء السوق وتهذيب سلوكه وتقويم اعوجاجه واعطاء الجانب الاجتماعي عقار الحياة بالفعل لا بالقول ولا يكون بطريقة"ماري انطوانيت" حين دعت الفقراء إلى أكل البسكويت بدلا من الخبز الجاف الذي غمسوه في دمائهم .

وإذا كانت دعوة البنك الدولي إلى التكامل بين الأسواق والحكومات فعلينا أن نرسل إليه ردا نقول فيه إن دعوته لن تكون بخصخصة النشاط الاستراتيجي ولا في الاستجابة لرغبته في خصخصة البنوك الوطنية التي نضعها في حدقات عيوننا فالبنوك غير الوطنية حولنا أكثر من الهم على القلب فما الذي قدمته؟ كما أن البنوك الخاصة والتي نشأت"متخصصة" في آسيا كانت سبب المصيبة الآسيوية إذ إن الجزء الأكبر من تدفقات رأس المال الأجنبي يظل ملتصقا بالبنوك الأجنبية والأسواق المالية . . يذكرنا بذلك محافظ البنك المركزي الأندونيسي بقوله:"إن هناك عشرة بنوك فقط حرصت على سلامة العمل المصرفي الأندونيسي بينما لم يلتزم بذلك ٢٥٢ بنكا آخر"، ويذكرنا بذلك وبأكثر منه دولة اقتصادية كبيرة تجلس على قمة الخصخصة والرأسمالية هي اليابان . . التي قامت بتأميم البنوك المفلسة والمتعثرة بدلا من بيعها وبعد موافقة البرلمان الياباني المنتخب بإرادة الشعب الياباني . . وحين تلقت اليابان اللوم الشديد على ذلك لم تكترث أو تبالِ . . لماذا؟ . . لأن البنوك لها الدور الأكبر في التنمية والإصلاح الاقتصادي وهي فاعل خير يعين الحكومة على أمرها وقت الأزمات ووظيفتها الاجتماعية عالية في تمويل المشروعات وهي المحفظة المفتوحة واقرأوا الأحداث عند حدوث نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ وخصخصة البنوك تغتال الفوائض التي تصب في الموازنة العامة، وزيادة رءوس أموالها أفضل من بيعها واحتفاظ الحكومية بنسبة ٥١٪ من رءوس أموال البنك حماية من كل الأوجاع وهي مصدر تمويل كل المشروعات الوطنية الوحيد، وخصخصتها دعوة مفتوحة لتهريب أرباح هذه البنوك إلى ماوراء البحار، والمودعون المصريون لايثقون إلا في البنوك التي يملكها الوطن وخصخصة البنوك إيذان بقيام دولة من نوع جديد هي دولة المساهمين وهي جمع بين مساوة الاحتكار الخاص والعام معا ، وهي إنهاء لعهد المدير المحترف الذي يحرص على سمعته وعلى ربحية بنكه الوطني وعلى أموال المودعين ويكفي ماعلمناه في قضايا نواب القروض وخصخصة البنوك معناها تحويلها الى"حصالة" تبخل على الأئتمان المصرفي والائتمان الطويل وتغرق في بحر التمويل العقاري والتنمية العقارية والتمويل التأجيري لصالح فئة بعينها .

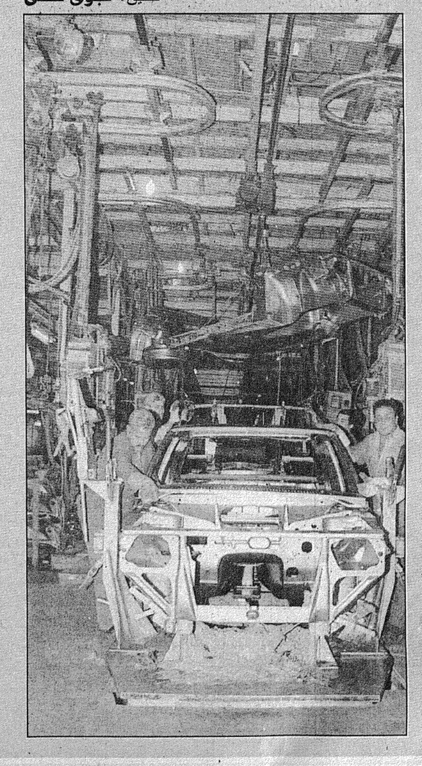
●● إن خصخصة البنوك قبل أن تحدث يجب أن تسبقها ذكرى الكدمات الدامية التي أصابت وجوه من جربوها قبلنا ،ولسوف يتضاعف الخطر في الأيام القادمة التي هي أيام اللا نقود والتي سوف تكون هي أيام"المحفظة الالكترونية" الصغيرة الحجم التي ستقوم وحدها بالتحويل بين الحسابات وضم حسابات المتعاملين وإلغاء وظيفة الصيارفة التقليدية وتحقيق إصلاح هيكل حقيقي مصرفي وزيادة كفاءة رأس المال ذاته والاتجاه به إلى الأصول الحقيقية المستثمر فيها.

حافظوا إذن على بقاء بنوك الوطن في منطقة المناخ الموسمي المعتدل وأرجوكم . . أرجوكم .. أرجوكم لاتنقلوا بنوك الوطن إلى خط الاستواء!!.

الأمل الوحيد لحماية

صناعة السيارات

تحقيق : **نجوى لطفى**



السوق العربية المشتركة حلم قومى يجول بخاطر كل مواطن عربى نرجو أن يتحقق قريبا . والسوق العربية ضرورة اقتصادية عربية ، كما أكد على ذلك أكثر من مرة الرئيس محمد حسنى مبارك وقد جاء فى خطابه الأخير فى افتتاح الدورة الجديدة لمجلس الشعب .

بأننا لا نستطيع أن نتحدث عن رؤيتنا للاقتصاد المصرى والجهود التى تبذلها الدولة وقوى الشعب المنتجة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستديمة دون أن نتطرق إلى ضرورة العمل على اقامة السوق العربية المشتركة والتى أصبحت ضرورة قومية .. إذا كنا مكترثين حقا بمستقبل هذه الأمة وموقعها بين الأمم فى عصر جديد ، لا مكان فيه للكيانات الصغيرة المتفرقة .

وأضاف الرئيس: ورغم أن بعض الأقطار الشقيقة قد قطعت شوطا على طريق إقامة منطقة عربية للتجارة الحرة فما زالت التجارة البينية داخل الأسرة العربية تدور حول ٩٪ من إجمالى تجاربها الخارجية كما أن التجمعات العربية لا تزال تحتل مركزا متواضعا بالمقارنة بالتكتلات الاقتصادية الأخرى فى مختلف أرجاء العالم ولعل أولى الخطوات التى يجب اتخاذها لتيسير قيام تلك السوق هى تعزيز وتعميق التعاون بين الأقطار العربية فى مشروعات البنية الأساسية وبالذات فى قطاعات النقل والمواصلات والاتصالات والمجالات المتصلة بالطاقة وربط شبكات الكهرباء والبترول وتطوير البحث العلمى والدخول فى مجالات التكنولوجيا المتقدمة وتشجيع انتقال وحماية رؤوس الأموال العربية فى محيط الوطن العربى وتأمينها ضد المخاطر .

وما ورد فى خطاب الرئيس يؤكد رؤيته الواضحة لأهمية قيام السوق العربية المشتركة .

وموضوعنا هذا وإن كان يتطرق إلى مستقبل صناعة السيارات فى مصر، إلا أن المطاف بنا ينتهى إلى ضرورة اقامة السوق العربية المشتركة قبل عام ٢٠٠٣ حتى لا تموت صناعة السيارات فى مصر ويتشرد آلاف العمال وتغلق مئات المصانع .

٧٠ ألف عامل و١١٦ مصنعاً

وعن هذا الموضوع تحدثنا مع المهندس صلاح الحضرى رئيس رابطة مصنعى السيارات المصرية الذى بدأ حديثه شارحا وضع الرابطة فقال : إن رابطة مصنعى السيارات المصرية أقيمت منذ عام ٩٦ وانضمت للمنظمة العالمية لصنعى السيارات "الأويكا" فى إبريل٩٦ ومن كل قارة أفريقيا لا يمثلها فى هذه المنظمة إلا مصر وجنوب أفريقيا ..وقال : إن عدد مصانع السيارات فى مصر قد وصل إلى ستة عشر

مصنعا هذا خلاف المصانع المقامة من أجل الصناعات الأخرى المغذية لصناعة السيارات وهى تتجاوز المائة مصنع ، وقد بلغ عدد العاملين فى صناعة السيارات حوالى ٢٠ ألف عامل ويعمل فى الصناعات المغذية حوالى ٥٠ ألف عامل أى أن المجموع الكلى يصل لحوالى ٧٠ ألف عامل مصرى .

والسوق المصرى للأسف لا يستوعب طاقة إنتاج هذا العدد الكبير من المصانع ، فالسوق المصرى يستوعب من ٧٠ إلى ٨٠ ألف سيارة فى العام، بينما طاقة إنتاج المصانع تصل إلى ١٥٠ ألف سيارة سنويا أى أن السوق يستوعب نصف ما يمكن أن تنتجه المصانع المصرية .

هذا غير أن السوق ال مصرى أصلا نسبة استهلاكه من صناعة السيارات المستوردة تصل إلى ٤٠٪ .

ومن المعروف أن السيارة تعتبر منتجا محليا إذا كانت المكونات المستوردة بها تصل شريحتها لـ ١٠٠٠ سم٣ وهذا يقلل من التعريفة الجمركية عن المكونات المستوردة للسيارات لتصل إلى ٤٠٪ بينما تصل التعريفة الجمركية عن المكونات المستوردة إذا تجاوزت ١٠٠٠سم إلى ١٣٠٠سم٣ إلي حوالى ٥٥٪ وترتفع الجمارك لتصل إلى ١٠٠٪ عندما تتجاوز نسبة المكونات المستوردة نسبة ١٣٠٠سم٣.

ولهذا كله أصبح المستورد يفضل استيراد الشريحة الثانية التى تخضع لجمارك ٥٥٪ خاصة وأن المستهلك يفضلها ، وبالطبع نحن صناع السيارات لا نعمل فى هذه الشريحة حيث إن العمل بها يؤدى بنا إلى خسارة محققة .

وعن أثر تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية(الجات) على مستقبل صناعة السيارات فى مصر أجاب المهندس صلاح الحضرى ، بأن هناك مفهوم خاطئ بأن الاتفاقية تلغى الحماية الجمركية المفروضة لصالح الصناعة الوطنية وهذا غير صحيح ، حيث إنه كما ترفع الجمارك أو تقلل على السيارات المستوردة بالكامل سترفع على استيراد مكونات السيارات .

ولهذا فنحن صناع السيارات نرى أن الحل هو إلغاء فرض الجمارك على استيراد مكونات السيارات التى يكون الناتج المحلى فيها حوالى ٦٠٪ ..بجانب أن يتم اعفاء جمركى فورى بين الدول العربية بخصوص مكونات صناعة السيارات والصناعات المغذية لها ، ومن أجل هذا عقد مؤخرا مؤتمر عربى لمناقشة مستقبل صناعة السيارات فى الوطن العربى وأصدر توصية تطالب جميع الدول العربية إعفاء المكونات الجمركية لصناعة السيارات ومعاملتها نفس المعاملة المحلية ، وأن يتم إعفاء السيارات بنسبة المكون العربى بها فمثلا سيارة مصرية بها نسبة مكونات عربية ٦٠٪ يتم الاعفاء الجمركى،على أساس ٦٠٪ باعتبارها صناعة محلية .

وفى النهاية أوكد أن صناعة السيارات هى صناعة قاطرة ومعنى قاطرة إنها تمثل تجميع لجميع الصناعات فلابد أن يلازم صناعة السيارات تطوير فى صناعة الغزل والنسيج والبلاستيك والزجاج والصناعات الهندسية والمعدنية فقيام صناعة السيارات فى أى بلد معناه أن ترتفع مهارة الصناعات الأخرى الملحقة بها ..وقد أكد لنا د.أحمد الجويلى أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية بالجامعة العربية أنه سيتبنى هذه التوصيات حتى تخرج إلى حيز التنفيذ لحماية صناعة السيارات ليست فى مصر وحدها بل فى كافة الأقطار العربية .

فمثلا التعاون الصناعى لإنتاج صناعة عربية هو الأمل الوحيد لإنقاذ تلك الصناعة التى باتت مهددة بالفعل .

الحل فى أيدينا

بينما يرى عبد المنعم العزالى رئيس النقابة العامة للصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية وسكرتير الاتحاد العام لنقابات عمال مصر للعلاقات الدولية: بأن عدد العمال المشتركين فى عضوية النقابة من العاملين بصناعة السيارات والصناعات المغذية لها حوالى ٦ الاف عامل ويرجع هذا العدد القليل لرغبة أصحاب الأعمال فى عدم إيجاد قيود نقابية أو جهة تحمى حقوق العمال لديهم ، ولهذا تم اجبار حوالى ٥٠ ألف عامل فى مصانع السيارات على تقديم استقالاتهم من عضوية النقابة وكان تهديد أصحاب الأعمال لهم بأن من لم يقدم الاستقالة من النقابة سيفصل فوراً من العمل .

ولكن النقابة ستحمى العمال فى كل الأحوال سواء كانوا أعضاء بالنقابة أو لم يكونوا ، فالقانون يمنحنا هذا الحق .. وبالفعل أرى أن تطبيق بنود الاتفاقية الخاصة بالتجارة العالمية(الجات) سيؤثر على صناعة السيارات وبالتالى سيؤثر على العاملين، ومن هنا نؤكد ضرورة ايجاد حل عادل لحماية الصناعة والصناع والعاملين ورجال الأعمال ، وأعتقد أن الحل كما نرى جميعا فى اقامة السوق العربية المشتركة حتى نفوت على الدول المتقدمة رغبتها فى جعل الدول النامية والدول العربية خاصة مجرد أسواق لتصريف منتجاتها ، وأعتقد أن مشاكل العديد من الصناعات ستختفى فى حالة التطبيق الفعلى لاقامة السوق العربية المشتركة ..ونحن كنقابات عمالية عربية مستعدون تماما لهذه الخطوة حيث يجمعنا الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب ويتم التنسيق بشكل جيد من خلاله .

البطالة تؤدى إلى التدهور العام للصحة النفسية

"بقية"

وكذلك وضع العامل فى عمل لا يتناسب وقدراته الجسمانية فيؤثر ذلك على صحته بمرض الربو على سبيل المثال .

لذا فإن العامل النفسى من أهم العوامل المؤثرة فى إنتاجية العامل وعلينا أن نراعى ذلك بكل الوسائل.

اضطرابات نفسية بأنواعها

وأما الدكتورة سهير لطفى رئيس مكافحة الإدمان بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فهى تقول :

معظم الدراسات التى أجريت على فئات العاطلين عن العمل فى مختلف دول العالم اتفقت جميعها على زيادة نسبة انتشار الاضطرابات النفسية بأنواعها بينهم وبخاصة الإدمان على الكحوليات والمخدرات والميل إلى الانتحار والجنوح والإجرام بالإضافة إلى القلق النفسى والاكتئاب .

علما بأن الإعانات التى تقدم إلى هؤلاء العاملين العاطلين سواء من الأسرة أو من الدولة لا تؤدى بالضرورة إلى خفض نسبة الزيادة فى هذه الاضطرابات بصورة كبيرة ومن هنا فإن دراسة ظاهرة البطالة فى حد ذاتها من المواضيع الهامة للتعرف على الجوانب غير المادية التى يوفرها العمل للفرد والتى يمكن أن تساعده على الوقاية من الوقوع فى الاضطرابات النفسية .

لقد بدأت غالبية من الدول فى المجتمعات الغربية الاهتمام بمشكلة البطالة وأصبحت شغلها الشاغل فإلى جانب تقديم الإعانات المجزية أنشأت لهم مكاتب خاصة لتوظيفهم وبالرغم من أن هذه المشكلة تعتبر قديمة - إلا أنها بدأت تظهر بصورة تدريجية فى مجتمعنا - والذى يعتبر من المجتمعات النامية - وذلك بسبب وجود تخصصات غير مطلوبة فى سوق العمل ، إضافة إلى وجود بعض المعوقات سواء العملية أو النفسية حين يضطر العامل المتخصص قبول أنواع معينة من الأعمال تحت ضغط ظروف الحاجة الضرورية إلى العمل من أجل العيش والحصول على ضرورات الحياة .

هويدا غنيم

حبل المقاطعة المصرى..

يلتف حول رقبة إسرائيل

لاشك أن دعوة فضيلة الدكتور نصر فريد واصل-مفتى الجمهورية- الى مقاطعة البضائع الإسرائيلية والأمريكية وبضائع أية دولة أخرى تساند العدوان الإسرائيلى ضد الشعب الفلسطينى تعتبر خطوة قوية وجريئة لتدعيم العمل الوطنى الإيجابى، والواقع أن الموقف الشعبى المصرى ، حتى بين الأطفال ، قد تبنى سلاح المقاطعة ، وحدد إسرائيل وأمريكا هدفا لها ، بل وانتقى سلعاً بعينها لمقاطعتها ، جرى ذلك تلقائيا وبعفوية الحس المصرى الصادق ، وذلك بعد تصعيد العدوان الإسرائيلى على الشعب الفلسطينى الأعزل ، واصرار الإدارة الأمريكية على السكوت المخزى على المذابح الصهيونية وحصار الشعب الفلسطينى فى أراضيه المحتلة . واستمرار الإدارة الأمريكية فى إمداد الكيان الصهيونى بجميع وسائل الدعم من سلاح متطور ومساعدات اقتصادية وسياسية وإعلامية . . هذا الدعم الذى يتحول إلى رصاص فى صدور الفلسطينيين .كان لزاما علينا أن نقاطع البضائع الأمريكية بجانب البضائع الإسرائيلية حتى نوجه رسالة واضحة للإدارة الأمريكية مؤداها أننا قادرون على الاضرار بالمصالح الأمريكية فى المنطقة إذا استمرت سياسة الانحياز الأعمى للعدو والعدوان والحصار .

القائمة الأولى للمقاطعة

أولا : جميع السلع والشركات الإسرائيلية والجهات المصرية المتعاملة مع إسرائيل ومنها :

- شركة «إليكس جروب» ، لصاحبها / أحمد خيرى .. أمين الحزب الوطنى السابق بالأسكندرية ، وكيل شركة «زيم» الإسرائيلية للملاحة البحرية منذ عام ١٩٨١ .
- الشركة الاستشارية للمشروعات والاستثمار «بيكو» ، لصاحبها / صلاح دياب ، ومقرها الزمالك ، وتعمل فى مجال استيراد التقاوى والمخصبات الزراعية ومعدات الرى الإسرائيلية منذ عام ١٩٩٠ .
- شركة «سويس جارمنتز» للمنسوجات والملابس ، لصاحبها / علاء عرفة ، ومقرها مدينة نصر ، وتتعاون منذ عام ١٩٩٠ مع شركات إسرائيلية فى هذا المجال .
- مجلس المحاصيل البستانية ، لصاحبه / على أبو شازية ، ومقره القاهرة ، ويتعاون منذ عام ١٩٨١ مع شركة أجروكيميكالز الإسرائيلية لاستيراد التقاوى والبذور .
- شركة كاتو أروماتيك ، وصاحبها / ابراهيم كامل ، ومقرها القاهرة ، ويمتلك ابراهيم كامل حصة قدرها ٥٪ من المجمع الصناعى العسكرى الإسرائيلى «كور» والذى يعمل فى مجال تكنولوجيا الاتصالات وصناعة الكيماويات والإنشاء والتشييد وإنتاج المعدات العسكرية الإسرائيلية .
- شركة زين الدين للاستيراد والتصدير ، لصاحبها / محمود زين الدين ، ومقرها القاهرة ، وكيل استيراد آلات زراعية إسرائيلية .
- مجمع ميدور لتكرير البترول ، وأبرز المساهمين فيه حسين سالم ، ومقره الإسكندرية ، وهو شركة مصرية إسرائيلية مشتركة لتكرير البترول فى مصر .
- المجموعة الاستشارية للدواجن «إيباج» ، ومقرها القاهرة ، وتستورد من شركة تنبوا الإسرائيلية كتاكيت رومى من نوع «بيج سكس» .
- شركة ستار سيدس إيجيبت ، مديرها العام / صالح سليمان محمد ، وتستورد من إسرائيل تقاوى الفلفل من نوع ماكابى Maccabi وتقاوى الطماطم من نوع Danida (R-144)
- مجموعة شركات بهجت ، لاستيراد مكونات أجهزة التكييف التى تصنعها تحت عنوان يورو إير ومكونات إليكترونية لمنتجاتها مصنعة فى إسرائيل

ثانيا : رموز السلع والشركات الأمريكية والبريطانية المدعو لمقاطعتها :

١- سجائر مارلبورو وميريت. ٢- مشروبات الكوكاكولا.
٣- بنطلونات الجينز ماركة ليفايز. ٤- ملابس ماركة نايك
٥- مطاعم مكدونالدز. ٦- متاجر سينسبري
٧- مسحوق غسيل إيريال.

وستوالى اللجنة إعلان القوائم التالية فور تدقيقها بناء على المعلومات الموثقة التى تتوصل إليها .
وتناشد اللجنة كل المواطنين المصريين بإمدادها بما يتوفر لديهم من معلومات مؤكدة فى هذا المجال .

■ تحقيق : **مروى بدر الدين**

أحمد بهاء الدين شعبان عضو اللجنة المصرية العامة لمقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية أكد على أن أهمية سلاح المقاطعة تكمن فى أنه عملاً شعبياً جماعيا يؤدى إلى الارتباط العملى بالقضية ، ويقوى الارتباط الوجدانى بها ، فالمشاركة الشعبية الواسعة وسيلة لنجاح المقاطعة ولكنها أيضا هدف أساسى فى حد ذاته يؤدى إلى حشد جموع الشعب فى عمل محدد يربطها بقضية دعم الشعب الفلسطينى والتصدى للغطرسة الصهيونية والامبريالية الأمريكية ، ويؤدى إلى تعميق وعيها وفهمها مما يصعد من مقاومتها لمفاهيم الاستسلام والانهزامية ، ويذكى الشعور بالكرامة الوطنية والإنسانية .

التأثير الفعال للمقاطعة

ويستطرد أحمد شعبان قائلا: ولابد من التأكيد على أن سلاح المقاطعة اثبت مرارا تأثيره الفعال ضد الشركات التى يجرى مقاطعتها ، وليس أدل على ذلك من ردود الأفعال السريعة التى نشاهدها من إعلانات للشركات التى تعرضت لمقاطعة محدودة ، تحاول فيها أن تخفى دعمها لإسرائيل وتعدد -إعلانيا- مساهماتها المبالغ فيها للاقتصاد المصرى ، وتتخفى فى رداء دينى أو إنسانى واضح الزيف .

ويضيف أحمد بهاء الدين قائلا: من الملاحظ أن بعض الصحف والمجلات انبرت لمواجهة سلاح المقاطعة تحت تبريرات مختلفة بل وتهاجم المنادين بتفعيل المقاطعة ، فمنهم من يقول إن مقاطعة بعض الشركات سيؤدى إلى الإضرار ببعض العاملين المصريين ، ورغم صحة ذلك فهو جزء واحد من الحقيقة ، فالنشاط الاحتكارى لبعض هذه الشركات قد أضر فعلا بأعداد مضاعفة من المصريين (مثل كثير من محلات البقالة التى أغلقت أبوابها) كما أنه يضر بالبدائل الوطنية للسلع الأجنبية ، ومن ناحية أخرى فإن مقاطعة البضائع وبعض الشركات الأجنبية يجب أن يدفع رجال الأعمال الوطنيين إلى تحويل تجارتهم وإنتاجهم إلى منتجات محلية وبذلك يصبح للمقاطعة جانب ايجابى من وجهة تنمية البنية الإنتاجية الوطنية وتشغيل العمالة المصرية فى مؤسسات مصرية .

معركة سنسبرى

بعد أن بلغت خسائر شركة سنسبرى نحو عشرة ملايين جنيه استرلينى(أى حوالى ٦٠ مليون جنيه مصرى) فقد أعلنت الشركة عن احتمال انسحابها من السوق المصرية ، وقالت مصادر الشركة إن عددا من العوامل ساهمت فى تحقيق الخسائر لفروعها فى مصر التى استثمرت فيها الشركة الأم ما يقارب من مائة مليون جنيه استرلينى . . وقالت الشركة إنها تدرس امكانية تقليص نشاطها الحالى فى الشرق الأوسط بشكل عام ضمن خطة لإعادة الهيكلة يستغرق انجازها ثلاث سنوات ،ويذكر أن أرباح سنسبرى انخفضت خلال الأشهر الستة الأخيرة بنسبة ١٦٪ بالمقارنة بنفس الفترة من العام الماضى حيث لم تتجاوز ٣٠٠ مليون جنيه .

وقد حددت كافة طوائف الشعب المصرى رفضها التعامل مع إسرائيل ، وأصدرت بيانات المقاطعة ومنها ما أعلنته شعبة المشغولات الذهبية بإيقافها التعامل مع الذهب الإسرائيلى الذى كان قد بدأ يحتل مكانة كبيرة فى السوق المصرية ، حيث كانت إسرائيل تصدر لمصر بنحو ١٠٠ مليون

دولار ذهب مضنع سنويا .

كما أن مطاعم المأكولات الأمريكية الشهيرة بالقاهرة تواجه أزمة حقيقية على حد تعبير أحد مديري مبيعات هذه المحلات حيث انخفضت نسبة رواد هذه المطاعم إلى ما يقرب من الـ ٥٠٪ فى الأيام الأخيرة .

بشهادة الأمريكان

ويبدو أن الإعلام الغربى قد استشعر جدية سلاح المقاطعة وأنه ليس كما يراه البعض زوبعة فى فنجان، والدليل على ذلك ماجاء فى صحيفة فاينتشيال تايمز البريطانية تحت عنوان "المصريون يقاطعون الشركات متعددة الجنسيات" وجاء فى الخبر أن الشركات الأمريكية والمتعددة الجنسيات فى مصر بدأت تشعر بحرارة المقاطعة الشعبية التى نظمها نشطاء غاضبون مما يعتبرونه تحيزاً أمريكيا تجاه إسرائيل وذلك وفقا لمحللين دوليين .

كما امتدت تلك الحملة -على حد قول الصحيفة- إلى الإنترنت ، حيث اعتبر المشاركون فى الحملة أن حروف كلمة "بيبسى" التى تطلق على المشروبات الغازية هى تعنى "ادفع كل بنس "مليم" لانقاذ إسرائيل" كما يسعى النشطاء المصريون الذين يقودون المقاطعة الاستهلاكية ضد الولايات المتحدة إلى اقناع المستهلكين بعدم التردد على المطاعم الامريكية التى تقدم الوجبات السريعة مثل ماكدونالدز ، وكنتاكى فرايد تشيكن، وتجنب الماركات المشهورة مثل سجائر فيليب موريس ، مارلبورو وكوكاكولا حتى بالرغم من أنها شركات مصرية حاصلة على ترخيص من تلك الشركات العالمية.

خسائر إسرائيل

وأشار تقرير صادر عن مكتب المقاطعة العربية التابع لجامعة الدول العربية إلى أن سياسة المقاطعة أرهقت إسرائيل اقتصاديا وما تزال من أهم الأسلحة التى يمكن استخدامها فى وجه إسرائيل..وأوضح التقرير أن المقاطعة كلفت إسرائيل سنويا منذ



مظاهرات الغضب فى المدارس والجامعات

■ المصريون يمسحون دموع فلسطين بالمقاطعة

■ إسرائيل تخسر ملايين أمام سلاح المقاطعة

إنشائها وحتى عام ٥٦ أكثر من ٥٠ مليون دولار ، ارتفعت إلى ٣٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٧٣ ، وحتى عام ١٩٨٣ بلغت خسائر الاقتصاد الإسرائيلى من جراء المقاطعة العربية ٤٥ مليار دولار فى مجال التجارة والاستثمار ، ثم تفاقمت هذه الخسائر لتصل لـ٨٧ مليار دولار عام ٩٨ .. وقد اتهم مكتب المقاطعة -فى بيانه للجماعة- واشنطن باتخاذ تدابير دولية عاجلة لتعويض الخسائر الفادحة التى منى بها الاقتصاد الإسرائيلى بسبب المقاطعة العربية .

وكان البيان الذى أصدره اتحاد الغرف التجارية المصرية مؤخراً دليلا واضحاً على الرفض التام للمنتجات الإسرائيلية ، فقد طالب البيان بالمقاطعة الاقتصادية نهائياً لإسرائيل ، وكان نحو ٤٠٠ ألف تاجر أعضاء فى الاتحاد العام للغرف التجارية قد اتخذوا قرار بمقاطعة المنتجات الإسرائيلية والتى تم تعريفها باعتبارها السلع والمنتجات المصنعة أو المعبأة فى إسرائيل ، والتى تدخل إلى البلاد بشكل رسمى ومكتوب عليها عبارة صنع فى إسرائيل .

وقد صرح خالد أبو إسماعيل (رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية) بأنه قد تم التشديد على شعبة المستوردين بعدم قيامها باستيراد أية سلع أو منتجات تكون إسرائيل طرفا أصيلا فى إنشائها ، حتى ولو كان بلد منشئها بلد آخر ، بيد أن مصطفى زكى رئيس شعبة المستوردين بالغرفة التجارية أثار إشكالية مهمة فى هذه القضية والخاصة بلجوء إسرائيل إلى عدم وضع اسمها على منتجاتها الخاصة بالتصدير للدول العربية ، وإنما تلجأ إلى طرف "ثالث" لكى يمدها بعلامات تجارية مكذوبة تحقيقا لصالحها الاقتصادية ، وهو أمر يجب وضعه فى الحسبان لدى التخطيط لعملية المقاطعة للبضائع الإسرائيلية ، وكذلك تعتبر البضائع مجهولة الهوية، والتى لا تحمل اسما لبلد الصنع ، بضائع إسرائيلية ينبغى مقاطعتها أيضا .

الشعب المصري تبنى المقاطعة

من الواضح أن الشعب المصرى قد تبنى سلاح المقاطعة وهو سلاح قوى وفعال ضد أعداء لا نملك أمامهم سلاحا أقوى فى الوقت الراهن على الأقل ، ولولا كفاءة هذا السلاح لما رأينا الأقوياء الذين يملكون كافة أسلحة البطش والإرهاب يتخوفون من أسلوب المقاطعة .

ويبقى دور لجان المقاطعة فى تفعيل هذا السلاح لضمان تأثيره القوى على جميع فئات الشعب ، وذلك عن طريق :

-التعرف على البضائع الإسرائيلى فى الأسواق ، والتعرف على الأطراف المصرية التى تشترك مع إسرائيل فى أى نشاط ، ومطالبة هذه الأطراف بفض هذه الشركات فورا .

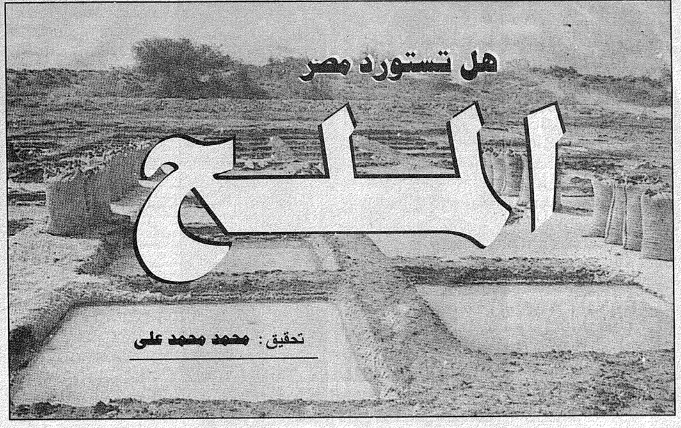
-دعوة المصريين عامة ، وبخاصة ربات البيوت إلى الامتناع عن شراء أية سلعة إسرائيلية ، واستبدالها بسلع بديلة حبذا لو كانت مصرية .

- دعوة الشباب والأطفال إلى المشاركة فى المقاطعة ودعوة أهاليهم إلى ذلك .

-دعوة الدولة المصرية والحكومات العربية إلى قطع العلاقات مع إسرائيل والتوقف عن ابرام صفقات كبيرة مع الشركات الأمريكية والبريطانية ، خاصة تلك التى تدعم إسرائيل .

- دعوة جميع المواطنين والمؤسسات ، وبخاصة رجال الأعمال إلى التبرع بسخاء لدعم صمود الشعب الفلسطينى فى مواجهة حملة البطش والتجويع الإسرائيلية .

وإلى أن يأتى الوقت الذى نمتلك فيه أسلحة أخرى إلى جانب المقاطعة فإن هذا هو السلاح المتاح .. ويبدو أن الشعب قد استوعب ذلك ، وبدأ بخوض حربا مستخدما فيها هذا السلاح القديم الجديد .



محافظة الإسكندرية تستقطع ٢٠٠٠ فدان من أحواض تركيز الملح وتمنحها لشركة استثمارية

صدق أو لا تصدق أن الشركة الوحيدة فى مصر التى تستخرج الملح مهددة بالتوقف وأن مصر سوف تستورد الملح الذى تعتمد عليه ١٤٠ سلعة كأحد خاماتها الرئيسية فى صناعاتها بخلاف أنه يدخل فى كل أنواع الطعام ، سوف يتم استيراده بالعملة الصعبة ، بجانب تشريد ١٦٠٠ عامل هم كل عمالها الفنيين ، سوف يحدث كل هذا إذا لم يتدارك المسئولون هذه الحقائق ويتدخلوا لدى محافظة الإسكندرية التى تؤجر مساحة ٢٠٠٠ فدان فى منطقة المكس لشركة النصر للملاحات بعقد رسمى منذ مائة عام ، وتدفع الشركة للمحافظة الإيجار المحدد سنويا بانتظام ويتجدد العقد كل ثلاث سنوات .. وفجأة ودون سابق إنذار قامت المحافظة بتأجير جزء من المساحة التى تشغلها أحواض الترسيب بالشركة إلى إحدى الشركات الاستثمارية لإقامة مصنع للبوليستر وردم الأحواض التى تنتج الملح ، وجاء مندوب الشركة لاستلام الموقع ووقف جميع عمال الشركة وحراسها له بالأسلحة وكادت تحدث مجزرة .

● النقابى محمد فؤاد دراهم رئيس النقابة العامة للمناجم والمحاجر يروى أحداث المهزلة الكارثة التى تسببت فيها محافظة الإسكندرية :

– شركة مصر هى الشركة الوحيدة فى مصر التى تستخرج الملح بكافة أنواعه ، وفى سبيل أداء مهمتها تم تخصيص مساحة ٢٠٠٠ فدان لها ومحرر عقد لها مع المحافظة وتدفع الشركة الإيجار السنوى المحدد بانتظام ويجدد العقد كل ثلاث سنوات .

وفى ظل برامج الإصلاح الاقتصادى فتح المجال للقطاع الخاص والاستثمارى لكى يقيم صناعات ملحية فى مصر .

وللأسف لم يتقدم أحد لإنشاء شركة لصناعة الملح وذلك لاحتياج هذه الصناعة إلى أراض واسعة وتكنولوچيا متطورة واستثمارات مالية كبيرة ، وكل هذا لا يعطى ثماره إلا بعد أكثر من ثمان سنوات على الأقل ، فأصبح توفير احتياجات مصر من ملح الطعام والأملاح الأخرى المخصصة للأغراض الصناعية والغذائية يقع على كل هذه الشركة ويتم تطوير إنتاجها سنويا وزيادته لتحقيق الاحتياجات الصناعية ومواكبة تزايد السكان ، وجرت محاولات فاشلة للاعتداء على أرض الاستغلال الخاصة بالشركة والتعاقد عليها مع المحافظة منذ ثلاث سنوات ، وقامت النقابة بمخاطبة الأجهزة المعنية لأهمية واستراتيچية صناعة الملح باعتبارها من السلع القومية التى يجب الحفاظ عليها ونتيجة لجهود النقابة – والكلام مازال للنقابى محمد فؤاد دراهم – ردت علينا الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بكتابها فى ١٠ /١٩٩٨/٨ وقالت إن الهيئة العامة راعت عند إعداد



مختار خطاب

فؤاد دراهم

■ بيع أرض الملاحات كارثة قومية ستؤثر على الأنشطة الصناعية والاقتصادية
■ ١٤٠ سلعة تعتمد على الملح كأحد خاماتها الرئيسية فى صناعاتها

استراتيجية التنمية الشاملة لمحافظة الإسكندرية وكذلك المخطط العام لمدينة الإسكندرية للحفاظ على كافة الملاحات .

وفجأة ..؟

وفجأة كما يقول رئيس النقابة وبعد عامين من الهدوء وفى أول نوفمبر ٢٠٠٠ جرت محاولات استقطاع ٢٠٠٠ فدان من أحواض تركيز الملح المخصص لهذه الصناعة بمنطقة المكس لجعلها منطقة صناعية وبالفعل تم بيع ٢٠٠ فدان منها للشركة المصرية السعودية للبتروكيماويات الذى حضر مندوبها - لواء سابق - للإرهاب لاستلام الأرض التى تحوى الأحواض الخاصة بالتركيز .. وقامت النقابة بشرح الموقف للسيد المحافظ والأجهزة المعنية موضحة أنه لا يجوز تخصيص أرض لشركة أخرى غير شركة النصر للملاحات المؤجرة للأرض وتدفع إيجارها وفقا للعقد المبرم مع المحافظة بصفة منتظمة .

وعلمت النقابة أن الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء قد وجه كتابا إلى جميع المحافظين فى شهر إبريل الماضى بعدم فسخ أى عقد مع أى شركة من شركات قطاع الأعمال أو القطاع العام أو الخاص باستغلال المحاجر والخامات المختلفة .

وقام السيد المحافظ بتحويل الكتاب إلى السيد سكرتير عام المحافظة مع سؤال هل يوجد فى مدينة الإسكندرية ؟ بعض المحاجر والخامات المختلفة فى مدينة الإسكندرية ولعل السكرتير العام نسى أو تناسى أن هناك ملاحات فى منطقة المكس لإنتاج الملح فكتب للسيد المحافظ بأنه ليس هناك بالإسكندرية أى محاجر كتلك التى ذكرها السيد الدكتور رئيس الوزراء فى كتابه .. مع أن هذا يتعارض مع ما جاء بكتاب رئيس الوزراء وقامت المحافظة ببيع ٢٠٠ فدان من أرض الملاحات .

كارثة قومية

ويقول رئيس النقابة لم تسكت وأبلغنا رئيس الشركة القابضة للصناعات الكيماوية التى كتبت فى نفس اليوم ٢٠٠٠/١١/٥ إلى الدكتور مختار خطاب وزير قطاع الأعمال لوقف هذه الإجراءات لأنها فى حالة تنفيذها تمثل كارثة قومية لصناعة الملح وكافة الصناعات والأنشطة التى تعتمد عليها .

وفى نفس اليوم تفضل السيد الدكتور وزير قطاع الأعمال بمخاطبة السيد اللواء محافظ الإسكندرية وشرح له أبعاد هذه الكارثة الصناعية والاقتصادية والغذائية مطالبا إياه باتخاذ الإجراءات التصويبية لخطورة الموقف .

وقد أبلغت الشركة من السيد الدكتور رئيس المجلس الشعبى للمحافظة يوم ٢٠٠٠/١١/١١ بإنشاء منطقة صناعية جديدة ، وتم اختيار موقع آخر بعيدا عن شركة النصر للملاحات بمسطح ٣٥٩٣ فدانا بمنطقة النهضة وبحدود مختلفة عن المنطقة المقترحة السابقة وسيتم عرض الموضوع على المجلس الشعبى للمحافظة بجلسة ٢٠٠٠/١١/١٢ واعتبرنا الموضوع قد انتهى عند هذا الحد .

أحداث جديدة ..

وتوالت الأحداث بعد ذلك على النحو التالى .. فى يوم ٢٠٠٠/١١/١٤ حضر إلى موقع الشركة مندوب من الشركة السعودية المصرية لاستلام الأرض المخصصة للشركة من محافظة الإسكندرية لإقامة مصنع لإنتاج البوليستر وتقع هذه الأرض داخل حوض التركيز الخاص بالمحلول الملحى وسدد ثمن الأرض للمحافظة وقدرها ثلاثة ملايين جنيه ونصف مليون جنيه تقريبا قيمة رسم النظر والتأمين لقطعة الأرض التى تقع داخل أحواض التركيز نفسها وطلب المندوب عدم تعرض شركة النصر له وتمكينه من ردم أحواض التركيز علما بأن أحواض التركيز مبطنة بطبقة ملحية ارتفاعها ٨٠ سم حيث يتم بعد ذلك حصد ما يعلوها سنويا من الملح وتتكون هذه الطبقة الملحية فى حوالى ثمان سنوات فاتخذت إدارة الشركة الإجراءات القانونية وهى إبلاغ الشرطة والنيابة العامة وقام العاملون بالشركة باتخاذ الإجراءات التى تحفظ للشركة أرضها بالوقوف حفاظا منهم على استمرار هذه الصناعة وإهدار المال العام ومنع كارثة أن تقوم مصر باستيراد الملح من الدول الأجنبية وبالعملة الصعبة وحفاظا على استمرار حياتهم المعيشية وقاموابحراسة الموقع فى ورديات منتظمة منذ يوم ٢٠٠٠/١١/١٥ وحتى الآن .

محاولة استصدار قرار

وفى صباح يوم ٢٠٠٠/١١/٢١ نشرت إحدى الصحف القومية خبراً مفاده أن رئيس المجلس الشعبى بالإسكندرية حصل على موافقة اللجنة الدائمة بإقامة منطقة صناعية على مسطح ٢٠٠٠ فدان وأن المحافظة وافقت على هذه المنطقة وتقدمت إلى الهيئة العامة للاستثمار ولاتخاذ الإجراءات لاستصدار قرار من السيد الدكتور رئيس الوزراء لجعلها منطقة صناعية تتمتع بأحكام ضمانات وحوافز الاستثمار .. واتضح من الخبر أنها نفس المنطقة موضوع النزاع

رأى الوزير

وتنشر " العمل " نص خطاب السيد الدكتور مختار خطاب وزير قطاع الأعمال العام الذى بعث به إلى السيد اللواء محافظ الإسكندرية قال فيه :

"إن شركة النصر للملاحات قد أفادت بحضور هشام عباس ممثلا للشركة السعودية المصرية للبتروكيماويات لاستلام ٢٠٠ فدان من أرض الملاحات بدعوى تخصيصها للشركة المذكورة من قبل محافظة الإسكندرية وقامت شركة النصر للملاحات بالاعتراض على هذه الإجراءات وعند قيام شركة النصر للملاحات باستطلاع الموقف من محافظ الإسكندرية ، نما إلى علم المسئولين بالشركة أن هناك مذكرة "جارى عرضها" على المجلس الشعبى للمحافظة بتخصيص ٢٠٠٠ فدان من أحواض التركيز الخاصة بملاحة المكس لانشاء منطقة صناعية عليها رغم أن هذه الأرض محرر لها عقد استغلال مع المحافظة وتقوم الشركة بتسديد حق الاستغلال سنويا وبصفة منتظمة .

واستطرد وزير قطاع الأعمال قائلا : ولما كان هذا الإجراء فى حالة تنفيذه سيؤدى بصفة قطعية

" البقية ص ٥٦ "

قط وفار .. جنيه ودولار !!

كنا ونحن صغار ، أو أكبر قليلا ، نحاول أن نلهو مثل الكبار ، فطبعا نقوم بمظاهرة احتجاجية ، تأخذ طريقها من نقطة التجمع أمام باب الشقة ، حتى نقطة التمركز الرئيسية أمام غرفة مكتب والدى ، لنردد الهتاف الشهير " أربعة بجنيه .. أربعة بجنيه " يعنى الواحد بربع جنيه " وهو ما يعنى فى لغة المظاهرات التى نعرفها ، مطالبة حالة دالة بزيادة المصروف ، نظرا لانخفاض القوة الشرائية للبند المرصود أمام التضخم وغلاء المعايش !! .. ومرت الأيام ليصبح الهتاف حقيقة مع تعديل بسيط فالأربعة جنيهات تقريبا بدولار وأول تحد يواجه المجلس النيابى الجديد والحكومة الجديدة هو تلبية حاجات الهاتفين ، من الغلابة والموظفين ، والشباب والعاطلين ، الذين يهدهم الدولار ، وتأثيره على غلاء الأسعار .

وبقدر تفاوت الآراء حول أسباب ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه المصرى هناك أيضا تفاوت فى الآراء حول أثر هذا الارتفاع سواء على الاقتصاد المصرى ككل أو على المواطن المصرى ، وهو ما يجعل التعامل مع قضية سعرالصرف فى مصر فى غاية التعقيد والصعوبة ،هو ما يتطلب قراءة هادئة فى احتمالات المكسب والخسارة بسبب هذه الأزمة ، وكان الله فى عون الحكومة

■حسام الدين السيد

يشير تقرير الأداء الاقتصادى أن التحديات المطلوب مواجهتها تتركز فى:

– صعوبة حصول المواطن العادى على الدولار عندما يحتاج إليه من أجل الأغراض الضرورية كالسفر للحج أو العمرة أو زيارة الأقارب أو للعلاج أو للدراسة فى الخارج وسوف يواجه المواطن بأزمة نقص المعروض من الدولار ، ولن يحصل على كل ما يريد بسبب تشدد البنوك وشركات الصرافة فى بيع الدولار للجمهور فى حدود ١٠٠٠ دولار ، وقد يحتاج الفرد إلى إذن أو واسطة من أجل ذلك .

– إدراك المستثمرين المحليين والأجانب عند مستوى معين أن الحكومة لن تستطيع مواصلة ضخ الأموال فى السوق للحفاظ على استقرار سعر الصرف سيؤدى إلى حدوث هجمة مضاربة على الدولار ، ويتراجع الاستثمار الأجنبى المباشر ممايعطل العديد من المشروعات ويفقد العاملين بها ،وظائفهم ، و ينضمون لجيش العاطلين الذين يقاربون الثلاثة ملايين عاطل .

– تتسبب أزمة سعر الصرف فى ارتفاع فاتورة الواردات وبالتالى سيؤدى ذلك إلى ارتفاع فاتورة المعيشة للمواطن ، حيث إن ١٦.٥ ٪ من الواردات المصرية سلعاً غذائية مثل القمح والسكر والزيت والجبن والأدوية ، وهناك ارتفاعا فى أسعار العديد من السلع الأساسية مثل السكر الذى ارتفعت أسعاره فجأة بنسبة ٥٣ ٪

ارتفاع الأسعار

ويشير تقرير حديث صادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى ارتفاع أسعار أهم السلع ، فقد ارتفعت أسعار الوقود بنسبة ٧.٩٪ باستثناء البنزين وارتفعت أسعار المواد الغذائية عموما بنسبة ٢.٣ ٪ وشمل ارتفاع الأسعار الأسماك والألبان واللحوم والخضروات وكذلك ارتفعت أسعار الملابس بنسبة ٢.٧٪ وارفعت تكاليف الخدمات الصحية بنسبة ٣.٨٪ وقد بدأ المواطن العادى يستشعر هذا الارتفاع فى الأسعار للعديد من السلع المستوردة مثل أجهزة الكمبيوتر والأخشاب وقطع الغيار ، ومن ثم يمكن القول إن المواطن المصرى بدأ بالفعل يدفع فاتورة هذه الأزمة المتفاقمة فى سعر الصرف رغم أن الموجة الحقيقية للتضخم وارتفاع الأسعار الناتجة عن ارتفاع سعر الصرف لم تصل بعد إلى الاقتصاد المصرى ، لأنه من المعروف أن هناك زمن تأخير لوصول التقلبات فى سوق النقد إلى أسواق السلع أى من المتوقع أن يكون هناك مزيد من الارتفاع فى الأسعار خلال الشهور القليلة القادمة .

– وتتأثر مدخرات الأفراد بالجنيه المصرى ، حيث ستفقد هذه المدخرات نسبة من قوتها الشرائية تعادل نسبة انخفاض الجنيه مقابل الدولار ، وصلت إلى ١٥.٣ ٪ حتى آخر سبتمبر ٢٠٠٠ وهذا يعنى أن من لديه ١٠٠ جنيه مصرى مدخرات ستصبح قيمتها بالقوة الشرائية الدولية أقل من ٨٥ جنيها فقط والباقى التهمته أزمة الدولار .

للارتفاع فوائد

ورغم كل ما سبق إلا أن الكثيرين من العاملين فى الاقتصاد المصرى وخاصة المصدرين يؤيدون ارتفاع الدولارمقابل الجنيه ، حيث يؤدى ذلك إلى انخفاض أسعار صادراتهم بالدولار ويزيد الطلب العالمى عليها ويزيد من حصيلتهم من الصادرات ويشجع على زيادة الإنتاج .

والبعض يرى أن ارتفاع الدولار مقابل الجنيه المصرى يؤدى إلى ارتفاع فاتورة الواردات التى وصلت إلى حوالى ١٦ مليار دولار ، وهذا سيؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وبالتالى زيادة الطلب على الإنتاج المحلى ، ومن ثم تنشيط الإنتاج والاستثمار إلا أن هذا الأثر يتوقف على هيكل الواردات والتى تتمثل فى ١٦.٥ ٪

من السلع الاستهلاكية وحوالى ٨٢ ٪ من السلع الوسيطة ، وهو ما يعنى رفع أسعار الواردات ورفع أسعار المنتجات المحلية بسبب ارتفاع تكاليف السلع الوسيطة المستوردة التى تستخدم فى إنتاجها كما أن رفع فاتورة الواردات يزيد الطلب على الدولار ، ويؤدى إلى مزيد من الارتفاع فى سعره مقابل الجنيه ويدخل الاقتصاد فى دائرة مفرغة.

ويمكن إيجاز الأثر على المواطن العادى إذا تصورنا أن بائع القماش قام بجعل مقياس القماش وهو المتر يعادل ٨٠ سنتيمترا بعد أن كان ١٠٠ سنتيمتر مع بقاء السعر ثابتا للمتر الجديد فإن المواطن الذى كان يشترى ٥ أمتار " من فئة المتر ١٠٠ سنتيمتر " ليصنع منها جلباباً أصبح مضطرا لشراء ٦ أمتار " من فئة المتر ٨٠ سنتيمترا " ليحصل على نفس الجلباب وهو ما يعنى ارتفاع الفاتورة التى يدفعها المواطن .

أسباب دولية

لقد تضاربت الآراء والتفسيرات التى يقدمها خبراء الاقتصاد والمهتمون بسوق النقد بشأن أسباب أزمة سعر الصرف فى الاقتصاد المصرى ، ووفق ما يؤكده خبراء مركز الدراسات الاقتصادية هناك أسباب متعلقة بالوضع العالمى للدولار الأمريكى ، وهذه الأسباب لا ترتبط مباشرة بالاقتصاد المصرى، حيث من متابعة تطور أسعار صرف الدولار فى مواجهة العملات العالمية الأخرى سوف نجد أن الدولار قد اشتدت قوته أمام العملات الأخرى منذ منتصف التسعينيات وأصبح له الصداره بسبب الوضع الاقتصادى القوى لدولة الدولار ، وبسبب السياسة النقدية الأمريكية وخاصة سعر الفائد على الدولار ، وهو ما جعل معظم العملات العالمية تفقد نسباً كبيرة من قيمتها أمام الدولار الأمريكى ، ومنها الجنيه المصرى .

أما الأسباب المتعلقة بهيكل الاقتصاد المصرى فهى أسباب عارضة ولكنها تركت أثرا واضحا على الاقتصاد المصرى امتد لأكثر من عام ثم بدأ أثرها فى التراجع وبعضها الآخر أسباب هيكلية فى الاقتصاد المصرى أهمها الركود الذى يحدث فى بورصة الأوراق المالية على فترات متباعدة يؤدى إلى تحقيق خسائر للمتعاملين من الأجانب مما يدفعهم إلى تسييل بعض استثماراتهم فى أذون الخزانة والأسهم والخروج من السوق

– تدنى عوائد السياحة والتراجع الذى حدث فى أسعار النفط ، وأثر ذلك على عوائد الدولة من العملات الأجنبية ، و كذلك تراجع إيرادات قناة السويس وتحويلات المصريين بالخارج وهى الموارد الأربعة الأساسية للعملات الأجنبية فى الاقتصاد المصرى .

– تأثر الاقتصاد المصرى فى السنوات الثلاث الماضية بالأزمة المالية فى دول جنوب شرق آسيا والتى جاءت فى صورة زيادة الاستيراد المصرى من هذه الدول بسبب انخفاض أسعار منتجاتها مما أدى إلى زيادة الطلب على الدولار من قبل المستوردين وأدى إلى ارتفاع أسعاره .

– قيام بعض الشركات بالمضاربة على الدولار من خلال شركات تعمل فى الخفاء على شبكة الإنترنت باسم عمليات " FOR-EX " وقيامها بتحويل الدولار إلى الخارج هذا إلى جانب قيام بعض شركات اليانصيب بتحويل ٣٠٠ مليون دولار من مصر إلى حسابها فى إيطاليا عن طريق البنوك المصرية .

– زيادة المضاربة على الدولار من جانب الأفراد وشركات الصرافة وانتشار الشائعات حول توقع مواصلة الدولار الارتفاع واحتمالات لجوء الحكومة لاتخاذ قرار بتخفيض قيمة الجنيه المصرى فيما عرف بالعامل النفسى مما جعل الكثيرين يحتفظون بالدولار من أجل جنى مزيد من الأرباح ، وفى مقدمة الجهات التى بدأت تحتفظ بالدولار شركات السياحة والفنادق .

حكاية الدولار مع الجنيه

فى مايو ١٩٦٢ أعلنت مصر بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى أن سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكى على أساس كل جنيه مصرى يعادل ٢.٣ دولار أمريكى وظل هذا السعر ثابتا طوال فترة طويلة أخذ بعدها الجنيه فى التراجع أمام الدولار حتى وصل فى بداية عام ١٩٩١ إلى أن أصبح الدولار يعادل ٣٢٠ قرشا وذلك بعد قيام الحكومة المصرية بتخفيض قيمة الجنيه أمام الدولار بنسبة ٣٥٪ ، وذلك فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى بالتعاون مع صندوق النقد الدولى ومنذ ذلك الوقت تم تثبيت الجنيه أمام الدولار الأمريكى عند ٣٢٠ قرشا للدولار ، ومنذ عام ١٩٩١ وحتى عام ١٩٩٤ لم يتغير سعر الجنيه أمام الدولار سوى بمقدار ٣٪ فقط ، وظل سعر الدولار يتراوح حول ٣٣٣ قرشا حتى عام ١٩٩٨ وخلال هذه الفترة وأثناء دخول مصر فى برنامج الإصلاح الاقتصادى والهيكلى مع صندوق النقد الدولى رفضت مصر تماما ضغوط الصندوق عليها لتخفيض قيمة الجنيه المصرى ، وبدأ الخبراء الدوليون يوجهون الانتقادات لسياسة مصر فى مجال سعر الصرف فى حين أن الحكومة المصرية كانت ترد دائما على هذه الانتقادات بأنها تتبع سياسة سعر الصرف " المعوم المدار " أى أنها تترك سعر الصرف حرا ، ولكن تديره بطريقة غير مباشرة وأنها لا تستطيع التدخل لتخفيض قيمة الجنيه .

فى الربع الأخير من عام ١٩٩٨ بدأ الدولار يزحف أمام الجنيه المصرى ليصل إلى حوالى ٣٤٧ قرشا للدولار لأول مرة ، وهو الأمر الذى أثار قلق البنك المركزى المصرى وجعله يسرع بالتدخل لضبط سعر الصرف عن طريق ضخ كمية كبيرة من النقد الأجنبى وقيام الإدارة العامة للرقابة على النقد بالبنك المركزى المصرى بتوجيه تهديدات شديدة اللهجة لأصحاب شركات الصرافة بسحب تراخيص الشركات التى يثبت تورطها فى رفع سعر الدولار ، وتم بالفعل غلق بعض الشركات بل إن التهديدات وصلت إلى تهديدات رسمية بالاعتقال لأصحاب هذه الشركات وهدأ سوق النقد المصرى بعد هذا التدخل من جانب البنك المركزى ولكن كانت النار مازالت تحت الرماد وبدأت الأزمة فى الاشتعال من جديد فى فبراير ١٩٩٩ حيث بدأ سعر الدولار مقابل الجنيه فى الارتفاع مرة أخرى ليتعدى ٣٤٨ قرشا للدولار وذلك لعدة أسباب أدت إلى نقص المعروض من الدولار وزيادة الطلب عليه وسارع البنك المركزى مرة أخرى إلى ضخ الأموال فى السوق للسيطرة على ارتفاع الأسعار ، وأخذت المبالغ التى يضخها البنك المركزى فى التزايد والتراكم من ٥٠ مليون دولار قبل يوليو ١٩٩٦ وحوالى ٨٠ مليون دولار من يوليو ٩٦ حتى يوليو ٩٧ لتصل فى مجموعها عن تلك السنوات إلى ٢.٥ مليار دولار فى ١٩٩٨ ووصل معدل الأموال التى يضخها البنك المركزى إلى حوالى ٧ ملايين دولار يوميا حتى منتصف ١٩٩٨ ثم ارتفع هذا المعدل ليصل إلى ١٧ مليون دولار يوميا حتى فبراير ١٩٩٩ وقد أدى هذا إلى فقد البنك المركزى حوالى ٦ مليارات دولار من الاحتياطى لينخفض من ٢٠.٦ مليار دولار إلى حوالى ١٥ مليار دولار .

وقد تكبد البنك المركزى المصرى حوالى ٤٨٠ مليون جنيه خسائر كفرق فى السعر الرسمى للدولار " ٣٤٠ قرشا " وسعر بيعه فى السوق " ٣٤٨ قرشا " حتى نهاية ١٩٩٨ ولكن الدولار لم يتوقف عن الارتفاع ولم يستجب سعر الصرف لتدخلات البنك المركزى وواصل الارتفاع حتى وصل إلى ٣٨٣.٥ قرشا فى الأسبوع الأخير من سبتمبر ٢٠٠٠ وبدأ البنك المركزى فى عدم التحمس لضخ مزيد من النقود فى السوق خوفا على الاحتياطى .

٧٥ ٪ من النساء المشتغلات يطلبن :

التقاعد فى سن الخامسة والخمسين بمعاش كامل

فيما قرأناه ، من الأخبار اليومية الجارية .. أن عددا من الموظفات ممن تجاوزن سن الخمسين فى مؤسسات مختلفة تقدمن بالتماسات رسمية يطالبن فيها برغبتهن فى التقاعد بمعاش مبكر ، ومع أن " التقاعد بمعاش مبكر " سمحت به الدولة للرجال فى عدد من المؤسسات بإيعاز وتشريع من الدولة نفسها .. إلا أن التماسات هذا العدد من الموظفات رفضت جميعها " نظرا لحاجة العمل إليهن "!

ولسنا ندرى بالضبط : هل جاء رفض الدولة ، مستندا إلى حاجة العمل فعلا إليهن ؟ أم لأن نسبة إشغال المرأة للوظائف العامة مازالت أقل بكثير من نسبة إشغال الرجل لها ،وبالتالى فإن الدولة من جانبها حريصة على أن تحتفظ للمرأة بمكانتها ومكانها فى العمل العام .

وسواء أكان أى السببين أوكلاهما وراء هذا الرفض إلا أن الخبر تحول بعد ذلك إلى أخبار مطولة ومقالات ونداءات جماعية من جانب النساء المشتغلات ، ومؤداها جميعا أنهن يقترحن تقاعد المرأة فى سن الخامسة والخمسين وبمعاش كامل ، وتحت شعار " التكريم لجهودها فى مجال الخدمة العامة من ناحية واحتراما لأعمارهن فى هذه المرحلة من العمر ، من ناحية أخرى .

ولأن الاقتراح فى حد ذاته يكشف عن جانب من الجوانب المضيئة فى تقدير المرأة المصرية لذاتها ولدورها فى الحياة .. فإننا نطرح الاقتراح على عدد ممن يعنيهم الأمر .. أمر العمل .. وأمر المرأة والعمل .. لكى نستمع إلى آرائهم ، ومن بينهم صاحبات القضية أنفسهن .

تحقيق : **انتصار سليمان**

فى البداية يحدثنا الأستاذ عبد الحليم القاضى الخبير العربى الدولى فى التأمين الاجتماعى وأول المؤيدين لهذه الفكرة مؤكدا تطبيقها فى كثير من الدول المتقدمة مثل أستراليا والنمسا وبلچيكا وبولندا وشيلى وجنوب أفريقيا حيث وصل سن تقاعد الرجل إلى ٦٥ سنة وإلى ٦٠ سنة للمرأة وفى الدانمارك إلى ٦٧ سنة للرجل و٦٢سنة للمرأة وفى اليونان ٦٢ سنة للرجل و٥٧ سنة للمرأة وفى سويسرا ٦٥ سنة للرجل و٦٢ سنة للمرأة وفى بعض الدول وصل سن تقاعد الرجل إلى ٦٠ سنة وللمرأة ٥٥ سنة مثل الأرجنتين والصين واليابان وكولومبيا وإيران وإيطاليا وروسيا وفيتنام ولبنان واليمن والعراق والسودان وموريتانيا والأردن والبحرين وليبيا والكويت وفى تونس إذا كانت المرأة ترعى ثلاثة أبناء وفى سولفينيا وسلوفاكيا يصل سن تقاعد المرأة إلى ٥٣ – ٥٧ سنة حسب عدد الأولاد

وقد لجأت هذه الدول إلى تطبيق هذا النظام بالرغم من تكلفته التى تشمل تكلفة مزايا المعاش المبكر من حيث احتساب الضرائب التى كان يدفعها أصحاب المعاش المبكر قبل تقاعدهم وكذلك اشتراكات التأمين التى كانت تحصل منهن قبل التقاعد .

ويؤكد عبد الحليم القاضى أننا لا نقل احتراما للمرأة وتقديرا لدورها فى البيت والعمل عن هذه الدول وقد يعتقد البعض أن تقاعد المرأة مبكرا عن الرجل سوف يحرمها من المساواة بالرجل فى الحصول على الدرجات والمناصب العليا وبالتالى فإن التقاعد المبكر لايعتبر ميزة لها وإنما يعتبر إضاعة لفرص الترقى التى يحصل عليها الرجل بينما تحرم منها المرأة ولكن الرد على ذلك يقول بأن هذا التشريع يضع فى اعتباره الأغلبية المنتفعة لا الأقلية .

وقد لجأت معظم الدول لإعطاء المرأة هذه الميزة لأسباب عديدة منها أن طبيعة المرأة وما تعانيه من ضعف ووهن فى العظام بسبب الحمل والوضع لا يمكنها من مواصلة الإنتاج بنفس الطاقة حتى بلوغ سن الشيخوخة المحدد للرجل ، كما أن المرأةالعاملة تتحمل أعباء ثقيلة فى حياتها فهى تقوم بعملها علاوة على التزاماتها المنزلية أى أنها تقوم بجهد مضاعف لجهد الرجل الذى يقوم بنفس العمل وقد لا يشارك زوجته فى أعباء المنزل .

كما أن التقاعد المبكر للمرأة سوف يفتح فرص العمل للشباب من الجنسين الأمر الذى سوف يؤدى بدوره إلى زيادة الإنتاجية مقارنة بإنتاجية المرأة العاملة التى تجاوزت الخمسين.

لابد للتأمينات من دراسة متخصصة

ويقول الأستاذ محمد عطية سالم المحامى ووكيل أول وزارة القوى العاملة سابقا .

فكرة خروج المرأة العاملة إلى المعاش فى سن الخامسة والخمسين طرحت نفسها على عدد كبير من السيدات العاملات بعد أن طلبت أعداد كبيرة منهن الخروج بمعاش مبكر غير أن ظروف عملهن حالت دون ذلك . وإنى أتوقع أن أكثر من ٧٥ ٪ من السيدات المشتغلات ، موافقات على قانون يسمح للمرأة بالتقاعد فى سن الخامسة والخمسين .

قلت وماذا عن تصورك لموقف التأمينات الاجتماعية من هذا القانون لكى يتم صدوره

قال لابد من عمل دراسة جيدة للوضع الحالى للتأمينات الاجتماعية لأن هناك خمس سنوات كاملة سيتم خصم اشتراكها الشهرى للمؤمن عليهن وهذا الخصم سوف يؤثر بالطبع على الموقف المالى للتأمينات فى



حالة تطبيق القانون لمنح مزايا المعاش المبكر للسيدات العاملات اللاتى بلغن الخامسة والخمسين لذا فمن البديهى ألا يتم التفكير فى هذا الاقتراح إلا بعد دراسة متخصصة للموقف المالى للتأمينات والتأكد من كيفية إتمام سداد هذا العجز .

صاحبات القضية

ماذا عن صاحبات القضية ؟

إنهن موافقات على هذا الاقتراح شديد الموضوعية .. وبشدة إنهن فى مسيس الحاجة إلى صدور هذا القانون الذى يعطى للمرأة العاملة حق الخروج إلى المعاش فى سن الخامسة والخمسين والأسباب الموضوعية لديهن كثيرة ومنطقية .

السيدة / عواطف محمد سالم الموظفة بوزارة الزراعة تقول يخطئ من يعتقد أن مسئولية المرأة تنتهى باعتلائها منصبا قياديا مع كبر سن الأبناء وتحمل مسئولياتهم بأنفسهم إذ العكس هو الصحيح !

فكلما كبر الأبناء وكلما اعتلت الأم الموظفة أعلى المناصب زاد هذا من جهدها وطاقتها فى العمل وفى البيت معا فالمنصب القيادى يحتاج إلى عمل متواصل وجهد مستمر يشغل اليوم كله وليس ساعات العمل فقط ، كما أن الأبناء يحتاجون إلى رعاية مستمرة فكلما كبروا زادت مطالبهم واحتياجاتهم حتى إذا تزوج الأبناء واستقلوا بحياتهم فإن الظروف تفرض على " الجدة " التى هى موظفة أن ترعى أحفادها بدلا من أمهم المشغولة بعملها وتكوين مستقبلها .

فمتى تستريح إذن فى ظل هذه الحياة المزدوجة بالمتاعب والمسئوليات المرهقة ؟ أليس من حق المرأة العاملة أن تستريح من العمل قبل وصولها إلى سن الستين ؟ وهل يمكن أن تتوفر هذه الراحة دون أن تحصل على مستحقات المعاش المادية كاملة دون نقصان ؟

أتمنى أن تهتم الجهات المسئولة بدراسة هذه الفكرة وتطبيقها أسوة بدول كثيرة متقدمة خاصة وأن الحكومة المصرية حريصة على المرأة وصحتها وكيان أسرتها .

أمراض المهنة

بينما تؤكد السيدة نوال أحمد سعيد عاملة بالترنك بشركة الاتصالات أن قانونا كهذا سوف يحمى سيدات عاملات فى مهن تؤثر على صحتهن مثل مهنة عاملات شركة الاتصالات فهن كثيرا ما يصبن بضعف السمع نتيجة لطبيعة عملهن كذلك عاملات المصانع اللاتى يصبن بدوالى الساقين وغيرها من أمراض المهنة وتظل العاملة طوال مدة خدمتها معرضة لهذه الأمراض لذا فمن حقها أن تخرج إلى المعاش قبل خمس سنوات من سن تقاعد الرجال خاصة وأن عمل المرأة فى بيتها وواجباتها تجاه الأسرة لا تنتهى أبداً .

ضرورة صحية

وأما الأستاذ الدكتور منتصر الصقيلى مدرس أمراض القلب والأوعية الدموية بكلية طب الزقازيق .. فيحدثنا عن المرأة فى فترة ما قبل سن الخامسة والخمسين من منظور بيلوچى فيقول :

يبدأ سن اليأس عند المرأة من سن ٤٥ إلى ٥٠ حيث يؤدى انقطاع الطمث إلى تغيرات هرمونية تحدث بدورها خللا فى جسم المرأة وعندئذ تبدأ شكوى أغلبية السيدات من القلق والتوتر والصداع والعرق الغزير وذلك بسبب نقص هرمون " الاستروچين " هذا الهرمون الذى يشكل حماية طبيعية للمرأة طوال تواجده فى الجسم .

فإذا ما نقص هذا الهرمون فى تلك المرحلة من العمر .. فإ المرأة تصبح عرضة لأمراض كثيرة مثل الشرايين التاجية وضغط الدم العالى وشلل الأطراف وهشاشة العظام .

وبالتالى فإن طاقتها فى العمل تضعف فى هذه السن ومن هنا فإن تقاعدها فى سن الخامسة والخمسين يصبح ضرورة صحية تتيح لها الراحة والوقاية من الضغط العصبى فى العمل .

ويضيف الدكتور الصقيلى قائلا: كما أن هناك فرقا بين سن الزوجة وسن الزوج هذا الفرق يظهر بوضوح عند خروج الزوج للمعاش فى هذا الوقت الذى لاتزال زوجته على قيد العمل . وهذا الوضع كثيرا ما يكون سببا فى القلق والتوتر اليومى فى البيت مما ينعكس أثره على نفسية الزوج والزوجة وإثارة المشكلات فلماذا لا يكون هناك فرق أيضا فى سن تقاعد الزوجة ؟

إلى ماشاء الله ؟

لايتسع الموضوع لكل السيدات المشتغلات اللاتى قابلتهن وقد اتفقن جميعا على المطالبة بهذا القانون الذى يحلمن بصدوره فى أسرع وقت ممكن .

على أن هناك من السيدات المشتغلات سابقا من يرفضن هذا

الاقتراح ويطالبن بالمساواة مع الرجل فى سن المعاش حتى آخر لحظة من العمر الوظيفى .

الأستاذة فاطمة عبد الهادى " موجه أول لغة إنجليزية سابقا " تقول : عندما تقاعدت من العمل شعرت أن الدنيا قد انتهت وأننى لم يعد لى كيان أو وجود ، بالأمس كنت فى منتهى القوة والصحة يومى منظم وممتلئ بالحيوية والحركة أحب كل زملائى وزميلاتى والجميع يحبوننى بيننا مشاعر أخوة وصداقة فضلا عن مشاعر الزمالة وكلنا ملضومون فى منظومة العمل بأهداف عليا فى مجال التنوير بالعلم والتعليم بعد أن وصلنا إلى سن الخبرة وعطاء العقل فى أزهى حالات النضج والصفاء كل هذا انتهى بالتقاعد داخل كهف المعاش فى سن الستين ، فما بالك بالمعاش فى سن الخامسة والخمسين ؟! إن هذا يعنى الموت المعنوى قبل خمس سنوات من الموعد !!

إننى أعتقد أنه مهما كان تعب العمل ، وعناء المواصلات فى الذهاب إليه وورود أفعال بعض التناقضات داخل بعض المؤسسات أو كلها .. فإن اكتئاب البيوت وملل الحياة فى ظل التقاعد أصعب بكثير لذا أتمنى لو أننا تركنا نعمل دون تقيد بسن التقاعد .

فطالما أن الرجل والمرأة لديهما القوة والصحة والخبرة فلماذا لا نستفيد من خبرة كل منهما إلى ماشاء الله ؟!

" وأما الأستاذة ليلى الوزيرى " رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين والمعاشات " سابقا " فهى تؤيد الاقتراح بإحالة المرأة إلى المعاش فى سن الخامسة والخمسين ولكن بشرط ، هذا الشرط يقف فى المنتصف تماما بين أمانى الراغبات فى الخروج إلى المعاش فى سن الخامسة والخمسين .. والراغبات فى التقاعد على قيد العمل حتى سن الستين .. فهى تقول :

هناك فرق بين المصطلحين :

الأول : اختصار سن تقاعد المرأة إلى ٥٥ سنة والثانى : حصولها على مستحقاتها القانونية كاملة.. وفى رأيى أن يتم ذلك بمحض اختيار المرأة وليس بإجبارها على الخروج فى سن الخامسة والخمسين فالتى تريد الخروج فى هذه السن يعطى لها هذا الحق مع الحصول على مستحقاتها القانونية لسن المعاش العادى كاملة والتى تريد أن تظل حتى سن الستين .. تظل فذلك يعطى للأخيرة فرصة اعتلاء المناصب القيادية ومساواتها بالرجال .

إذن الشرط هو : حرية الاختيار فى الخروج إلى المعاش وفى اعتقادى أن هذا يتحمل فى مضمونة وجوهره .. تكريم المرأة العاملة فى البيت .. وفى المؤسسة .

دراسة عملية

وينهى الأستاذ محمد الصياد رئيس قطاع التخطيط وبحوث الاستثمار والمعلومات بوزارة التأمينات والمنتدب حاليا رئيسا لصندوق التأمين على العاملين بالحكومة ، الحديث مؤكدا أن فكرة كهذه من الصعب تحقيقها إلا بعد دراسة من الخبير الاكتوارى وهو شخص يتلقى دراسات تؤهله لمعرفة تكلفة المزايا المستقبلية فى ضوء الخبرة السابقة وتوقعات المستقبل ، وهذه الدراسة تأخذ فى الاعتبار العديد من العوامل منها سن التقاعد وذلك باعتبار أن النظام التأمينى نظام ممول من الاشتراكات التى يودعها العامل وصاحب العمل، و بالتالى يجب أن يكون هناك توازن بين الاشتراكات التى يتم تحصيلها حتى تاريخ سن التقاعد، والمزايا التى يتم صرفها من هذا التاريخ ، وعلى ذلك فإنه كلما ارتفع سن التقاعد ، قلت التكلفة ، والعكس صحيح .

وعلى سبيل المثال فإن الاشتراكات الخاصة بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة فى القانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ الخاص بالتأمين على العاملين بالحكومة و القطاعين العام والخاص ، تمثل ٢٥٪ من أجر الاشتراك فى حين أن اشتراك نفس التأمين المشار إليه فى القانون ١٨٠ لسنة ٧٦ الخاص بالتأمين على أصحاب الأعمال، ومن فى حكمهم ، تمثل ١٥٪ من فئة الاشتراك والفرق بين النسبتين يمثل ١٠٪ ويرجع ذلك إلى سببين:

الأول أن سن التقاعد فى القانون ٧٩ لسنة ٧٥ ٦٠ سنة فى حين أن سن التقاعد فى القانون ١٨٠ لسنة ٧٦ ٦٥ سنة .

الثانى متوسط الأجر الذى تحسب عليه الحقوق التأمينية فى القانون ٧٩ لسنة ٧٥ هو متوسط السنتين أو السنة الأخيرة بينما فى القانون ١٨٠ لسنة ٧٦ تحسب على فئات الاشتراك عن كامل مدة الاشتراك وعلى ذلك فإنه فى ضوء ما سبق يتبين أن أى تعديل فى المزايا ، ومنها تعديل سن تقاعد المرأة لـ٥٥ سنة ، يتطلب زيادة الاشتراكات لمواجهة تكلفة هذه المزايا ... ونظرا لارتفاع نسب الاشتراك فى قانون التأمين الاجتماعى ٧٩ لسنة ٧٥ والتى تصل إلى ٤٠٪ من أجر الاشتراك بأنواع التأمين المختلفة فى القطاع الخاص ، لذلك فإنه قد يكون من الصعب زيادة هذه النسب لمواجهة تقليل سن التقاعد

ويؤكد الأستاذ محمد الصياد أن اى اقتراح يوجه إلى هيئة التأمينات بفكرة جديدة ، لا يستبعد نهائيا وإنما لابد من دراسته دراسة جيدة لمعرفة كيفية سد أى فرق فى تمويل النظام ، واقتراح أى بديل له .

هل تستورد مصر الملح

" بقية "

إلى تدمير ملاحات المكس المنتج الرئيسى لملح الطعام بجمهورية مصر العربية علما بأن إنتاج هذه الملاحات يصل إلى ١,٢ مليون طن سنويا وأن إقامة ملاحات مماثلة لملاحات المكس سيستغرق فى حالة تواجد الموقع المناسب لذلك نحو ثمان سنوات للطبيعة الخاصة لهذه الصناعة ويحتاج إلى انشاء الملاحة الجديدة إلى استثمارات تبلغ ٣٥٠ مليون جنيه .

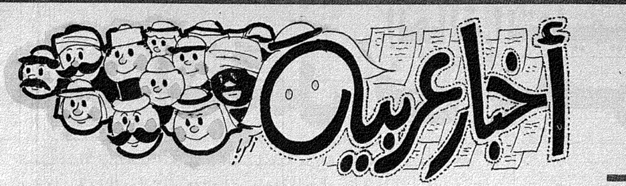
ولما كان توقف إنتاج الملح لن تتأثر به فقط صناعة الغذاء بل سيؤدى إلى توقف كل من الصناعات التى تعتمد عليه كأحد خاماتها الرئيسية ومنها على سبيل المثال لا الحصر صناعة الكلور الصودا الكاوية – كربونات الصوديوم – صناعة الدباغة – صناعة الصباغة – معالجة مياه الشرب – الصرف الصحى – الحديد والصلب – صناعة الغزل والنسيج وغيرها من الصناعات وستؤثر هذه الصناعات والأنشطة بدورها على كافة الأنشطة الصناعية والاقتصادية التابعة .

لذلك رأيت الكتابة لسيادتكم راجيا التكرم بالتدخل بصفة عاجلة لوقف تخصيص أرض ملاحات المكس التابعة لشركة النصر للملاحات ولأى أنشطة أخرى "..ومازالت المشكلة قائمة رغم كل هذا.

وبعد هل تستمر محافظة الإسكندرية فى موقفها وتعرض البلاد لكارثة قومية تؤثر على كافة الأنشطة الصناعية والاقتصادية وتستورد مصر الملح من الخارج بالعملة الصعبة وفى نفس الوقت يتم تشريد ١٦٠٠ أسرة رعاياتها يعملون فى هذ المجال ؟!!

ونحن فى انتظار قرار المحافظ والمحافظة !!

محمد محمد على



■ اليمن :

تخفيض رسوم العمل للمخالفين المصريين وإعفاؤهم من غرامات التأخير

بالطبع هناك مشكلات للعمالة المصرية فى كل دولة يعملون بها وهذه المشكلات معظمها تخص الفنية منها وفى تقرير للمستشار العمالى بسفارتنا باليمن الذى واجه خلال الفترة الماضية مشكلة كبرى تخص هذه الفئة من العمال ألا وهى دخول أعداد كبيرة منها إلى اليمن بدون عقد عمل بالإضافة إلى الإقامة غير الشرعية بالبلاد وممارسة العمل الحر أو العمل لدى صاحب عمل غير يمنى بدون عقد عمل حيث إن اليمن لا تطلب تأشيرة دخول إليها من المصريين. الجهاز الخاص بالأمن السياسى اليمنى قام بالقبض على أعداد كبيرة من العمالة المصرية المقيمة إقامة غير شرعية وتم إيداعهم بالسجون تمهيدا لترحيلهم

وقد اجتمع السفير المصرى مع المستشار العمالى وتم استعراض هذه المشكلة من جميع جوانبها وتم اتخاذ الإجراءات التالية :

– عرض السيد السفير المشكلة على السيد وزير الداخلية اليمنى الذى وعد بإعطاء هؤلاء العمال مهلة مدتها أسبوعان لتوفيق أوضاعهم عن طريق السفارة مع بقائهم بسجن الترحيلات.

– قام المكتب بتجميع جوازات السفر الخاصة بهذه العمالة وتم إعداد عقود عمل لهم .

– أعد السيد السفير كتابا للسيد وزير العمل والتدريب المهنى متضمنا طلب الموافقة على تخفيض رسوم العمل لهذه العمالة وإنهاء إجراءات استخراج التصاريح فى أقرب وقت ممكن .

– وجه السيد وزير العمل اليمنى إلى تخفيض الرسوم بنسبة تقارب ٥٠ ٪ مع أعفاء المصريين من كافة غرامات التأخير والتى تبلغ فى السنة حوالى ٥٤٠٠ ريال يمنى .

– تابع المكتب العمالى مع المكتب المختص استخراج التصاريح طبقا لتوجيهات السيد الوزير وتم الإفراج عن جميع المصريين المحتجزين بسجن الترحيلات بعد دفع الرسوم.

– وقد أشار المستشار العمالى بأنه سوف يقوم بمقابلة رئيس مصلحة الجوازات والجنسية بالجمهورية اليمنية للحصول على الموافقة على تخفيض رسوم الغرامات الخاصة بالإقامة عن المدد السابقة بنسبة تترواح مابين ٥٠ ٪ إلى ٧٥ ٪ ثم منح هؤلاء العاملين تأشيرات إقامة بدون رسوم طبقا لمبدأ المعاملة بالمثل .

■ قطر :

٣٠ ألف مصرى يعملون بقطر .. والشباب القطرى يعانى من البطالة !!

فى دراسة لمكتب التمثيل العمالى بسفارتنا فى قطر حول أوضاع العمالة المصرية هناك أكدت أنه ليس هناك حصر دقيق لأعدادهم نظرا لعدم حرص كبير من المصريين المتواجدين بقطر على تسجيل أنفسهم فى سجلات المواطنين بالسفارة المصرية ، وإن كانت بعض المؤشرات تدل على أن عددهم يتراوح ما بين ٢٥ ألف و٣٠ ألفا وهذا الرقم يشمل العاملين المصريين بالقطاعات الحكومى والعام والخاص بالإضافة لعائلاتهم .

يتركز أغلب المصريين بالدوحة حيث يوجد بها ٨٠ ٪ من إجمالى عدد السكان والذى يقدر بحوالى ٦٠٠ ألف نسمة يصل نسبة القطريين منهم بحوالى ٢٠ ٪ من إجمالى عدد السكان وهناك أكثر من ٣ آلاف موظف مصرى يعملون بالحكومة القطرية فى مختلف المجالات كأطباء ومهندسين وإداريين ومدرسين وغير ذلك من التخصصات

ويوضح المستشار العمالى المصرى أن العمالة الأجنبية المنافسة للعمالة المصرية هى العمالة الهندية والباكستانية والبنجلاديشية وتشغل هذه العمالة مرتبة متقدمة فى أعداد العاملين فى القطاع الخاص القطرى ، ويأتى العاملون المصريون فى القطاع الخاص فى المرتبة الرابعة بعد العمالة الآسيوية التى تنافس العمالة المصرية فى قطاعات " التجارة والتشييد والبناء " .. ويرى المستشار العمالى أن تطبيق السلطات القطرية لنظام جديد يقضى بمنح تأشيرات للزيارة من الممكن تحويلها بعد ذلك إلى تأشيرة عمل قد فتح الباب مؤخرا لتلاعب بعض شركات إلحاق العمالة المصرية فى استقدام عمالة مصرية على أمل إمكانية تحويل تأشيراتها من تأشيرة زيارة إلى تأشيرة عمل وفى حالة عدم تحويل التأشيرة يعود العمال المصريون إلى مصر بعد أن يكونوا قد خسروا المبالغ التى دفعوها لشركات إلحاق العمالة.

وحول ظروف سوق العمل بدولة قطر والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فيه قال المستشار العمالى إنه نظرا لتزايد أعداد الخريجين من الجامعات من الشباب القطرى فإن هناك توجها قطريا نحو تقطير الوظائف الحكومية فبعد أن كان عدد الموظفين القطريين فى الحكومة عام ٩٤ يصل إلى ١٨١٤٠ موظفا نجد أن عددهم فى عام ٩٨ ارتفع إلى ٢٢٠٧٩ موظف زيادة قدرها ٢١,٧ ٪

وبسبب استمرار انخفاض أسعار البترول دوليا لعدة سنوات متتالية وقبل الارتفاع الذى حدث مؤخرا فإن هناك اتجاها قطريا لتخفيض الإنفاق العام مما تسبب فى ظهور ظاهرة البطالة بين شباب الخريجين القطريين وفى الوقت نفسه انخفض عدد الموظفين العرب والأجانب فى الحكومة القطرية .

كما أثر انخفاض أسعار البترول عالميا على فرص الحاجة لعمالة جديدة فى القطاع الخاص سواء للمصريين أو غيرهم .

الحالة التعليمية لقوة العمل فى مصر

استكمالا لسلسلة المقالات السابقة عن خصائص وتوزيعات قوة العمل على صفحات مجلة العمل " الغراء " نواصل الحديث فى هذا العدد عن الحالة التعليمية لقوة العمل وفقا لبيانات التعداد العام للسكان الذى أجرى فى مصر عام ١٩٩٦ ، متناولين فى عجالة أثر المستوى التعليمى على قوة العمل ، ثم تحليل توزيعات القوى العاملة حسب الحالة التعليمية وذلك على المستوى القومى وعلى مستوى كل من الحضر والريف والنوع.

بقلم :

رفعت نصر عبد الغني دويدار

خبير تخطيط القوي العاملة

ووكيل وزارة القوي العاملة سابقا

تعتبر الحالة التعليمية للسكان من أبرز السمات التى تؤثر إيجابا أو سلبا على أوضاع القوى العاملة لأى مجتمع من المجتمعات ،وتعد عاملا فاعلا ومؤثرا فى توزيعات القوى العاملة الأخرى ،وخاصة حسب النشاط الاقتصادى والتركيب المهنى وبالتالى فى تحقيق النمو لكافة الشعوب . وكلما تحسنت الحالة التعليمية للسكان ، تعززت قوة العمل وارتقت مستوياتها، وزادت صلاحياتها للنهوض بالمجتمع وتنميته فى كافة نواحيه الاقتصادية والاجتماعية . فقوة العمل المتعلمة أكثر استيعابا لما يتم إدخاله أو يمكن إدخاله من تحسينات فنية فى وسائل وأساليب الإنتاج وقدرة على تطوير الآلة وتقليل الفاقد وتحسين جودة المنتج والتحدى للواردات من المنتجات العالمية فى ظل عصر تسوده العولمة والمنافسة فى التجارة العالمية . ولاشك أن كفاية وكفاءة الإنتاج التى تتم من خلال القوى العاملة عالية المستوى تعليما وتدريبا تؤدى فى النهاية إلى تحسين مستويات المعيشة ومسايرة ركب التقدم نحو غد مشرق ومستقبل أفضل بإذن الله لأفراد القوى العاملة خاصة ولجميع أفراد الشعب عامة .

ولذلك أكد العديد من الخبراء والتخصصين على أهمية الربط بين التخطيط التعليمى والتخطيط للقوى العاملة والحرص على تحقيق حالة من التوازن بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ولا يقف تحقيق هذا التوازن عند حد التوازن الكمى فقط بل يتعداه إلى التوازن الكيفى أيضا من خلال تطوير برامج ومناهج وأساليب التعليم وتوفير المؤسسات التعليمية المتطورة وإعداد المدرس القادر على اكتشاف الموهوبين وتشجيعهم .

توزيعات قوة العمل حسب الحالة التعليمية

سوف نتناول تحليل بيانات قوة العمل حسب الحالة التعليمية وفق التقسيم العريض إلى مؤهلين وغير مؤهلين " جدول رقم ١ " إلى جانب التقسيم المفضل حسب درجة التحصيل العلمى " جدول رقم ٢ " .

ونقصد بغير المؤهلين فى هذا المقام أفراد قوة العمل من الجنسين غير الحاصلين على مؤهل دراسى ، وتضم هذه الفئة الأميين إلى جانب الذين يقرءون ويكتبون أما فئة المؤهلين فتضم الأفراد من قوة العمل من الجنسين الذين أنهوا مرحلة من مراحل التعليم بدءا من المرحلة الابتدائية صعودا حتى الدرجة الجامعية الأولى " ليسانس أو بكالوريوس " وما فوقها من درجات علمية " دبلوم ممتاز - ماجستير - دكتوراه "

أ - على مستوى الجمهورية

من استعراض بيانات الجدولين " ١ " ، " ٢ " يلاحظ أن نسبة الأمية بين أفراد قوة العمل على مستوى الجمهورية فى التعداد العام للسكان عام ١٩٩٦ تصل إلى ٣٢.٨ ٪ أى ما يقرب من ثلث قوة العمل وبالرغم من الانخفاض الملحوظ فى نسبة الأمية بين أفراد قوة العمل مقارنة بعام ١٩٨٦ التى سجلت ٤٤.٢ إلا أن هذه النسبة مازالت مرتفعة فى مجتمع طموح يسعى بكل طاقاته إلى مسايرة عصر النهضة التكنولوچية وثورة المعلومات والاتصالات وإذا أضفنا إلى فئة الأميين أفراد قوة العمل الملمين بالقراءة والكتابة ونسبتهم ١٧.٤ ٪ من إجمالى قوة العمل فإن نسبة غير الحاصلين على مؤهلات دراسية تصل إلى حوالى نصف قوة العمل " ٥٠.٢ ٪ " فى حين تصل نسبة إجمالى حملة المؤهلات الدراسية ٤٩.٨ ٪ من إجمالى قوة العمل ويمثل حملة المؤهلات المتوسطة أكثر من نصف إجمالى حملة المؤهلات الدراسية " ٢٧.١ ٪ " يليهم حملة الدرجة الجامعية الأولى وما فوقها " ١٢.٦ ٪ ثم بقية أفراد قوة العمل من حملة المؤهلات فوق المتوسط وأقل من المتوسط والشهادة الابتدائية " ٤.٤ ٪ ، ٣.٢ ٪ ، ٢.٥ ٪ على التوالى

جدول " ١ "

التوزيع النسبى للمؤهلين وغير المؤهلين من قوة العمل فى مصر حسب النوع فى الحضروالريف ١٩٩٦ " ١٥ سنة فاكثر "

المنطقة والنوع	الموقف المؤهل الدراسى (٪)		
	غير مؤهلين	مؤهلون	جملة
حضر ذكور	٤٤.١	٥٥.٩	١٠٠.٠
إناث	٩.٠	٩١.٠	١٠٠.٠
جملة	٣٧.١	٦٢.٩	١٠٠.٠
ريف ذكور	٦٦.٠	٣٤.٠	١٠٠.٠
إناث	٢٥.٥	٧٤.٥	١٠٠.٠
جملة	٦١.٥	٣٨.٥	١٠٠.٠
إجمالي الجمهورية ذكور	٥٦.٥	٤٣.٥	١٠٠.٠
إناث	١٥.٥	٨٤.٥	١٠٠.٠
جملة	٥٠.٢	٤٩.٨	١٠٠.٠

المصدر " الجهاز لمركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان ١٩٩٦ جدول ٢٠ ص ص ١١٤ - ١١٦

جدول " ٢ "

التوزيع النسبى لقوة العمل " ١٥ سنة فأكثر " حسب الحالة التعليمية والنوع فى الحضر والريف ، ١٩٩٦ " ٪ "

المنطقة والنوع	الحالة التعليمية							
	أمـي	يقرأ ويكتب	ابتدائى	مؤهل أقل من المتوسط	مؤهل متوسط	مؤهل فوق المتوسط	مؤهل جامعى وفوق الجامعى	جملة
حضر ذكور	٢٣٫٩	٢٠٫٢	٣٫٣	٤٫٥	٢٥٫٧	٤٫٤	١٨٫٠	١٠٠٫٠
إناث	٥٫٥	٣٫٥	١٫١	١٫٦	٤٦٫٧	١٠٫٦	٣١٫٠	١٠٠٫٠
جملة	٢٠٫٢	١٦٫٩	٢٫٩	٣٫٩	٢٩٫٩	٥٫٦	٢٠٫٦	١٠٠٫٠
ريف ذكـور	٤٦ر٣	١٩٫٧	٢٫٣	٢٫٨	٢١٫١	٢٫٦	٥٫٢	١٠٠٫٠
إناث	٢١٫٩	٣٫٦	٠٫٩	٠٫٧	٥٤٫٥	٩٫٢	٩٫٢	١٠٠٫٠
جملة	٤٣٫٦	١٧٫٩	٢٫١	٢٫٦	٢٤٫٨	٣٫٣	٥٫٧	١٠٠٫٠
إجمالى الجمهورية ذكـور	٣٦٫٦	١٩٫٩	٢٫٧	٣٫٥	٢٣٫١	٣٫٤	١٠٫٨	١٠٠٫٠
إناث	١١٫٩	٣٫٦	١٫٠	١٫٢	٤٩٫٨	١٠٫٠	٢٢٫٥	١٠٠٫٠
جملة	٣٢٫٨	١٧٫٤	٢٫٥	٣٫٢	٢٧٫١	٤٫٤	١٢٫٦	١٠٠٫٠

المصدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء التعداد العام للسكان ١٩٩٦

جدول ٢ " نفس المصدر " ص ص ١١٤ - ١١٦

ب - على مستوى الحضر

وإذا ما انتقلنا إلى تحليل بيانات قوة العمل حسب الحالة التعليمية على مستوى كل من الحضر والريف فإن بيانات الجدولين " ١ " ، " ٢ " المشار إليهما توضح أن نسبة غير المؤهلين من قوة العمل فى الحضر تصل إلى ٣٧٫١ ٪ منهم ٢٠٫٢ ٪ أى خمس قوة العمل الحضرية تقريبا أميون ، ١٦٫٩ ٪ يقرءون ويكتبون ، وأن إجمالى حملة المؤهلات الدراسية تمثل ٦٢٫٩ ٪ من إجمالى قوة العمل الحضرية منهم ٢٩٫٩ ٪ من حملة المؤهلات المتوسطة ، ٢٠٫٦ ٪ من حملة الدرجة الجامعية الأولى وما فوقها ، ويأتى بعد ذلك الحاصلات على مؤهل فوق المتوسط وأقل من المتوسط وشهادة الابتدائية " ٥٫٦ ٪ ، ٣٫٩ ٪ ، ٢٫٩ ٪ على التوالى "

ج - على مستوى الريف

ويختلف الوضع كثيرا فى الريف حيث يلاحظ أن نسبة أفراد قوة العمل بالريف من غير الحاصلين على مؤهلات دراسية تصل إلى ٦١٫٥ ٪ منهم ٤٣٫٦ ٪ أميون ، ١٧٫٩ ٪ يقرءون ويكتبون ، فى حين تصل نسبة إجمالى حملة المؤهلات الدراسية فى الريف ٣٨٫٥ ٪ يمثل حملة المؤهلات المتوسط منهم ٢٤٫٨ ٪ ثم حملة المؤهلات الجامعية وما فوقها " ٥٫٧ ٪ يليهم حملة المؤهلات فوق المتوسط ودون المتوسطة والشهادة الابتدائية " ٣٫٣ ٪ ، ٢٫٦ ، ٢٫١ ٪ على التوالى .

د - على مستوى النوع

وإذا ما تناولنا اختلافات الحالة التعليمية لقوة العمل حسب النوع فإننا نلاحظ أن نسبة قوة العمل من الذكور المؤهلين فى الحضر " ٥٥٫٩ ٪ " تفوق نسبة غير المؤهلين " ٢٤٫١ ٪ " فى حين أن نسبة غير المؤهلين من الذكور فى الريف ٦٦٫٠ ٪ تفوق نسبة المؤهلين منهم " ٣٤٫٠ ٪ " وقد أثر ذلك بحكم غلبة حجم قوة العمل فى الريف بطبيعة الحال فى نسبة كل من المؤهلين وغير المؤهلين من الذكور على مستوى الجمهورية " ٤٣٫٥ ٪ ٥٦٫٥ ٪ على التوالى .

أما الإناث من قوة العمل فإن نسبة الحاصلات على مؤهلات دراسية منهن تفوق كثيرا نسبة غير الحاصلات على مؤهلات دراسية على كافة المستويات فى الحضر والريف وإجمالى الجمهورية حيث تصل نسبة الحاصلات على مؤهلات دراسية ٩١٫٠ ٪ فى الحضر ، ٧٤٫٥ ٪ فى الريف ، ٨٤٫٥ ٪ على مستوى الجمهورية مقابل نسبة ٩٫٠ ٪ ، ٢٥٫٥ ٪ ، ١٥٫٥ ٪ على التوالى لغير الحاصلات على مؤهلات دراسية .

ولعل ارتفاع نسبة الحاصلات على مؤهلات دراسية يرجع إلى أن العامل الأساسى والأهم فى تشجيع المرأة الخروج للعمل هو حصولها على المؤهل الدراسى .

أما بالنسبة لحملة المؤهلات الدراسية من الجنسين فمن المشاهد كما تشير بيانات الجدول رقم ٢ أن النسبة الغالبة للحاصلين منهم على المؤهل المتوسط " ثانوى عام - تجارى زراعى - صناعى " وخاصة الإناث حيث تصل نسبة الحاصلات على مؤهل متوسط ٤٦٫٧ ٪ من إجمالى قوة العمل الإناث فى الحضر مقابل ٥٤٫٥ ٪ فى الريف ، ٤٩٫٥ ٪ على مستوى الجمهورية ، وهى نسب تفوق بدرجة ملحوظة مثيلاتها من الذكور حيث تصل إلى ٢٥٫٧ ٪ فى الحضر ، ٢١٫١ ٪ فى الريف ، ٢٣٫١ ٪ على مستوى الجمهورية .

كما يلاحظ أيضا أن النسبة المئوية لقوة العمل من الإناث الحاصلات على مؤهلات جامعية أعلى من النسب المقابلة لها من الذكور حيث تصل نسبة الأناث فى هذا العام ٣١٫٠ ٪ فى الحضر ، ٩٫٢ ٪ فى الريف ، ٢٢٫٥ ٪ على مستوى الجمهورية مقابل ١٨٫٠ ٪ فى الحضر ، ٥٫٢ ٪ فى الريف ، ١٠٫٨ ٪ على مستوى الجمهورية بالنسبة للذكور الحاصلين على مؤهلات جامعية .

كما أن نسبة الأمية منخفضة بين الإناث من قوة العمل " ٥٫٥ ٪ فى الحضر ، ٢١٫٩ ٪ فى الريف ، ١١٫٩ ٪على مستوى الجمهورية مقابل ٢٣٫٩ ٪ فى الحضر ، ٤٦٫٣ ٪ فى الريف ، ٣٦٫٦ ٪ على مستوى الجمهورية بالنسبة للذكور .

ومجمل القول إن التعليم يلعب دورا حاكما فى فتح مجالات العمل أمام المرأة وإذا ما أريد زيادة معدلات مساهمة المرأة فى قوة العمل فإن المدخل الرئيسى لذلك هو فتح أبواب التعليم أمامها بكافة مستوياته ومراحله فضلا عن التوسع فى تنفيذ برامج محو أميتها



التنمية الإدارية .. والمتغيرات الحديثة

يسرنى أن نلتقى – عزيزى القارئ – فى هذا الركن الصغير لنستعرض كتابا أو بحثا أو دراسة مماتضمه أرفف المكتبة من إنتاج الفكر الإنسانى .. ويسرنا أن نقدم اليوم بحثا هاما حول " التنمية الإدارية والمتغيرات الحديثة " للأستاذة سميرة أبو مسلم مدير إدارة مستويات العمل الدولية والعربية بوزارة القوى العاملة والهجرة .

فى مقدمة البحث تؤكد الباحثة على أهمية المرحلة الحالية التى تمر بها مصر فى مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتى تتطلب دعم وتوجيه الاستثمارات التنموية توجيها صحيحا فى إطار برنامج قومى شامل للإصلاح الإدارى والتنمية الإدارية كأحد المحاور الرئيسية التى تدخل بها مصر القرن الجديد فى ظل عالم يعيش تغيرات سريعة متلاحقة من الأساليب الفنية والإدارية من أجل تحقيق التقدم والرفاهية .

ويتضمن هذا البحث سبعة مباحث فرعية نستعرض فيما يلى أهم النقاط التى يتضمنها كل مبحث .

المبحث الأول :

يحتوى على بعض المفاهيم الأساسية التى حظيت فى الآونة الأخيرة باهتمام كبير ليس فقط من جانب الباحثين وخبراء التنمية وإنما أيضا من جانب الحكومات والجهات المعنية ، وفى هذا المبحث أوردت الباحثة التعريفات المختلفة بمدارسها الفكرية ونظرياتها المتنوعة لمفهوم التنمية بصفة عامة كنشاط إنسانى خلاق يشبه المثلث تكون أضلاعه من تنمية اجتماعية وتنمية سياسية حضارية وتنمية اقتصادية .

وأوضحت الباحثة الفرق بين مفهوم التنمية البشرية التى تهدف إلى توسيع اختيارات الناس اللانهائية ، وبين مفهوم تنمية الموارد البشرية كأحد عناصر التنمية البشرية ، فالعنصر البشرى أحد عناصر الإنتاج كالأرض ورأس المال ويعد أهم عناصر الإنتاج ولا يمكن الاستغناء عنه فى أى نشاط إنتاجى أو خدمى

كما تعرضت الباحثة إلى تعريف التنمية الإداريةبمفاهيمها المختلفة لدى التنظيم والإجراءات والأساليب واللوائح والقوانين وتنمية الأفراد لمقابلة التغيرات المتوقعة بشكل فعال .وأشارت الباحثة إلى تعاريف القوى العاملة – الإدارة – الإنتاجية .

المبحث الثانى :

ويركز على المتغيرات الحديثة التى يشهدها العالم مؤخرا وألقت بظلالها على اقتصاديات الدول وأظهرت بصورة قاطعة الأهمية القصوى للتنمية الإدارية التى قد تفوق أهمية عنصر الميكنة والتحديث التكنولوجى فقد أصبح مؤكدا أن للعنصر البشرى أثر فعال على اقتصاديات الدول فى جميع مراحل نموها وتطورها ، فالعنصر البشرى قد يكون من أسباب تخلف الدول النامية كما قد يكون من أسباب زيادة انطلاق الدول المتقدمة.

وتستعرض الباحثة من هذا المنطلق ظواهر عديدة تمثل المتغيرات الحديثة لعل أهمها :

– الإصلاح الاقتصادى الذى يتمثل فى برنامج التثبيت وبرامج التكيف الهيكلى والتى تعنى الاهتمام بشكل خاص بقضايا الخصخصة والدعم للسلع الاستهلاكية الضرورية والأجور والمشاركة فى تعديل القوانين والإصلاح الإدارى ، وتوضح الباحثة الآثار المترتبة على الإصلاح الاقتصادى فى مجالات التشغيل والتدريب وضرورة إصلاح هياكل التدريب لربطه بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل .

الجات : حيث جاءت رياح الجات لتعصف باقتصاديات الدول وفرضت تلك الرياح فرضا على دول العالم الثالث التى لم تستطع مواجهتها أو مقاومتها أو الانعزال عنها حيث أصبحت منظمة التجارة العالمية تتحكم فيما لا يقل عن ٩٠ ٪ من حجم هذه التجارة ولم تحصل الدول النامية إلا على فتات ككعكة أورجواى ، والغرض الحقيقى من تمسك الدول الصناعية الكبرى بالشرط الاجتماعى فى التجارة الدولية هو نزع أسلحة الميزة التنافسية لدى الدول كثيفة الأيدى العاملة ومما لا شك فيه أن عدم احترام الحقوق الأساسية للإنسان وتوافر الظروف الإنسانية للعمل وانخفاض الأجور وعدم توافر الشروط الصحية لرعاية الموارد البشرية يتعارض تماما مع توفير الحد الأدنى لدعم وتطوير وتنمية الموارد البشرية وهذا يدعو إلى إسراع الخطى نحو التنمية الإدارية استجابة للضغوط الخارجية والمواصفات المتعلقة بالتوحيد القياسى والاشتراطات اللازمة لغزو أسواق التصدير .

– إدارة الجودة الشاملة : وتمثل التطوير والتحسن المستمر واللانهائى لكل العناصر المكونة للكيان القانونى للوحدة الاقتصادية بما فيها عنصر الموارد البشرية ، حيث تهتم إدارة الجودة الشاملة بتطويرها وتعليمها وتدريبها وتنمية مهاراتها .

– التكنولوجيا الحديثة : حيث يتسم عالم اليوم بأنه عصر المعارف والتقدم العلمى والمتغيرات ،وتتوقع الباحثة أن السنوات القادمة ستشهد المزيد من الابتكارات فى عالم الالكترونيات وأجهزة الحاسبات ونظم الاتصالات ولذلك فإن كل منظمة عليها أن تضم فى هيكلها التنظيمى والإدارى إدارة جديدة يطلق عليها اسم " إدارة التغيير " يعمل بها كوادر يتمتعون بمهارات خاصة ورؤية مستقبلية واضحة .

– إدارة الإنتاجية : تطور مفهوم الإنتاجية من المنطلق الإدارى مع تطور الفكر الإدارى تبعا لمفهوم المنظمة وأهدافها الرئيسية ومسئولياتها تجاه المجتمع والاعتبارات البيئية والعنصر الإنسانى من حيث أهميته ونوعية الدوافع التى تحرك سلوكياته وواجباته تجاه المنظمة التى ينتمى إليها وصورة هذا الانتماء

مصر وأهم تحديات القرن الواحد والعشرين

أشارت الباحثة إلى التحديات التى تواجه التنمية فى مصر وهى متداخلة ومن الصعب فصلها ويمكن حصرها فى الجوانب الأساسية التالية :

١– اجتماعية :

أ – التنمية البشرية " محو الأمية – التعليم – التعلم – البحث العلمى والتكنولوجى – التدريب "

ب– المحافظة على الهوية الذاتية والثقافية والأصل والقيم الدينية وعلى الآثار والتراث الأدبى والفنى.

جـ– الاحتفاظ بالاستقرار الاجتماعى بمعالجة الإدمان والبطالة والتطرف والإرهاب .

د– مراقبة التزايد السكانى .

هـ- القدرة على استيعاب التكنولوجيا واحتياجات التنمية.

٢- اقتصادية :

أ- التكتلات الاقتصادية الجديدة

ب- اتفاقية الجات وأثرها على التنمية .

جـ- نقل وتوطين واستيعاب التكنولوجيا .

د- تحديث نظم الإدارة وتطبيق مخرجات ثورة المعلومات .

٣- حماية البيئة :

المياه - الهواء - التربة - المناخ الثقافى .

٤- تناقص الموارد والقدرة على الاستفادة منها :

أ - مياه النيل والاستخدام الأمثل لاستخدام مياه الصرف الصحى - المياه الجوفية- مياه البحار وتحليتها "

ب- الطاقة - البترول والطاقة المتجددة .

جـ- التربة وزيادة الرقعة الزراعية وتنمية الصحراء باستزراعها .

٥- الأمن القومى :

أ- حكم القطب الواحد الدولى

ب- الهيمنة التكنولوجية

جـ- العلاقات الثنائية لدول النيل

د- التوتر الأمنى الإقليمى الناجم عن السلاح الذرى والكيميائى والبيولوجى .

هـ- الأرهاب والتطرف الدينى .

٦- تطبيق واستغلال مدخلات ثورة المعلومات فى التنمية .

وتقترح الباحثة للتغلب على هذه التحديات :

-أسواق بلا حدود

- موارد مادية متجددة

- موارد بشرية أكثر علما وثقافة ومهارة

- إدارة تعايش المتغيرات وتتوقع التغير وتستعمل له.

- انطلاقة هائلة فى طاقات وإمكانيات واستخدامات تكنولوجيا الحاسبات الآلية

- العمل على زيادة ا لإنتاجية

- الجودة الشاملة .

■المبحث الثالث :

حيث أن الإدارة فى العالم هى دائما حجر الأساس فى تخطيط وتحريك فعاليات الاقتصاد الوطنى وتوجيه القطاعات المشاركة فى مشروعات التنمية وتقديم الخدمات بأساليب شتى تراوحت بين التخطيط المركزى والتوجيه بالقرارات الإدارية والتشريعات الملزمة فى بعض الأقطار ، وبين التوجيه بالنظم القائمة على مبادئ الاقتصاد الحر وآليات فى أقطار أخرى ومع المتغيرات العالمية والمحلية تقاربت النظم فى معظم الدول العربية ورحبت بالاقتصاد الحر وفتح المجالات أمام القطاع الخاص والأهلى للمشاركة فى العمل الاقتصادى والاجتماعى وتقلص دور القطاعين الحكومى والعام ، وفى ظل هذه التحولات كان لابد من الاتجاه نحو تطوير الإدارة وتحدثها لتساند حركة المجتمع فى اتجاهات التنمية القومية الشاملة المبنية على أسس عصرية وشاع تعبير الإصلاح الإدارى إشارة إلى الجهود المبذولة فى تحسين كفاءة الجهاز الإدارى الحكومى لتقليل المعوقات التى تواجه مؤسسات الإنتاج والخدمات.

وفى هذا الإطار ناقشت الباحثة عددا من التعاريف منها :

مفهوم الإدارة - المرتكزات الأساسية للإدارة فى ظل المتغيرات الحديثة - التنمية الأدارية - الأسس التى تقوم عليها التنمية الإدارية ضرورة وحتمية التنمية الإدارية - مداخل التنمية الإدارية ومتطلباتها - عناصر التنمية الإدارية - الجانب البشرى - الجانب التكنولوجى - الجانب التنظيمى - المناخ التنظيمى .

■المبحث الرابع :

وتقول الباحثة إن نجاح التنمية الشاملة بجميع أشكالها وصورها إنما يتوقف أساسا على قدرات وإمكانيات الموارد البشرى المتاحة وحسن أدائها حتى تتحقق الأهداف المنشودة فالأفراد هم العنصر الهام والحاسم فى جميع المنظمات لذلك يسعى المتخصصون بقضايا التنمية الإدارية إلى تنمية الموارد البشرية وتطوير قدراتها وإمكانياتها بكل السبل لتتمكن من مواكبة ومعايشة المتغيرات المتلاحقة السريعة ، ويعتبر التدريب من المحاور الأساسية لتنمية الموارد البشرية وتكوين الكوادر القادرة على تحقيق الأهداف والاسهام بفاعلية فى نجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالى الرفاهية للمجتمع .

ثم تصل بنا الباحثة إلى تعريف محدد للتنمية الإدارية بأنها عملية متكاملة مخططة موضوعيا وقائمة على موضوعات صحيحة وهادفة لزيادة ثقافة القوى العاملة وتنمية قدراتها العقلية والفكرية والبدنية والمهارية إلى جانب تنمية الشعور بالولاء والانتماء وذلك لجعلها أكثر قدرة على التكيف مع البيئة المحيطة لها ومتناسبة مع متطلبات العمل .

ثم تحدثنا الباحثة بعد ذلك عن عدد من النقاط لعل أبرزها :

- الهدف من تنمية الموارد البشرية

- التدريب كأسلوب لتنمية الموارد البشرية

- مفهوم التدريب

- أهمية التدريب بالنسبة للفرد وجماعات العمل والمتدرب

- الأهداف العامة للتدريب

- العوامل المساعدة لتحقيق أهداف التدريب فى تنمية الموارد البشرية والرؤية المستقبلية .

- أنواع التدريب " تدريب إدارى

- تدريب فنى "

- مراكز إعداد القادة لتدريب وتنمية الموارد البشرية

■ المبحث الخامس

فى بداية هذا المبحث تعرفنا الباحثة بمعنى القيادة المبسط بأنه القدرة على التأثير فى الآخرين لتحقيق أهداف مشتركة ثم تحدثنا عن القائد الناجح والصفات الواجب توافرها فيه لتساعده على إنجاز مهامه الأساسية للقيادة ، ثم تعرض كيفية اختيار القيادات فى بعض الدول المختلفة كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان ومصر .

وبصفة عامة يتم اختيار القيادات طبقا لمجموعة من مهارات العمل أهمها :

١- مهارات فنية : القدرة على اتخاذ القرارات - المعرفة بدقائق العمل - القدرة على التعليم وتوصيل المعلومات - القدرة على المبادأة والابتكار "

٢- مهارات فكرية : تحقيق التوافق بين أهداف المنشأة وأهداف الفرد.

ثم تركز الباحثة على :

أهمية الصفات الشخصية وأثرها فى خلق المهارات القيادية

ب- القيادة الإدارية والقيادة المفتوحة وتمكين العاملين

جـ- قائد المستقبل وتمكنه فى مجال التخطيط الاستراتيجى والتفاوض الدولى والابتكار وتكنولوجيا المعلومات .

■المبحث السادس :

وتبدأ الباحثة باستعراض المشاكل العديدة التى تواجه الإدارة وتؤدى إلى عدم الاستفادة الكاملة من مواردنا البشرية وتنقسم هذه المشاكل إلى

- معوقات دولية تتعلق بالمؤثرات العالمية والسياسية التى تنطوى على عوامل اقتصادية وسياسية والمنافسة التكنولوجية العالمية

- معوقات قومية على مستوى الدول ومستوى المنظمة

ثم نستعرض مقترحات علاج مشاكل التنمية الإدارية كما تعرض استراتيجية مصر فى مجال الإصلاح الإدارى والتنمية الإدارية من خلال توصيات لجان مجلس الشعب ووزارة القوى العاملة

■ المبحث السابع والأخير :

تخصصية الباحثة للنتائج والتوصيات والخاتمة وتتنوع التوصيات لمختلف المجالات : التشريع - التعليم - التدريب - تنمية الموارد البشرية - القيادة - الإصلاح الإدارى - الاستخدام .. بالإضافة إلى بعض التوصيات العامة

جولة فى مديريات القوى العاملة

إعداد : مجيب رشدى



د . عاطف عبيد

تقرير لرئيس الوزراء حول جهود الوزارة فى تسوية المنازعات

فى إطار إجراءات تسوية الشكاوى الجماعية والفردية للعمال مع أصحاب الأعمال ، قامت وزارة القوى العاملة والهجرة بإعداد تقريرها الدورى عن الشكاوى الجماعية والفردية التى تم بحثها وتسويتها خلال الشهور الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠٠ بما يضمن حقوق العمال، وتحقيق الاستقرار من خلال عقد اتفاقيات العمل الجماعية بمشاركة فعالة من الوزارة وقد أكد السيد أحمد العماوى أنه قد تم تسوية ١٤٤٢ شكوى جماعية خلال هذه الفترة وإزالة اسبابها ودياً ، وأن ٧٠ ألف عامل قد استفاد من هذه التسويات ، بالإضافة إلى أنه تم بحث عشرة آلاف شكوى فردية وتسوية معظمها ودياً واحالة الباقى للقضاء للفصل فيها بما يضمن حصول العمال على حقوقهم .

البحيرة :

برنامج متكامل للعمل

صرح السيد فوزى الشمسى وكيل الوزارة ومدير مديرية قوى عاملة البحيرة بأنه فى مجال تسليم شيكات الدفعات الاستكمالية للاستمارة أ، ج لمتضررى حرب الخليج جارى تسليم عدد ٤٩١ شيكا لمستحقيهم من الدفعات الاستكمالية من أبناء محافظة البحيرة، وفى مجال التدريب السريع والتنشئة المهنية انتظم فى التدريب خلال هذا الشهر عدد ٢٨٠ متدربا من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة بمراكز التدريب والمدارس الفنية بدمنهور وكوم حمادة وكفر الدوار كما تم البدء فى دورة تدريبية على وحدة التدريب المتنقلة لعدد ٤٠ متدربا من المؤهلات المختلفة وفى مجال فرص العمل تم توفير ٢٨٣ فرصة عمل عن طريق النشرة القومية للتوظيف كما تم تعيين ٨٥٢ من مهن مختلفة بالقطاع الاستثمارى والخاص إضافة إلى تعيين ٢٥ من العجزة المؤهلين .

فوزى الشمسى

تفتيش عمالى بأسوان

تم التفتيش النهارى والليلى على عدد ١٥٦٨ منشأة شملت عدد ١١١٣ عاملاً وللتأكد من الالتزام بمواعيد العمل النهارى والليلى والغلق الأسبوعى تم التفتيش على ٧٣٥ منشأة وتم إجراء حملات نهارية وليلية على ٧٦٠ منشأة تستخدم ٢٠٨٩ عاملاً وتم عقد ٦ ندوات لتوعية أصحاب الأعمال والعمال بقوانين العمل..هذا وقد تم التفتيش الدورى على ٥٦٠ منشأة للتأكد من تطبيق إجراءات السلامة والصحة المهنية.. صرح بذلك السيد محمد الشاذلى موسى مدير مديرية القوى العاملة بأسوان.

أكثر من مليون دولار منحة صينية لتطوير مركز التكنولوجيا ببنى سويف

صرح السيد فوزى الكيلانى مدير مديرية قوى عاملة بنى سويف بأنه قد تم تطوير مركز التكنولوجيا المتطورة ببنى سويف بمنحة صينية بلغت ١.٦ مليون دولار لتزويده بأجهزة ومعدات حديثة لعدد ٤ ورش هى : تشغيل ماكينات -ميكانيكا سيارات وجرارات زراعية -تعبئة وتغليف-والكترونيات بالإضافة إلى "معمل" مجهز بأحدث التقنيات السمعية والبصرية .

جدير بالذكر أن هذا المركز قد تم إنشاؤه عام ١٩٩٦ وتم افتتاحه عام ١٩٩٧ ويقع بالبر الشرقى لنهر النيل"مدينة بنى سويف الجديدة"بمحافظة بنى سويف وتبلغ المساحة الإجمالية للمركز ٢٣٢٣٢م٢.

مديرية القوى العاملة والهجرة بمحافظة الجيزة:

صرف ٨٠ ٪ من شيكات المتض

كتب-عبد الموجود شحاته:

صرح محمد حسنى العنانى وكيل وزارة القوى العاملة والهجرة بمحافظة الجيزة بأنه قد تم صرف ٨٠٪ من شيكات المتضررين من حرب الخليج الدفعة التكميلية لاستمارة (أ) السابق تحريرها لمديرية القوى العاملة والهجرة بمحافظة الجيزة وكذلك الاستمارة (ج) السابق تحريرها بالمديرية وكذلك لمن تبدأ اسمائهم بالحروف من (أ) إلى (ز) ممن سبق لهم تحرير استماراتهم بالسفارات المصرية بالخارج .

وقد اضاف سيادته بأن اجمالى الشيكات الواردة للمديرية من هذه الفئات بلغت ١٩٤٠٨ شيكا وقد تم تسليم ١٦ ألف شيك منها وجارى تسليم الشيكات الباقية لمستحقيها وتتراوح قيمة هذه الشيكات مابين ١٠٠٠ جنيها مصريا إلى ٨٧٠٠٠ جنيها مصريا وهو ما يقابل أكثر من ٢٥٠٠دولار أمريكى إلى عدد ٢٨٠٠٠ دولار.

وفى نطاق سفر العاملين المصريين للعمل بموسم الحج فى المملكة العربية السعودية يقول حسنى العنانى : إن المديرية قامت بالتعاقد مع عدد ثلاثة آلاف سائق من حملة القيادة درجة أولى فى مهنة قيادة الأتوبيسات الكبيرة بالمملكة العربية السعودية وممن لهم خبرة سابقة لمدة خمس سنوات.

وكذلك تم التعاقد مع حوالى ٣٠٠ فنى من مهن ميكانيكى سيارات وكهربائى سيارات . . إلخ للعمل بالسعودية خلال هذا الموسم وتتراوح مدة العمل بين شهر وثلاثة أشهر لكل منهم براتب شهرى قدره ١٥٠٠ ريال سعودى بالإضافة إلى

سوهاج :

■ ٢١ دورة تنشئة مهنية و٦ دورات تدريب أساس
■ ٢٩٦ مليون جنيه قيمة تعويضات حرب الخليج لأكثر من ٣٦ ألف مستحق

اقتربت مديرية القوى العاملة والهجرة بسوهاج من الانتهاء من صرف التعويضات الاستكمالية للمضارين من حرب الخليج بنوعيها أ ، ج حيث انتهت المديرية من تسليم شيكات تعويضات المغادرة "استمارة أ" للدفعات ٢، ٣، ٤، ٥ .

بلغ عد المستحقين للتعويضات فى هذه الدفعات ١٠٥٣٢ وبلغت قيمة هذه التعويضات التى تم صرفها ٦٩٤، ٦٢٧، ٥٣ جنيها كما تم الانتهاء من تسليم شيكات تعويضات الممتلكات "استمارة ج" للدفعات ٢، ٤، ٥ .

بلغ عدد المستحقين للتعويضات ٢٠٧٩ وقيمة تلك المستحقات ٠٦٥، ٤٣١، ٢٠ ويجرى حاليا تسليم شيكات التعويضات لباقى الدفعات "استمارة أ الدفعة السادسة- استمارة ج الدفعتين السادسة والسابعة" وبذلك يكون اجمالى عدد المستحقين للتعويضات الاستكمالية بمحافظة سوهاج ١٣٤٣٢ وقيمة هذه التعويضات ٨٣٠، ٦٨٢، ٩٠ جنيها، هذا وكانت التعويضات الأساسية بنوعيها والتى تم صرفها قد شملت ٣٦٥٧٧ مستحقا وبلغت قيمة التعويضات التى تم صرفها لهؤلاء حوالى ٢٩٦ مليون جنيه .

وعلى جانب آخر تنفيذا لخطة المديرية لعام ٢٠٠٠ و٢٠٠١ أقيمت ٢١ دورة تنشئة مهنية فى مختلف المهن ألحق بها ٢١٥ متدربا وتستمر هذه الدورات لمدة ٧ شهور

كما أقيمت ٦ دورات تدريب أساسى لمدة ١٠ شهور ألحق بها ٩٠ متدربا، ويجرى تنفيذ ١٦ دورة من هذه الدورات فى مراكز التدريب المهنى التابعة للمديرية وكذا ١١ دورة بمدارس الثانوية الصناعية بالتعاون مع مديرية التربية والتعليم بسوهاج ..وبالنسبة لقياس مستوى المهارة فنظراً لتزايد الطلب على العمالة الفنية المصرية بالدول العربية فقد شهد نشاط المديرية فى مجال قياس مستوى المهارة تصاعدا ملحوظا، فرغم أن خطة المديرية لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١ أعدت لقياس مستوى مهارة ٣٠٠ عامل إلا أنه قد تم قياس مستوى مهارة ١٧٢٤ عاملا خلال الفترة من أول يوليو حتى آخر أكتوبر ٢٠٠٠..صرح بذلك السيد حسن محمد فراج مدير عام مديرية القوى العاملة والهجرة بسوهاج .

حسن محمد فراج

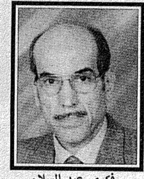
الغربية :

نجاح كبير للتدريب التحويلى

صرح السيد فكرى عبد السلام إبراهيم وكيل مديرية القوى العاملة والهجرة بالغربية بأن المديرية قد نفذت خطتها التدريبية فى مجال التدريب التحويلى للعام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ بنسبة ٢١٣٪ .

كما أنه قد تم تنفيذ خطة المديرية فى مجال التدريب التحويلى للعام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ حتى تاريخه بنسبة ١٠٠٪ وحتى نهاية العام يكون المتوقع تنفيذه بنسبة ٢٢٥٪.

ويرجع هذا الإنجاز لربط المديرية للجهات التدريبية فى هذا المجال داخل المحافظة والاستفادة من امكانات كل منها للوصول إلى تدريب أكبر عدد ممكن من فائض الخريجين وبأعلى كفاءة ممكنة بالإمكانات المتاحة لجميع هذه الجهات وخاصة الهيئة القومية لمحو الأمية والجمعيات الأهلية ومصانع القطاع الخاص .



فكرى عبد السلام

دورات تدريبية على الكمبيوتر للخريجين بأسوان

بدأ لأول مرة بالمديرية تنفيذ دورات تدريبية فى مجال الحاسبات الآلية لشباب الخريجين مؤهلات عليا ومتوسطة وذلك بمدينة نصر النوبة لعدد ٣٠ متدربا من الذكور والإناث وذلك بناء على الاتفاقية المبرمة بين المديرية ومركز القلم لعلوم الكمبيوتر وبدأ التنفيذ اعتبارا من أول نوفمبر وفى حالة نجاح المشروع سيتم تنفيذه فى باقى مدن ومراكز المحافظة .

صرح بذلك السيد محمد الشاذلى موسى مدير مديرية قوى عاملة أسوان .

ـــررين من حرب الخليج

الإقامة وتوفير وسائل الانتقال وأداء فريضة الحج لكل عامل وكل سائق خلال هذا العام.

وفى نطاق تخريج الدورة السابقة للمستثمر الصغير : أضاف العنانى أنه تم تخريج الدورة السابعة للمستثمر الصغير بمحافظة الجيزة بمركز تدريب بولاق الدكرور لعدد ٣٨ شابا ممن حضروا هذه الدورة السابقة لمتدربى المستثمر الصغير وذلك بالتعاون مع الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة والصندوق الاجتماعى والذين تم تدريبهم على أعمال دراسات الإدارة والتسويق لمشروعاتهم وكيفية حساب تكاليف الإنتاج والإدارة والتسويق لمشروعاتهم تمهيدا لتقدم الراغبين منهم إلى الصندوق الاجتماعى للحصول على قروض تصل إلى ٥٠٠٠٠ "خمسون ألف جنيها مصريا" للمستثمر الصغير وذلك لتنفيذ مشروعاتهم فى حدود المبالغ اللازمة لتنفيذ المشروع والتى تتراوح من ألف جنيه إلى خمسون ألف جنيه من الصندوق الاجتماعى ومازال المركز مستمرا فى تدريب من يرغب من هؤلاء أو الراغبين فى التدريب العمل فى هذا المجال

حسنى العنانى

أخبار النقابات



يقدمها : **محمد محمد على**

الجمعية العمومية لنقابة عمال الزراعة والرى :

صندوق للتكافل الاجتماعى يمنح خمسة آلاف جنيه للعاملين فى حالة التقاعد والوفاة

راشد وعبد الحليم ود. علام والباسوسى فى افتتاح الجمعية العمومية لنقابة الزراعة

أكد الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى أن الرئيس حسنى مبارك حريص دائما على حماية حقوق عمال مصر وأن توجيهاته هى رفع المعاناة عن محدودى الدخل مشيرا إلى أن عملية الإصلاح الاقتصادى فى مصر وخاصة فى مجال الزراعة تقوم على حماية البعد الاجتماعى .

جاء ذلك فى الكلمة التى ألقاها الدكتور عبد الوهاب علام وكيل مجلس البحوث الزراعية نيابة عن الدكتور يوسف والى فى مؤتمر الجمعية العمومية للنقابة العامة للزراعة والرى الذى عقد فى الشهر الماضى برئاسة النقابى محمد عبد الحليم رئيس النقابة وسكرتارية النقابى محيى الدين الباسوسى أمين عام النقابة وشهده النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال ووكيل مجلس الشعب وعدد من قيادات العمل النقابى ورؤساء النقابات العامة .

و أعلن النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام لعمال مصرفى كلمته أن جميع الشركات الزراعية التى تم تمليكها بالكامل للعمال هى الآن من أنجح شركات القطاع العام التى تم تخصيصها منذ عام ٨٢ ، وأضاف أنه توجد ٣ شركات زراعية أخرى معروضة على العمال لتمليكها لهم بالكامل مع تحميلهم مسئولية الإدارة، إلا أن الاتحاد العام للعمال لا يؤيد إسناد مسئولية الإدارة للعمال لأن المرحلة الحالية تحتاج إلى الإدارة العلمية الواعية بالتطورات التكنولوجية لتقوية الصناعات المصرية أمام المنافسة العالمية فى الأسواق .

وكان النقابى محمد عبد الحليم رئيس النقابة العامة قد افتتح مؤتمر الجمعية العمومية بكلمة أكد فيها : أنه تم الاتفاق مع وزارات الزراعة والتأمينات والقوى العاملة لتعديل قانون التأمين الاجتماعى الشامل رقم١١٢ بما يقضى بزيادة معاشات عمال الزراعة والتراحيل والصيد إلى ١٠٠ جنيه، وأنه تم الاتفاق مع وزارة الاشغال والموارد المائية على توفير ٦ آلاف فرصة عمل فى المشروع القومى لتطهير الترع والمصارف فى ٦ محافظات و١٥ ألف أخرى لعمال التراحيل للعمل فى المشروعات الزراعية الجديدة، وأكد أنه تقرر إنشاء عدد من المراكز الطبية لرعاية أعضاء النقابة ويجرى حاليا تجهيز مستشفى مركزى فى مقر النقابة الجديد وأخرى بأسوان لعلاج صائدى الأسماك ببحيرة ناصر وأنه تم الاتفاق على خصم قرش واحد عن كل كيلو سمك لهذا الغرض .

وقال النقابى محيى الدين الباسوسى أمين عام النقابة، إن النقابة العامة تدرس إنشاء صندوق تكافل يخدم عمال الزراعة والرى والصيد يصرف ٥ آلاف جنيه فى حالات الشيخوخة والعجز والوفاة، كما تدرس إعداد وثيقة تأمين جماعى لصغار الفلاحين وعمال التراحيل من مخاطر العمل بهدف صرف مكافأة عند التقاعد .

القرارات والتوصيات

وفى ختام أعمال الجمعية العمومية وبعد مناقشات ديمقراطية وموضوعية أصدرت الجمعية عدة قرارات وتوصيات منها:

- سرعة إصدار قانون العمل الموحد وعرضه على مجلس الشعب فى دورته الجديدة وتعديل قانون التأمين الشامل رقم ١١٢ لسنة ٨٠ لرفع الحد الأدنى للمعاش إلى ١٠٠ جنيه .
- العمل على ضرورة اضافة الأمراض المهنية التى لم ترد فى جدول الأمراض الملحق بقانون التأمين الاجتماعى .
- رفع بدل الإقامة بالمناطق النائية إلى ١٠٠٪ أسوة بما يتم صرفه للعاملين بسيناء الشمالية والجنوبية.
- العمل على تنمية العضوية النقابية بالتوسع فى تشكيل لجان نقابية على مستوى القرى ومواقع العمل خاصة بالشركات التى تم خصخصتها.
- الموافقة على تخصيص ٢٥٠ ألف جنيه لبدء تنفيذ مشروع الأسر المنتجة الريفية باستخدام الخامات الريفية لرفع المستوى الاقتصادى وترشيد عمالة الطفل.
- التأكيد على قرار الجمعية العمومية السابقة بعدم التطبيع مع المنظمات النقابية لعمال إسرائيل وذلك حتى يتم استكمال استرداد كافة الحقوق من الأراضى العربية كما تؤكد مساندتها للانتفاضة الفلسطينية .

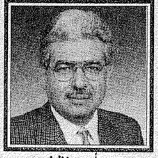
السيد راشد وكيلا لمجلس الشعب للسنة الثامنة!


السيد راشد

• انتخب أعضاء مجلس الشعب السيد السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وكيلا لمجلس الشعب عن العمال والفلاحين للسنة الثامنة على التوالى، حصل رئيس الاتحاد على أعلى نسبة من أصوات أعضاء مجلس الشعب.

وزير الاتصالات فى لقائه بأعضاء مجلس إدارة نقابة الاتصالات:

النمو الاقتصادى فى قطاع الاتصالات ارتفع بنسبة ١٧٪


د. أحمد نظيف


فرغلى بكرى

أعلن الدكتور أحمد نظيف وزير الاتصالات والمعلومات أن كل ما نادى به الرئيس حسنى مبارك عن مجال تكنولوجيا المعلومات سوف يتحقق قريبا بإنشاء شبكة فائقة السرعة وستصبح مصر مركزا حضاريا لدول المنطقة فى هذا المجال ..وقال الوزير فى لقائه فى الأسبوع الماضى بأعضاء مجلس إدارة النقابة العامة للاتصالات ولجانها النقابية على مستوى الجمهورية أن قطاع الاتصالات قطاع واحد ينمو بسرعة، وأن مصر تفخر بأن لديها أكبر شبكة للاتصالات فى الشرق الأوسط وأفريقيا وأن النمو الاقتصادى فى القطاع ارتفع إلى نسبة ١٧٪ بخلاف القطاعات الأخرى التى لا يتعدى فيها عن ٦٪.

وأضاف فى اللقاء الذى حضره المهندس عقيل بشير رئيس الشركة المصرية للاتصالات والنقابى فرغلى بكرى رئيس النقابة العامة أن خطة الخصخصة قائمة على أسس تكنولوجية جديدة لتطوير الشركة المصرية للاتصالات باعتبارها ستكون الأم فى هذا المجال وأن الخطة مرتبطة بخطة متكاملة أخرى لتدريب العاملين بكافة مستوياتهم الوظيفية باعتبارهم ثروة قومية تميزت بها مصر دون غيرها من دول المنطقة .. وأعلن الوزير أنه سيتم تعميم الخدمة فى القرى والنجوع قبل نهاية عام ٢٠٠٢ وأن قوائم الانتظار سوف تنتهى فى نهاية العام القادم بجانب اقامة الشبكة الرقمية المتكاملة للخدمات.

وأكد النقابى بكرى فرغلى رئيس النقابة العامة أن النقابة شريك أساسى فى تنفيذ برامج الخصخصة وأن ثمار تعاونها مع الإدارة أدى إلى زيادة معدلات الأجور والعلاوة الدورية بنسبة ١٠٪ من الأجر سنويا وزيادة قيمة صندوق الولاء والانتماء إلى ما يعادل مائة شهر بدلا من ٥٠ شهرا عند حالات التقاعد أو الوفاة أو العجز..وطالب النقابى عبد الحميد مسلوب الأمين العام للنقابة بتثبيت العمالة المؤقتة وعدم حرمانها من الحوافز مقابل الجهود غير العادية والمكافآت التى كانوا يحصلون عليها، وإعادة النظر فى قرار خفض ساعات العمل والتشغيل وجعله خمسة أيام فى الأسبوع.

نقابى نقدمه لك


سيد محمد قاسم

- رئيس اللجنة النقابية ببنك مصر
- نائب رئيس النقابة العامة للبنوك والتأمينات
- بدأ حياته النقابية فى دورة ٩١/٨٧ أمينا مساعدا للجنة
- فى دورة ٩٦/٩١ انتخب أمينا عاما للجنة
- فى دورة ٢٠٠١/٩٦ انتخب أمينا عاما للجنة حتى ٢٠٠٠/٣/١٦
- انتخب رئيسا للجنة النقابية
- انتخب فى دورة ٩٦/٩١ نائبا لرئيس النقابة العامة للبنوك
- أعيد انتخابه نائبا لرئيس النقابة العامة فى دورة ٢٠٠١/٩٦
- أمين صندوق جمعية الإسكان بالبنك التى تعمل على توفير المساكن للعاملين فى ١٧ محافظة
- نائب رئيس جمعية الحج والعمرة بالبنك
- عضو مجلس إدارة جمعية الزمالة للعاملين بالبنك

زيادة بدل الوجبة الغذائية فى المصانع الحربية إلى ٧٥ جنيها شهريا

صرح النقابى عبد الرحمن خير أمين عام النقابة العامة للعاملين المدنيين بالمصانع الحربية بأن الدكتور سيد مشعل وزير الدولة للإنتاج الحربى قرر زيادة البدل النقدى للوجبة التى تصرف للعاملين بشركات المصانع الحربية إلى ٧٥ جنيها شهريا بعد أن كانت ٦٠ جنيها، ويستفيد من هذا القرار ٥٤ ألف عامل بالمصانع الحربية.

وأضاف أن السيد الوزير قرر منذ شهرين تعديل قيمة العلاوة الدورية لتصبح ٥٪ من الأجر شهريا وبدون حد أقصى بدلا من جدول العلاوات الملحق بقانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذى يحدد العلاوة الدورية بمبالغ ضئيلة تبدأ بجنيه ونصف وحد أقصى ستة جنيهات وربع.


سيد مشعل — عبد الرحمن خير

سؤال وجواب ..

حول التأمينات الاجتماعية

إعداد : آمال السيد القرشى

لكم الحق فى المعاش

كان والدى رحمه الله يعمل لدى إحدى منشآت القطاع الخاص لمدة خمس سنوات وقد أنهى صاحب العمل خدمته للاستغناء عنه وذلك بتاريخ ٩٩/٢/١ وظل يبحث عن عمل إلا أن وافته المنية بتاريخ ٩٩/١٢/٣٠ هذا وقد علمت أن حقوق والدى هى تعويض الدفعة الواحدة فقط فهل يمكن تقرير معاش بدلا من تعويض الدفعة الواحدة خاصة وأن والدتى وإخوتى الصغار ليس لهم أى دخل وفى مراحل التعليم .

ج . د الدقهلية

تقرر المادة ١٨ /٤ من قانون التأمين الاجتماعى استحقاق المعاش فى حالة وفاة المؤمن عليه أو ثبوت عجزه عجزا كاملا خلال سنة من تاريخ انتهاء خدمته وبشرط عدم تجاوزه سن التقاعد وعدم صرف القيمة النقدية لتعويض الدفعة الواحدة وذلك أيا كانت مدة اشتراكه ، وإذا كان المؤمن عليه من غير الخاضعين للقوانين أو لوائح توظف أو لاتفاقيات جماعية تشترط لاستحقاق المعاش أن يكون للمؤمن عليه مدة اشتراك فى التأمين لا تقل عن ثلاثة أشهر متقطعة .

وتتميز هذه الحالة بأن الخطر المؤمن منه لا يتحقق أثناء الخدمة كون أن خدمة المؤمن عليه قد انتهت بسبب من الأسباب التى لا تؤدى إلى استحقاق معاش وأن المستحقين عنه لا يستحقون إلا تعويض الدفعة الواحدة لعدم استكماله المدة الموجبة لاستحقاق المعاش .

ولاستحقاق المعاش لابد من توافر عدة شروط وهى :

١- انتهاء الخدمة دون استحقاق معاش

٢- عدم صرف القيمة النقدية لتعويض الدفعة الواحدة ، والمشروع يعطى للمؤمن عليه أو المستحقين عنه الحق فى المعاش إذا لم يكن قد قام المؤمن عليه حال حياته بصرف القيمة النقدية للتعويض أو حتى ولو كان قد حصل على مستند مبلغ التعويض وإنه لم يصرفه حتى وقوع الوفاة أو العجز ... والحكمة من اشتراط عدم صرف التعويض أن صرف التعويض يعنى انقضاء التأمين كلية حيث حصل المؤمن عليه على جميع مستحقاته وتخالص مع الهيئة ، وما يحدث له بعد ذلك لا يمكن ربطه بأى حال من الأحوال بالتأمين الذى انقضى ، أما عدم صرف التأمين فيعنى أن الهيئة مازالت تحتفظ له بالتعويض لاحتمال استئناف العمل أى أن العلاقة التأمينية مازالت قائمة ولم تسو أو تنتهى بعد .

٣- وفاة المؤمن عليه أو عجزه عجزا كليا خلال سنة من انتهاء الخدمة وقبل بلوغ سن التقاعد.

ولقد أراد المشرع من باب التيسير والإنسانية والحرص على تعميم المعاشات معاملة من يتوفى خلال سنة من انتهاء خدمته نفس معاملة من يتوفى أثناء الخدمة ... واشتراط عدم تجاوز سن المعاش يرجع إلى أن هذه الحالة تواجه خطر العجز والوفاة ، أما من يبلغ سن التقاعد فهو يدخل فى نطاق خطر الشيخوخة فلو تحقق خطر الشيخوخة أى انتهاء الخدمة ببلوغ سن التقاعد فلا محل للقول بوجود خطر العجز والوفاة .

٤- ويشترط أن يكون المؤمن عليه قد اشترك فى التأمين ثلاثة أشهر متصلة أو سنة متقطعة إذا كان من العاملين بالقطاع الخاص .

وبناء عليه فإنه طالما أن والدك انتهت خدمته وكانت له مدة اشتراك خمس سنوات بالقطاع الخاص وذلك بتاريخ ٩٩/٢/١ وأنه وقعت وفاته خلال سنة من انتهاء الخدمة فإن عليكم التقدم للمكتب المختص لاتخاذ اللازم نحو صرف المعاش المستحق لكم .

شروط استحقاق تأمين البطالة

كفل المشرع التأمينى المؤمن عليه بقطاع الأعمال العام والخاص بحماية تأمينية ضد خطر البطالة فما هى شروط استحقاق تأمين البطالة ؟

د.ك القاهرة

وضع المشرع ستة شروط لاستحقاق المؤمن عليه تأمين البطالة وهى :

أولا : ألا يكون المؤمن عليه قد استقال من الخدمة وهذا الشرط ينبع من تعريف البطالة بأنها الترك غير الاختيارى للعمل ، ويتحقق الترك الاختيارى سواء بناء على اتفاق بين العامل وصاحب العمل أو بالإرادة المنفردة للأول.

والحكمة من عدم استحقاق التعويض فى حالة الاستقالة الاختيارية أن البطالة المترتبة عليه تكون بفصل العامل حيث كان فى استطاعته عدم الاستقالة وتفادى البطالة إلى حين العثور على عمل آخر ، كما أن منح تعويض البطالة فى حالة الاستقالة قد يكون دافعا على التسرع فيها مما يزيد من مشكلة البطالة .

ثانيا : ألا تكون قد انتهت خدمة المؤمن عليه نتيجة لحكم نهائى فى جناية أو جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة ، وعدم استحقاق تعويض البطالة يرجع إلى أن الفصل يرجع فى هذه الحالات إلى عمل إدارى من جانب المؤمن عليه ، كما أن عدم الاستحقاق يعتبر من قبيل الجزاء .. ويشترط أن يكون الفصل بناء على حكم نهائى ولا يكفى مجرد ثبوت الفصل دون حكم .

ثالثا : أن يكون المؤمن عليه مشتركا فى تأمين البطالة لمدة ستة أشهر على الأقل منها الثلاثة الأشهر السابقة على كل تعطل متصلة ويرجع هذا الشرط إلى اعتبارات تمويلية ، وإلى منع التحايل على تأمين البطالة من جهة أخرى والاشتراك فى تأمين البطالة التزام على صاحب العمل ، ولهذا فإن تقاعسه فى القيام بالتزامه لا يترتب عليه حرمان المؤمن عليه من التعويض وتحسب المدة التى يلزم توافرها لاستحقاق التعويض اعتبارا من تاريخ توافر شروط علاقة العمل .

رابعا : أن يكون المؤمن عليه قادرا على العمل وراغبا فيه ، والقدرة على العمل تعنى ألا يكون المؤمن عليه عاجزا عجزا كاملا عن العمل

خامسا : أن يكون المؤمن عليه قد قيد اسمه فى سجل المتعطلين بمكتب القوى العاملة المختص . وهذا السجل فى حقيقة الأمر ليس سجلا للمتعطلين بقدر ما هو سجل للباحثين عن عمل لمن فقدوا اعمالهم بسبب خارج عن إرادتهم .

سادسا : أن يتردد المؤمن عليه على مكتب القوى العاملة المسجل فيه اسمه فى كل أسبوع والتردد على مكتب العمل إنما يؤكد استمرار الرغبة فى العمل واثبات استمرار التعطل .

نحن معك على الطريق

زيت مصر سوبر ٧٥٠٠

٢٠ ب/٥٠

إنتاج وتسويق شركة مصر للبترول

مصر

MISR

Schlumberger





شركة شلمبرچير

فرع مصر وشرق أفريقيا وشرق البحر الأبيض المتوسط

واير لاين - اختبارات البترول - أنادريل - داول شلمبرچير - مركز الحاسب الآلى - مركز المعلومات والدراسات - كامكو - ريدهايكالوج)

تهنئ السيد المهندس

سامح فهمى

وزير البترول

والعاملين بقطاع البترول على الإنجازات العظيمة
والنتائج المبهرة للقطاع فى مصر
وتتمنى لسيادته وللعاملين بقطاع البترول بمصر
دوام التقدم والازدهار فى عهد السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك